وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية،علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: نقود ومالية

إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية الراهنة

دراسة حالة الجزائر للفترة (2014-2016)

من إعداد الطالبتين:

بوقصة أسيا

صراوي مريم

تحت إشراف :

د. بطوري رمضان

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
احميدة مالكية	أستاذ مساعد ب	رئيسا
رمضان بطوري	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
وليد عابي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية،علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: نقود ومالية

إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل الصدمة النفطية الراهنة

دراسة حالة الجزائر للفترة (2014-2016)

من إعداد الطالبتين:

بوقصة أسيا

صراوي مريم

تحت إشراف :

د. بطوري رمضان

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
احميدة مالكية	أستاذ مساعد ب	رئيسا
رمضان بطوري	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
وليد عابي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

شكر وعرفان

بسم الله نستهديه ونستغفره ونتوب إليه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، ونصلي ونسلم على الحبيب المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه إلى يوم الدين.

الحمد لله الذي له العزة والجبروت، وبيده الملك والملكوت، وله البقاء والثبوت، الحمد لله حتى يرضى والحمد لله إذا رضي والحمد لله بعد الرضى الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية ووفقنا إلى إتمام ما عزمنا على إتمامه.

ولأن الشكر هو أقل ما يمكن أن يقدم عرفانا بالجميل لا يسعنا إلا أن نقدم خالص التقدير والامتنان للذي كان لنا خير معين للأستاذ: رمضان بطوري ، على حسن صنيعه وإرشاداته القيمة وتوجيهاته الثمينة وحرصه على إتمام هذا العمل المتواضع، أدام الله شعاع علمك وجزاك عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخاص للأساتذة أعضاء لجنة مناقشة المذكرة الذين زادوني شرفا بقبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	**I-VI**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VI**
فهرس الملاحق	**I**
المقدمة العامة	أ- و
الفصل الأول- الإطار النظري لتمويل التنمية الإقتصادية	
المبحث الأول- ماهية التنمية الإقتصادية	09
المطلب الأول- مفهوم التنمية الإقتصادية وخصائصها	09
أولا- مفهوم التنمية الإقتصادية	09
ثانيا- خصائص التنمية الاقتصادية	10
المطلب الثاني- أهداف التنمية الإقتصادية ومقوماته	11
أولا- أهداف التنمية الإقتصادية	11
ثانيا- المقومات الأساسية للتنمية الإقتصادية	13
المطلب الثالث- نماذج التنمية الإقتصادية وإستراتيجياتها	14
أولا- نماذج التنمية الإقتصادية	14
ثانيا- إستراتيجيات التنمية الإقتصادية	15
المطلب الرابع- معيقات التنمية الإقتصادية وسبل مواجهتها	17
المبحث الثاني- مفاهيم أساسية حول تمويل التنمية الإقتصادية	20
المطلب الأول- ماهية تمويل التنمية الإقتصادية	20
أولا- مفهوم تمويل التنمية الإقتصادية	20
ثانيا- أهمية تمويل التنمية الإقتصادية	21
ثالثا- أشكال تمويل التنمية الإقتصادية	21
رابعا- مبادئ نجاح تمويل التنمية الإقتصادية	21
المطلب الثاني- التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية	22
أولا- مفهوم التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية	22
ثانيا - مصادر التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية	22

ثالثا- وسائل تعبئة التمويل الداخلي	23
المطلب الثالث- التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	24
أولا- مفهوم التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	24
ثانيا- أهمية التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	24
ثالثا- أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	24
رابعا- إستعمالات التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	25
خامسا- مصادر التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	25
المبحث الثالث- معيقات تمويل التنمية الإقتصادية	27
المطلب الأول- معيقات التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية	27
أولا- ضعف الإدخارات	27
ثانيا- عدم كفاءة الجهاز المصرفي	27
ثالثا- الإنعكاسات السلبية للتمويل التضخمي	29
المطلب الثاني- معيقات التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	29
أولا- المعيقات الإدارية والقانونية	29
ثانيا- المعيقات السياسية والأمنية	29
ثالثا- المعيقات الإقتصادية	30
رابعا- المعيقات الإجتماعية والثقافية	30
المطلب الثالث- الإجراءات الواجب إتباعها لإنعاش مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	31
أولا- الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية	31
ثانيا- الحلول المقترحة لإنعاش مصادر التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية	33
الفصل الثاني- تحليل العوامل المسببة لتعثر التنمية الاقتصادية في ظل اعتمادها على الموارد النفطية	
المبحث الأول- الإستراتيجيات والبرامج التنموية المتبعة في الجزائر وأسباب فشلها	38
المطلب الأول- أهم النماذج والإستراتجيات التنموية المتبعة في الجزائر	38
أولا- الإستراتيجية التنموية في ظل سياسة التخطيط (1967-1977)	38
ثانيا- المخططات التنموية في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1980-1989)	42
ثالثا- برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو (2001-2019)	43
المطلب الثاني- الانتقادات الموجهة للاستراتيجيات والبرامج التنموية في الجزائر	44

أولا– الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التنمية القائمة على أساس التخطيط	44
ثانيا– الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التنمية في ظل اقتصاد السوق	45
ثالثا– الانتقادات الموجهة للبرامج التنموية (2001–2019)	46
المطلب الثالث– أسباب إخفاق التنمية للجزائر	47
أولا–عدم كفاءة النظام السياسي	47
ثانيا– الأزمة الأمنية	47
ثالثا– الآثار السلبية لتزايد النمو الديمغرافي	47
رابعا– سيادة الطبيعة الريعية في الاقتصاد الجزائري	48
خامسا– تذبذب الصادرات النفطية وعدم تنويع الهيكل الإنتاجي	48
المبحث الثاني– الصدمة النفطية الراهنة " صدمة 2014 " وأثرها على الإقتصاد الجزائري	48
المطلب الأول– تاريخ الصدمات النفطية	48
أولا– أهم الصدمات النفطية وإنعكاسها على الأسواق العالمية	49
ثانيا– واقع الإقتصاد الجزائري قبل صدمة 2014	51
المطلب الثاني– الصدمة النفطية الراهنة 2014 وأسبابها	52
أولا– التباطؤ المطرد في النمو العالمي	52
ثانيا– وفرة العرض وتراجع الطلب	52
ثالثا– السلوك الإستراتيجي لمنظمة الأوبك	53
رابعا– المخزون الإستراتيجي	53
خامسا– حركة العملة	53
سادسا– الأسباب الجيوسياسية	53
سابعا– التوجه الطاقوي الجديد (النفط الصخري)	54
ثامنا– التطور التقني والتكنولوجي	54
المطلب الثالث– إنعكاسات الصدمة النفطية على الإقتصاد الجزائري	54
أولا– آثارها على المؤشرات المالية (مؤشرات التوازن المالي)	54
ثانيا– الآثار الإجتماعية	58
المطلب الرابع– الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة النفطية 2014	59

أولا– إستغلال الفوائض المالية لصندوق ضبط الموارد	60
ثانيا– تخفيض قيمة العملة الوطنية	60
ثالثا– ضبط الموازنة العامة والميزانية المالية بما يلائم المستجدات الحالية	60
رابعا– تشجيع الإستثمار والسعي نحو خلق تنوع إستثماري	61
خامسا– دعم المساعي الدولية لإعادة توازن السوق النفطية وزيادة الإنتاج الطاقوي كضرورة حتمية	61
المبحث الثالث– التخلص من التبعية الإقتصادية للإيرادات النفطية ضرورة لا خيار	62
المطلب الأول– النظريات المفسرة للعلاقة التناقضية بين الإقتصاديات الريعية والتنمية الإقتصادية	63
أولا– نظرية العلة الهولندية	63
ثانيا– نظرية اقتصاد المؤسسات (اقتصاد مؤسسي)	64
ثالثا– نظرية التقارب المؤسسي	64
المطلب الثاني– دواعي الخروج من الاقتصاد النفطي	65
أولا– تآكل الريع النفطي وتراجع الأسعار	65
ثانيا– خطر استنزاف حقوق الأجيال القادمة	66
ثالثا– التوجهات الطاقوية الجديدة	66
رابعا– الاهتمامات البيئية وتعارضها مع خصائص الصناعة النفطية	67
المطلب الثالث– الموارد والامكانات المتاحة للتخلص من التبعية للايرادات النفطية	68
أولا– الموارد البشرية	68
ثانيا– الموارد المتجددة	68
ثالثا– الموارد غير المتجددة	69
الفصل الثالث– النهوض بالقطاعات البديلة ضرورة حتمية لاستدامة تمويل التنمية الإقتصادية	
المبحث الأول– القطاعات الإقتصادية في الجزئر	74
المطلب الأول– واقع القطاع الصناعي في الجزائر	74
أولا– لمحة عامة عن أداء القطاع الصناعي	74

ثانيا– عقبات القطاع الصناعي بالجزائر	76
ثالثا– الحلول المقترحة لتفعيل أداء القطاع الصناعي	76
المطلب الثاني– واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	77
أولا– جهود الدولة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي	77
ثانيا– أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري	79
ثالثا– الزراعة ودورها في تحقيق الإكتفاء الذاتي	79
المطلب الثالث– واقع القطاع السياحي في الجزائر	80
أولا– الإمكانيات السياحية في الجزائر	80
ثانيا– مساهمة السياحة في الإقتصاد الجزائري	81
ثالثا– جهود الدولة لتنمية القطاع السياحي	82
رابعا– معوقات القطاع السياحي	83
خامسا– توصيات يمكن إدراجها لدعم القطاع السياحي في الجزائر	83
المطلب الرابع– واقع الطاقات المتجددة في الجزائر	84
أولا– مفهوم الطاقة المتجددة	84
ثانيا– الإمكانيات الطاقوية للجزائر من الطاقة المتجددة	84
ثالثا– جهود الدولة الجزائرية لإستغلال الموارد الطاقوية المتجددة	85
رابعا–الإطار القانوني لتنظيم وإستغلال الطاقة المتجددة بالجزائر	86
المبحث الثاني– الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارد "كآلية لاستثمار الفوائض البترولية في تمويل التنمية الإقتصادية.	87
المطلب الأول– ظروف نشأة صندوق ضبط الموارد وآلية عمله	87
أولا– نشأة صندوق ضبط الموارد	87
ثانيا– صندوق ضبط الموارد ممولا للعجز الموازني والمديونية	88
المطلب الثاني– تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد	90
أولا– حوكمة الصندوق	90

ثانيا– المراقبة والمساءلة	90
ثالثا– الشفافية والإفصاح	90
المطلب الثالث– معوقات ونقائص صندوق ضبط الموارد في الجزائر	90
المبحث الثالث– تجارب دولية في إدارة الصناديق السيادية	91
المطلب الأول– تجربة أبوظبي في إنشاء الصناديق السيادية "جهاز أبوظبي للإستثمار (ADIA)"	92
أولا– نشأة جهاز أبو ظبي للاستثمار	92
ثانيا– الهيكل التنظيمي لجهاز أبوظبي للاستثمار	94
ثالثا– عوامل نجاح صندوق أبوظبي للاستثمار	95
المطلب الثاني– صندوق التقاعد الحكومي النرويجي	95
أولا– نشأة صندوق التقاعد النرويجي وإستراتيجياته	95
ثانيا– إدارة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي	97
ثالثا– عوامل نجاح صندوق التقاعد النرويجي في إدارة الفوائض النفطية	98
المطلب الثالث– صندوق الإستثمار الجزائري كبديل أنجع لصندوق ضبط الموارد	98
أولا– لوازم إعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد الجزائري	98
ثانيا– الإطار القانوني للصندوق الاستثمار الجزائري	99
ثالثا– الهيكل التنظيمي المقترح لصندوق الإستثمار الجزائري	99
رابعا– المبادئ الواجب إتباعها في إدارة صندوق الإستثمار الجزائري	101
الخاتمة	108-105
قائمة المراجع	115-110
الملاحق	V-VII

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	معيقات التنمية وسبل مواجهتها	18
(01-02)	حجم الإنفاق الإستثماري ونسبة كل قطاع من البنية الإستثمارية في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	39
(02-02)	حجم الإنفاق الإستثماري ونسبة كل قطاع من البنية الإستثمارية في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	40
(03-02)	حجم الإنفاق الإستثماري ونسبة كل قطاع من البنية الإستثمارية في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	41
(04-02)	مجموع الإستثمارات المخططة لكل قطاع (1980-1984)	42
(05-02)	مجموع الإستثمارات المخططة والمنفذة لكل قطاع للفترة (1985-1989)	43
(06-02)	معدلات النمو العالمي للفترة (2010-2015)	52
(07-02)	تغيرات إجمالي الإيرادات والنفقات والرصيد الموازني للفترة (2012-2016)	56
(08-02)	وضعية الميزان التجاري للجزائر للفترة (2012-2016)	57
(09-02)	تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة (2013-2016)	58
(10-02)	مؤشر مدركات الفساد للجزائر للفترة (2013-2016)	64
(11-02)	تطور عدد السكان في الجزائر للفترة (2013-2017)	68
(01-03)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2006-2016)	75
(02-03)	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (2006-2016)	79
(03-03)	مساهمة القطاع السياحي بالجزائر في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2016)	82
(05-03)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000-2016)	88
(06-03)	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية للفترة (2000-2016)	89
(07-03)	معوقات ونقائص صندوق ضبط الموارد	91
(08-03)	تطور رأسمال الصندوق السيادي النرويجي (2000-2013)	96
(09-03)	تطور عوائد الصندوق السيادي النرويجي (2000-2013)	97

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	الأهداف التقليدية والحديثة للتنمية الإقتصادية	12
(01-02)	بنية الإستثمارات في المخطط الثلاثي الأول	39
(02-02)	بنية الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول	40
(03-02)	بنية الإستثمارات في المخطط الرباعي الثاني	41
(04-02)	تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2013-2016)	55
(05-02)	تغيرات معدل الدخل الفردي السنوي، معدل التضخم، أسعار الاستهلاك بالجزائر للفترة (2013-2016)	59
(03-03)	الهيكل التنظيمي لجهاز أبوظبي للإستثمار	94
(04-03)	الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار الجزائري	100

المقدمة العامة

المقدمة

شكلت العلاقة الرابطة بين التمويل والتنمية الإقتصادية جوهر الإشكالية التي حجزت للإقتصاد الجزائري مقعدا في مقدمة الإقتصاديات الهشة هيكليا وغير المستقرة ماليا، وذلك نتيجة لمنحها الموارد البترولية زمام الحكم والسلطة في التمويل وبسط هيمنتها على باقي القطاعات التي إعتادت التهميش والتقزيم، وإن حظيت بعضها بالإهتمام والإلتفات بين مخطط تنموي وآخر، إلا أن غياب الجدية في متابعتها والسعي الفعال لتطويرها والوقوف بها تركها في منئى عن ميدان التمويل المحتكر من قبل الإيرادات النفطية التي كانت ولا تظل العماد الوحيد الأساس لتمويل التنمية الإقتصادية للجزائر، ما جعل إستقرار هذه الأخيرة رهينة لتقلبات أسعار الموارد البترولية والصدمات النفطية التي لطالما إرتبطت أساسا بعوامل خارجية لا يد للجزائر فيها.

إشكالية فرضت نفسها ومعضلة حقيقية أرست بأبعادها على ساحة المعترك التنموي بالجزائر التي لم تدرك بعد بخطورة الوضع الذي يلزمها التنحي عن التفاؤل وتوزيع الآمال والمؤشرات التفاؤلية الواهمة بأن المستقبل مزدهر والجزائر بخير، فالوقوف على الجليد وإن طال ثباته فلابد له أن يذوب، وهو حال إقتصادنا القائم على النفط مع مطلع شمس الطاقات المتجددة .

1- الإشكالية

من هنا ظهرت ملامح مشكلة البحث التي تتجسد في الإعتماد المفرط للجزائر على النفط كمصدر وحيد للتمويل (إحتكار شبه كلي) وإنعكاسات ذلك على واقعها التنموي وفي ظل هذه المعطيات تبرز إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

"ما السبيل لدعم تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر والخروج بها من التبعية لقطاع المحروقات في ظل الصدمة النفطية الراهنة وما خلفته من إنعكاسات؟

2- التساؤلات الفرعية

على ضوء ماتقدم يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية المنبثقة من الإشكالية الأساسية للبحث كما يلي:

-هل يمكن القول بأن تعثر المسيرة التنموية بالجزائر يعود في الأساس لإعتمادها الكلي على الإيرادات النفطية في تمويلها؟

– في خضم التقلبات التي عاشتها الجزائر بين صدمة نفطية وأخرى هل يمكن إعتبار أن التنويع الإقتصادي والنهوض بالقطاعات البديلة كسبيل لإنعاش تمويل التنمية الإقتصادية أمر حتمي فقط نظرا لإنخفاض الإيرادات البترولية مع آخر صدمة نفطية؟

– هل تمتلك الجزائر ما يؤهلها للخروج من هيمنة قطاع المحروقات أم أن إرتباطها به أمر حتمي لإفتقارها إلى غيره من الموارد والطاقات؟

– بالرجوع إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد كآلية لإدارة الفوائض البترولية، وما ساهم في تحقيقه خلال فترات البحبوحة المالية أيكفي ذلك للقول بأنه فعال في أداء وظائفه بصفته واحدا من الصناديق السيادية؟

3- فرضيات البحث

على ضوء ما طرح من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات في النقاط التالية:

– اعتماد الجزائر على المحروقات في دعم استراتيجيات تنميتها هو السبب الوحيد في عدم نجاحها؛

–لا يمكن إعتبار أن التنويع الإقتصادي والنهوض بالقطاعات البديلة كسبيل لإنعاش تمويل التنمية الإقتصادية هو أمر حتمي فقط نظرا لإنخفاض الإيرادات البترولية مع آخر صدمة نفطية؛

– تمتلك الجزائر ما يؤهلها للخروج من هيمنة قطاع المحروقات لغناها وتوفرها على غيره من الموارد والطاقات؛

– بالرجوع إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد كآلية لإدارة الفوائض البترولية، وما ساهم في تحقيقه خلال فترات البحبوحة المالية يمكن القول بأنه فعال في أداء وظائفه بصفته واحدا من الصناديق السيادية.

4- أهداف البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

–توضيح الإطار النظري للتمويل والتنمية الإقتصادية؛

–تسليط الضوء على أهم الإستراتيجيات التنموية المتبعة في الجزائر وأسباب فشلها؛

-البحث في تداعيات الصدمة النفطية الراهنة "صدمة 2014 " وأثارها على الإقتصاد الجزائري؛

-دراسة أهم الأسباب والنظريات المفسرة للعلاقة التناقضية بين التنمية الإقتصادية وإعتماد تمويلها على الإيرادات النفطية؛

-تقديم الحلول التي من شأنها توفير إستدامة تمويل التنمية الإقتصادية في ظل إنخفاض أسعار الموارد البترولية؛

-البحث عن أهم الآليات التي إتبعتها الجزائر للحفاظ على إستقرار وضعها سابقا والواجب إتباعه لاحقا في ظل الظروف السائدة والمستجدات الحالية.

5- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث أساسا من أهمية النفط ودوره البارز في تمويل التنمية الإقتصادية بالجزائر المرتبطة به وبتقلبات أسعاره، التي لم تعرف الإستقرار منذ إكتشافه، خالقة لصدمات توالت تباعا كانت آخرها صدمة 2014 ووجوب البحث عن مخرج من مأزق التمويل الذي وقعت فيه الجزائر جراء تدهور أسعار البترول التي لازالت تشكل موردا رئيسيا لتمويلها.

6- دوافع إختيار الموضوع

يرجع إختيار الموضوع إلى جملة من الإعتبارات أهمها:

6-1- الأسباب الذاتية: الميول الشخصي لإثراء رصيدنا المعرفي بموضوع يواكب مجريات الأحداث الإقتصادية في الجزائر منذ الإستقلال، والفضول العلمي في البحث عن أثر إرتباط الجزائر بالنفط في تمويل تنميتها.

6-2- الأسباب الموضوعية: تعود لكون الجزائر بلد نفطي يعتمد في تلبية جميع متطلبات إقتصاده وسياسات تمويله بشكل كبير (شبه كلي) على العوائد البترولية، و بما أن التضارب الحاد والناجم عن القوى المتحكمة في أسعار النفط يعرف أنه غالبا ما يحدث هزات وصدمات نفطية إنعكست على واقع الإقتصاد والتنمية الإقتصادية بالجزائر، ونظرا لظهور مستجدات عالمية من شأنها أن تؤثر بالغ التأثير على مستقبل الدول الريعية المعتمدة في تمويلها على النفط والإيرادات البترولية.

7- منهج البحث

نظرا لما تقتضيه هذه الدراسة بمختلف جوانبها وللوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات مختلفة للتساؤلات المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي الذي ساعد على وصف الظاهرة و ربط الأسباب بالنتائج وتحليل المعطيات والأرقام والإحصائيات من خلال الإستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتفسير مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

8- حدود البحث

باعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في حدود البحث ، تم إنجازه ضمن:

8-1- الحدود المكانية: تمت دراسة حالة الجزائر

8-2- الحدود الزمانية: دراسة كلية للفترة 2014- 2016.

9- مشاكل وصعوبات البحث

يمكن الإقرار بأنه لم يكن من السهل جمع وتحليل المواد المعتمد عليها في إنجاز هذا البحث وذلك لتعرضه لجملة من الصعوبات لكن أكثرها تأثيرا هي:

-تعدد أبعاد الموضوع وصعوبة تلخيص بعض جوانبه نظرا لأهميتها.

-السرقة العلمية وإحباطها لدور المراجع المعتمدة والدراسات السابقة في إثراء ثقل المعلومات، نظرا لتنافي وأحيانا تطابق ما إحتوته من معطيات.

-غياب المصداقية في عديد التقارير وطنية كانت أو دولية، وتضارب معطياتها.

10- خطة البحث

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف الدراسة، إقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاثة فصول.

تضمن الفصل الأول مفاهيم نظرية حول تمويل التنمية الإقتصادية، فخصص المبحث الأول منه لأهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الإقتصادية، أما المبحثين الثاني والثالث فتضمنا المفاهيم الأساسية المتعلقة بتمويل التنمية الإقتصادية، مشاكله والحلول المقترحة لإنعاش مصادره .

أما الفصل الثاني الذي تضمن دراسة مشكل التنمية الإقتصادية وتمويلها بالجزائر معتمدين في ذلك على المبحث الأول لإعطاء فكرة على أهم الآليات والإستراتيجيات والبرامج التنموية المتبعة، مرورا بالمبحث الثاني الذي تضمن الصدمة النفسية الراهنة التي عمقت من حدة هذا الإشكال للوصول إلى طرح عام لسبل الخروج منها في الإمكانات المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر.

وأخيرا الفصل الثالث الذي تم فيه إقتراح سبل بديلة ومتاحة تسمح للإقتصاد الجزائري بالتخلص من التبعية للنفط والإلتفات إلى القطاعات البديلة التي تسمح بتعبئة مدخراته في سبيل تمويل تنميته والآليات والإجراءات المقترحة لتمويلها.

11- الدراسات السابقة

لغرض إثراء الموضوع تم الإعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تتشابه من حيث المحتوى والتحليل مع هذا البحث.

11-1- الدراسة الأولى: دراسة للباحثة "سهام بن حنيش" بعنوان " **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر الفترة 2000-2011** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، وتهدف الدراسة إلى التعريف بصناديق الثروة السيادية وإبراز دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتقييم تجربة الجزائر مقارنة بتجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال للوصول إلى المعيقات التي تحول دون تعظيم منافع هذه التجربة وتقديم إقتراحات لتحسين أداء الصندوق.

11-2- الدراسة الثانية: دراسة للباحثين "عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي" بعنوان " **فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الفرص والتحديات المتوفرة في الإقتصاد الجزائري وذلك بتوفير فوائض العوائد البترولية لكون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بإمتياز، وإبراز أهمية ومكانة المحروقات فيه، والتركيز على أن الصناديق السيادية أداة فعالة في تمويل إقتصاديات الدول.

توصلت الدراسة إلى أن جل محاولات ومساعي الدولة الجزائرية لبناء إقتصاد وطني واعد باءت بالفشل، كما أن الإرتكاز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات قطاع المحروقات جعلته عرضة للصدمات النفطية.

وبالتالي فاللجوء إلى إستثمار الفرص والتحديات في القطاعات الناشئة كالزراعة، السياحة، والصناعة هو الحل الإستراتيجي المتاح للخروج من بوتقة تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وتعتبر إشكالية التمويل من أهم المشاكل التي تعترض تأهيل القطاعات الحيوية يمكن معالجتها بإنشاء آلية تمويلية فعالة ناجحة ومستدامة.

11-3- الدراسة الثالثة: دراسة للباحث "بوفليح نبيل" بعنوان " **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية – الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر-** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في تمويل إقتصاديات الدول النفطية، مع دراسة تجربة الجزائر لتحديد مدى كفاءة وفعالية الصندوق السيادي مقارنة بتجارب دولية أخرى.

توصل هذا البحث إلى أن مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية تختلف من دولة إلى أخرى، وإنشاء الحكومة الجزائرية لصندوق ضبط الموارد يدل على الرغبة في إيجاد وسيلة لتخفيف خطر الصدمات الخارجية على الإستقرار المالي للجزائر. وبالتقييم الخاص لصندوق ضبط الموارد يبرز نجاحه.

الفصل الأول

الاطار النظري لتمويل التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول

"إذا كنت ممن لا يتغير فهيء نفسك للإنقراض، لأن الكون وليد التطور إن لم تنسجم معه تجاهلك" مقولة إختزلت حديثا مطولا للإشادة بضرورة التطور وأهميته، أهمية فرضها العصر أدركتها شعوب وسعت لتحقيقها دول أيقنت أن التقدم الدائم والمتنامي ضرورة لا خيار.

والنمو وإن كان يعكس التحسن التلقائي المحسوس في الأداء الإقتصادي للدولة وإرتفاع مداخيلها فإن التنمية الإقتصادية هي المحرك الدائم الذي بدونه يتوقف النمو، والتنمية الإقتصادية واحدة من أبلغ المفاهيم العالمية التي ظهرت في القرن العشرين وكانت وليدة الحرب العالمية الثانية أين حظي موضوعها بإهتمام بالغ مع تزايد إحساس الشعوب بإنقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، فجاءت نتيجة صعوبة الحكم على تقدم الدولة من خلال دخلها، مقدمة لمفهوم أخر أكثر شمولا بإعتبارها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إحداث تحولات هيكلية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

والتنمية الإقتصادية عملية تحتاج إلى دعم وتمويل دائمين لضمان إستمرارها،حاجة جعلت من التمويل ضرورة ملحة خلقت منه إشكالا جديدا إستوجب وضعه في قائمة الأطروحات وعديد المؤلفات التي غاصت في ثناياه وتبنت دراسته.

ولازال التمويل إلى اليوم ونحن في القرن الواحد والعشرين إشكالا تجاوزته الدول المتقدمة لكن لازالت تعاني منه أغلب الدول النامية التي عجزت عن تبني حلول دائمة تضمن إستمرارية تمويلها، وهو ما شكل مادة دسمة لتوجيه أقلام الباحثين والإقتصاديين نحو موضوع التمويل والتنمية الإقتصادية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الأول محاولين بناء إطار نظري عام يحوي أهم المفاهيم الأساسية والأبعاد المتعلقة بالموضوع، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- ماهية التنمية الاقتصادية؛
- المفاهيم الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية؛
- معيقات مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وإجراءات إنعاشها.

المبحث الأول: ماهية التنمية الإقتصادية

نعيش اليوم في عالم أصبحت فيه التنمية محور كل جهد وغاية كل خطة، ومحل إهتمام العديد من الدول التي كانت ولازالت تسعى للحاق بمركبها على أمل الخروج من بؤرة التخلف والرجعية الإقتصادية، وهو ما زاد من الإهتمام بمعرفة موضوعها وتبيان مقاصدها، أهدافها، مقوماتها وكل ما بإمكانه المساهمة في إنجاحها من نماذج ملائمة وإستراتيجيات مدروسة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وخصائصها

عنيت التنمية الإقتصادية بإهتمام العديد من الدارسين والباحثين، الإقتصاديين الذين إختلفت توجهاتهم ومنطلقاتهم الأمر الذي أدى إلى إثراء صيغ مفهوم التنمية الإقتصادية، التي وإن إختلفت تعاريفها فإن خصائصها تبقى خاصة ومميزة لها عن غيرها.

أولا- مفهوم التنمية الإقتصادية

تعددت مفاهيم التنمية الإقتصادية وإختلف مضمونها من صيغة لأخرى، والتعاريف التالية هي الأكثر شيوعا:

- نجد البعض يرى أنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة".[1]

- وآخرين يرونها: "عبارة عن تنشيط للإقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية بزيادة مقدرتها على الإنتاج، وذلك عن طريق الإعتماد المتزايد على القطاعات الصناعية مقارنة بالأنشطة التقليدية إضافة إلى تحسين كفاءة العمالة ووسائل الإنتاج".[2]

- وفي ذات السياق تعرف بأنها "عملية الإنتقال بالمجتمع من حالة لأخرى أكثر تقدما، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الإقتصادي".[3]

- كما تعرف بأنها: "تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم، ويتم هذا بعد حصر الإمكانات المتاحة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية معينة".[4]

جميع المفاهيم السابقة ترمي إلى أن الأمر الجوهري في التنمية الإقتصادية هو حدوث تغييرات جذرية ذات إمتداد واسع للعديد من الميادين، تكون لها آثار إيجابية على تقدم المجتمع وإزدهاره.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي: ظاهرة شاملة وكلية ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في المجتمع، تتشارك فيها كافة متغيراته ومكوناته بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بما يضمن له التحسن المتنامي والخروج به من قوقعة التخلف إلى فضاء التقدم والنمو.

---

[1]- الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 6.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص:06.

[3]- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 36.

[4]- محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009، ص:15.

وبالنظر إلى ما تم ذكره نجد أن الكل يتفق على أن التنمية ليست مجرد تحسين الأحوال المعيشية وحسب، ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة ومتعاظمة على النمو والإرتقاء تتداخل فيها أبعاد كثيرة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض، إذ لا يمكن إحداث تنمية في محور أو بعد دون بقية المحاور أو الأبعاد.

ثانيا– خصائص التنمية الاقتصادية

بالرغم من تشابه مصطلح التنمية الإقتصادية مع العديد من المفاهيم الأخرى كالنمو الإقتصادي، التطور، والحداثة، إلا أنها تنفرد بجملة من الخصائص والتي تميزها عن غيرها لعل أهمها كونها:

– عملية تغيير مقصودة تتم بأساليب مرسومة ومخطط لها، تتضمن الإستخدام الأمثل لكافة الإمكانيات المتاحة، كما تتطلب تكاتف جهود مشتركة رسمية وشعبية؛

– ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ تستلزم التطوير والمعاصرة الملائمة بشكل يتناسب مع القيم والظروف السائدة والإمكانات المتوفرة مع ضرورة الإعتماد على البحث العلمي خاصة والتقدم الفني والتكنولوجي كأدوات دائمة لها؛

– ظاهرة إنسانية تقوم على العنصر البشري بإعتباره العنصر الأساسي في أحداثها، فلا يمكن حدوث تنمية دون تدخله؛[1]

– ظاهرة إقتصادية وذلك لإهتمامها بكافة القطاعات الإقتصادية، إنتاجية كانت أم خدماتية؛

– ظاهرة إجتماعية تسعى أساسا لتحقيق الرفاه العام للمجتمع على كافة المعايير كالإنتاج الثقافي، الرعاية الصحية، مستوى التعليم وجودة الخدمات الإجتماعية.[2]

هذا ما يجعل منها ظاهرة شاملة لجميع الميادين ولكافة المستويات، تسعى لتطوير المجتمع بكل فعالياته وتكويناته، تتم بعد حصر كل الإمكانيات المتاحة ووضع خطة واضحة الأهداف والتي تختلف بإختلاف سياسات الدولة وأوضاعها.

[1]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014، ص ص: 22-23.

[2]- نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص: 37.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية ومقوماتها

تسعى التنمية في مسيرتها لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة والمخطط لها والتي لن تتم إلا بتوفر جملة من المقومات واللوازم التي تعد ركائز للتنمية لن تقوم دون الإستناد إليهم.

أولا- أهداف التنمية الإقتصادية

تطورت أهدافها مع تطور مفاهيمها وأبعادها لذا تم تصنيفها إلى أهداف تقليدية تزامنت مع ظهور أولى ملامح التنمية الإقتصادية وأهداف تنموية حديثة وهي أهداف عالمية تضمنها مؤتمر الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 تعرف " بالأهداف الإنمائية للألفية "، جاءت بعدها الأهداف الإنمائية الحديثة التي تسعى الجهود الدولية لتحقيقها للفترة بين(2016 – 2030) هذا ما سيتم توضيحه أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الأهداف التقليدية والحديثة للتنمية الإقتصادية

أهداف التنمية الإقتصادية

الأهداف التقليدية للتنمية الإقتصادية

تتمثل في الأهداف التالية:

1- زيادة الدخل الوطني: تحكمه العديد من العوامل لعل أهمها معدل الزيادة في السكان ومستوى التطور التقني لإمكانات الدولة.

2- رفع مستوى المعيشة: هذا يعني ارتفاعا في الدخل الفردي لأفراد الذي يذهب لتوفير متطلبات الحياة الأفضل.

1- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:** لتحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال توزيع أمثل للثروة.

2- التوسع في الهيكل الإنتاجي وتعديل التركيب البيئي للإقتصاد الوطني: بإعتبار أن الهيكل الإنتاجي هو أساس إقتصاد كل دولة فإن السعي نحو تطويره بما يتماشى مع متطلبات العصر الحالي ضرورة لا يمكن تحقيق التنمية من دونها.

الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)

مضمونها:

هي الأهداف التي تضمنها مؤتمر الألفية التي عقدته الأمم المتحدة بتاريخ سبتمبر 2000 والتي أضحت تعرف بإسم الأهداف الإنمائية للألفية وشملت ثمانية أهداف رئيسية و18 هدف فرعي أهمها:

1- القضاء على الفقر والجوع وتخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي لليوم (خط الفقر تم رفعه لـ 1.5 دولار أمريكي في 2005 إلى 1.9 في عام 2011).

2- تحقيق التعليم الإبتدائي للجميع (إناث وذكور).

3- تخفيض عدد وفيات الأطفال بمقدار ثلثين.

4- تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020.

5- تحسين صحة الأمهات الحوامل وتقليل وفياتهم بمقدار ثلاثة أرباع.

1. مكافحة فيروس نقص المناعة.
2. ضمان بيئة جيدة ودائمة.
3. تطوير الشراكة العالمية.

النتائج المتوصل إليها:

بعد دراسة أجريت لتقييم النتائج المتوصل إليها (1999-2011) أثبتت تحقيق ما يلي:

1. إنخفاض نسبة الفقر من 34% إلى 17% (بمقدار النصف) تميز أداء الصين الذي إنخفض من 451 مليون شخص إلى 84 مليون شخص.
2. إرتفاع الإيرادات الحكومية السنوية من نحو 3.2 ترليون دولار أمريكي إلى 9.3 ترليون دولار أمريكي وفق الأرقام الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.
3. زيادة القيد في المدارس الابتدائية في منطقة الصحراء جنوب إفريقيا من 57% إلى 77% وانخفاض نسبة الوفيات المتصلة بالأمراض الممكن تفاديها باللقاحات من 512 ألف حالة إلى 158 ألف حالة بنفس المنطقة.
4. إنخفاض خدمة الدين على نطاق البلدان النامية من 5.9% عام 2000 إلى 3.1% عام 2013.
5. إنخفاض وفيات الأطفال من 7.4% إلى 5% عام 2013.

الأهداف الإنمائية الحديثة (2016-2030)

1- **الكرامة:** القضاء على الفقر والجوع.

2- **الإنسانية:** توفر ضروريات العيش من أمن وصحة، وتعليم بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين والقضاء على مشكلة المياه.

3- **الكوكب:** حماية المحيطات وإيلاء الإهتمام بالأرض والتغير المناخي والبيئة.

4- **الرخاء:** بما يهدف إلى:

- ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة.
- دعم توفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنية تحتية قوية وتشجع الابتكار.
- الحد من التمييز العنصري وعدم المساواة .
- ضمان أنماط الاستهلاك المستدام.

5- **العدالة:** النهوض بالمجتمعات السلمية.

6- **الشراكة:** تقوية الشراكة العالمية من أجل تنمية مستدامة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

1. أحمد عارف الحسان، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 58-59.
2. كريستين لاغارد، **الطريق إلى التنمية**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 52، رقم 02، جوان 2015، ص25.
3. محمد محمود الإمام، **السكان والموارد البيئية والتنمية والتطور التاريخي**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص365-367.
4. http://blogs.wordbank.org,le 2017-02-12 à 12:40 h.

كل ما ذكر من أهداف سواء الأهداف التقليدية، القطرية أو الأهداف الحديثة العالمية التي تسعى الجهود الدولية لتحقيقها تظل مخططات مرسومة، لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع من دون توفر مقومات ودعائم تعتمد عليها التنمية للوصول إلى مساعيها.

ثانيا- المقومات الأساسية للتنمية الإقتصادية

لا يمكن أن تكون التنمية الإقتصادية وليدة الصدفة لكونها قائمة أساسا على تخطيط مسبق يستلزم توفير متطلبات ومستلزمات أساسها ما يلي:

1- **الموارد الطبيعية« Natural ressources »**: تشكل الموارد الطبيعية بكافة أشكالها ركيزة أساسية لعملية التنمية خاصة مع بدايتها مما جعلها دائمة التعرض للإستنزاف لذا وجب وضع قوانين وسياسات مدروسة للحفاظ عليها بما يحقق بقاءها مصدر عطاء دائم[1]، لكن لتحقيق ذلك لابد من توافر عاملين هما:[2]

- تحقيق توازن بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي؛
- توفير مستلزمات السكان المتزايدة من دون إضراب الموارد البيئية بغية تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بمتطلبات المستقبل.

وهو ما يستوجب تحديدا دقيقا لحجم الموارد المتاحة وطبيعتها (متجددة، غير متجددة) وعدد سنوات إستغلالها وتأثيراتها البيئية إضافة إلى تحديد الإحتياجات الحالية والمستقبلية منها، وفقا لجدول زمني معين.

2- **الموارد البشرية human resources**: يعد العنصر البشري ثروة حقيقية للأمم خاصة إذا تعلق الأمر بالكفاءات ما يوجب أن تتسع النظرية التقليدية للإستثمار في الدول النامية لتشمل إستثمار العقول والخبرات وجعلها في مقدمة أولوياتها معتمدة على العديد من الإجراءات كتطوير مناهج التعليم في مختلف مراحله

[1]- محب خلة توفيق، **التطور وإقتصاديات الموارد**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 163.
[2]- www.arab.ency.com ,le 05/02/2017 à 11 :55 h.

وتنظيم دورات إقليمية تتناول أهمية التنمية البشرية إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات كاملة عن الأفراد المؤهلين تأهيلا جيدا للإستفادة منهم كل في إختصاصه.[1]

3- **تراكم رأس المال capital accumulation:** بما يشمله من رأس مال مادي ومعنوي كالوسائل والمعدات الضرورية اللازمة للعمليات الإنتاجية بإعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية وإحتوائه لجميع المدخلات الأساسية لكافة الأنشطة الإستثمارية.[2]

4- **التكنولوجيا technology:** وهي مفهوم حضاري يلخص نتاج التطور الذي يسعى إليه الإنسان عبر العصور وقد تطورت بشكل مذهل مما جعلها تصبح واحدة من أهم أسس ومتطلبات الإقلاع الإقتصادي ومظهر من مظاهر التحديث والعصرنة.

5- **المعرفة knoviledge:** أصبحت المعرفة موردا هاما يفوق بأهميته الموارد الإقتصادية الأخرى وهو ما تدل عليه المؤشرات العالمية التي تشير إلى أن حجم صناعة المعلومات قد تجاوز 3 ترليون دولار أمريكي سنويا ما يشكل 50%إلى 60%من الناتج القومي للدول الصناعية الكبرى التي تنفق ما نسبته 2.5% إلى 3% من ناتجها الوطني على البحوث العلمية كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا فيما لا يزيد ما تنفقه الدول النامية مجتمعة 1% من متوسط ناتجها الوطني على البحوث أغلبها تنفق على الرواتب.[3]

تبقى الموارد والمقومات المذكورة في مجملها ركائز أساسية لعملية التنمية ووسيلة للإنتقال من حالة إلى أخرى أكثر تقدما إلا أنها تحتاج إلى إستراتيجيات لتوجيهها وضبط مسارها التنموي.

المطلب الثالث: نماذج التنمية الإقتصادية وإستراتيجياتها

تختلف نماذج التنمية بإختلاف النظريات التي تهتدي بها الدول في رسم الخطط التنموية الخاصة بها، كما تختلف من دولة لأخرى لتباين الأوضاع السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لكل منها.

ويعتبر **نموذج هاروود-دومان ومراحل رستو للنمو الإقتصادي** أكثرها إستخداما.

أولا- نماذج التنمية الإقتصادية

نستعرض نموذجين وهي:

1- نموذج هاروود-دومار(harodd-domar): وبه يحدد النمو على أساس المقدرة على الإدخار وليس على أساس توزيع الإستثمارات بين القطاعات وأهمية التوزيع المتوازن (حسب المنفعة المتأتية من كل قطاع)

[1]- مصطفى كمال طلبى، **التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، دار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص: 559.

[2]- محب خلة توفيق، **مرجع سابق**، ص: 175.

[3]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص: 206.

بينها من شأنه الرفع من مستوى الدخل المستثمر كما يؤكد أصحاب النموذج على أنه لا يمكن الإستمرار في الإزدهار إلا في إقتصاد قادر على إنتاج السلع الإنتاجية كما في النموذج الأول.[1]

2- مراحل رستو للنمو الإقتصادي: يرى رستو أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي قسمه إلى خمسة مراحل أساسية بناءا على تجارب تنموية للدول التي حققت نجاحا في الثورة الصناعية وهي:[2]

3-1- مرحلة المجتمع التقليدي: عادة ما تكون مرحلة طويلة نسبيا، تتميز بتخلف شامل لكافة القطاعات.

3-2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق: تتميز بتحولات مبدئية تشمل كافة الميادين سواء في القطاعات الصناعية، الزراعية، نقل، تجارة وغيرها، هذاإضافةً إلى الحصول على تطور في الذهنيات ما يتطلب وجود طبقة من المفكرين ويخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير مع دعم الدولة ومحاولة ترشيدها للإقتصاد والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها.

3-3- مرحلة الإنطلاق: تعد أصعب المراحل لإتسامها بالجهد الشاق والعمل المتكاتف والمتواصل لإرساء قواعد نهضة شاملة تتطلب إرتفاع معدل الإستثمار المنتج ما يفوق عدد السكان، وإنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة، وضرورة تأسيس لأداة سياسية إجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية.

3-4- مرحلة السير نحو النضج: تكون بعد المرحلة السابقة بفترة طويلة (60 سنة تقريبا) فيما يملك الإقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الإنطلاق.

3-5- مرحلة الإستهلاك الواسع: تميزها مجموعة من المظاهر الدالة على التقدم كزيادة الإنتاج الأدبي والفكري، وتحقق قانون Angel، كلما زاد الدخل زادت حصة المصاريف الخدماتية الترفيه والثقافية، وظهور هيكلة جديدة للسكان العاملين يوزعون على قطاعات إرتكازية كما تتماشى هذه المرحلة مع تفشي ظاهرة النزوح الريفي.

ثانيا- إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

من النقاط الرئيسية التي تدور حولها الدراسات التنموية هي البحث عن الآليات والإستراتيجيات الكفيلة ببعث قوى النمو داخل الإقتصاد مما يحقق إزدهارها الإقتصادي واستمرار التنمية بشكل ذاتي متجدد، وأكثر هذه الإستراتيجيات إعتمادا هما إستراتيجيتي التنمية المتوازنة والتنمية الغير المتوازنة.

1- إستراتيجية التنمية الإقتصادية المتوازنة: تعود هذه الإستراتيجية إلى الإقتصادي نركس nurkse، الذي وضع أسسها ومبادئها بناءا على فكرة الدفعة القوية للإقتصادي "رودان"، التي ترمي إلى أن الإنتقال بالمجتمع

[1] - http://www.4shared.com/get/9356700/a59ff155/online, le 22/02/2017 à 00 :17 h.

[2] -عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص ص: 76-79.

من حالة تخلف إلى التقدم يستلزم دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات التي تتمثل في موجة من الإستثمارات الضخمة للخروج بالإقتصاد من حالة الركود.[1]

يرى رواد هذه النظرية أنه لتحقيق التنمية لابد من التركيز على مسألتين هما:[2]

1-1- الإعتماد المتبادل في مجال الإنتاج: ويقصد به إعتماد المشروع على غيره من المشاريع سواء من حيث مدخلاته أو مخرجاته، فهذا الإرتباط من شأنه أن يوفر تكاليف كبيرة كان يتحملها في غياب الإعتماد المتبادل (الوفورات الخارجية)، ذلك ما يتحقق بإنشاء إستثمارات متكاملة في آن واحد.

1-2- الإعتماد المتبادل في مجال التصريف: يطلق عليه الحلقة المفرغة "le cycle vicieux" التي تعالج عائق تصريف المنتجات التي تعد عقبة أمام المستثمرين في البلدان النامية الناتج أساسا عن عدم تنوع المشاريع والمنتوجات المتاحة أمام المستهلك إضافة إلى إنخفاض مستوى الدخل الفردي حيث يرى مركس أن التراكم الرأسمالي غير ممكن دون توفر حد معين للدخل لذا يجب أن تركز هذه البلدان إهتمامها على زيادة مستوى الدخل كخطوة أولى من أجل تحقيق عملية التنمية، إضافة إلى إنشاء مجموعة من الصناعات المتكاملة بحيث تخلق كل صناعة طلب على المنتجات الأخرى.

تعرضت هذه الإستراتيجية للعديد من الإنتقادات تمحورت أساسا في أنها:[3]

- تستلزم توفر حجم هائل من الموارد لتمويل برنامج إستثماري ضخم وهو ما يصعب على العديد من الدول النامية؛
- كما تفترض البدء من نقطة الصفر غير أن التنمية تتحقق في ظل بنيان إقتصادي بمثابة محصلة لما تم الوصول إليه؛
- أخذت من التحليل الكينزي وسائل معالجته لمشكلة البطالة في الدول المتقدمة التي تختلف عن ظروف الدول النامية؛
- تشجع على ظهور آثار تضخمية وهذا ما أثبتته تجارب التنمية الخاصة في دول أمريكا اللاتينية؛
- إنتهاجها لا يترتب عليه تحقيق معدل سريع للتراكم الرأسمالي ذلك لتركيزها على الصناعات الإستهلاكية الخفيفة، الأمر الذي يتطلب رفع الطلب الكلي على إنتاجها بزيادة الإستهلاك على حساب المدخرات المحلية؛

هذا ما أدى إلى قيام فئة أخرى من الإقتصاديين بوضع إستراتيجية تكفل تجنب النقائص التي إكتست سابقتها.

---

[1]- هشام محمود الإقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 163.

[2]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص ص: 68-69.

[3]- هشام محمود الإقداحي، **مرجع سابق**، ص ص: 165-166.

2- إستراتيجية التنمية الإقتصادية غير متوازنة: إرتبطت هذه الإستراتيجية بالإقتصادي "هيرشمان" وقد سبقه الإقتصادي "بيرو" مقدما لصيغتة النمو غير متوازن تحت اسم " أقطاب النمو" التي تضمنت أنه على الدول النامية أن تركز جهودها الإنمائية بداية في عدد من المناطق التي تتميز بخصائص نسبية عن المناطق الأخرى، ومع الوقت سوف تنتشر عملية النمو إلى كامل بقاع الإقتصاد القومي.

كما قام الإقتصادي "جيراد برنيس" بتطوير نظرية بيرو مقدما نظرية الصناعات المصّنعة مركزا على ما أسماه بالصناعات المحرضة التي تشكل منتجاتها دافعا للصناعات الأخرى مشيرا إلى أنها صناعات نسبية تختلف بإختلاف الأوضاع والمراحل التاريخية السائدة.

أما "هيرشمان" فيرى بأن مضمون سياسة التنمية يتمثل في حصر جهود تنموية في عدد محدود من القطاعات والصناعات القائدة (المحركة) والتي يؤدي نموها إلى دفع نمو باقي الصناعات سواء بطريقة مباشرة تمثل "آلية الترابط للخلف"، والتي تعكس الآثار التي تحدثها المشاريع الإنتاجية لتحفيز الإستثمار في الصناعات السابقة لها والتي تزودها بمستلزمات الإنتاج (خلق فائض الطلب) أو بطريقة غير مباشرة تمثل آلية "الترابط للأمام" والتي تعكس الأثار التي تحدثها المشاريع الإنتاجية لتحفيز الإستثمار في الصناعات اللاحقة والتي تستخدم منتجات هذه المشروعات كمستلزمات لها (خلق فائض عرض).[1]

لم تسلم إستراتيجية التنمية غير متوازنة هي الأخرى من الإنتقادات، فنجدها تعاب عند تبنيها لفكرة "ترابط للأمام" و"الترابط للخلف" على إهمالها للأخطاء التخطيطية المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية تتراكم بتأثر القطاعات بعضها ببعض وهذا ما قد يعمق من أزمة التنمية أكثر فأكثر.[2]

كما أنها تفترض تماثل الظروف والأوضاع السائدة في كل البلدان والواقع ينفي ذلك إذ لا يمكن تطبيق الإستراتيجيات الناجحة المنتهجة في الدول الصناعية على الدول النامية التي ورثها الإستعمار، والظروف التاريخية إقتصادا هشا كان ولازال غارقا في مشاكل وعراقيل متعاظمة حالت دون وصوله لمسار تنمية موازٍ للدول الأخرى الأكثر تقدما.

المطلب الرابع: معيقات التنمية الإقتصادية وسبل مواجهتها

لا تسير التنمية الإقتصادية على الدوام وفق ما هو مخطط لها فقد تواجه الكثير من المجتمعات والدول عديدا من العوائق التي تحد من تقدمها، هذا وتختلف هذه المعيقات من دولة إلى أخرى بإختلاف المجتمع وظروفه، وفي ما يلي بيان لأبرز العوائق مع وصلها ببعض الحلول الممكن إنتهاجها لمواجهتها موضحة في الجدول الموالي:

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 167-170.
[2]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص: 75.

الجدول رقم (01): معيقات التنمية وسبل مواجهتها

المعيقات	الحلول المقترحة
1. **الحلقات المفرغة:** يعبر هذا المصطلح عن ما تعانيه الدول النامية من مشاكل متداخلة تتبادل التأثير فيما بينها وما زاد من حدتها هو التفاوت بين مستوى النمو الديمغرافي المتنامي والنمو المتباطئ في باقي المجالات وتضم العديد من الحلقات كالحلقة المفرغة للتعليم، للصحة، ولكن أكثرها حدة هي الحلقة المفرغة للفقر.	يشير الاقتصاديين إلى أن التخلص من هذه الحلقة تكون من خلال الإستفادة من التأثير المتبادل فيما بينها من خلال العمل على التأثير التراكمي بين العوامل المكونة لها بإتجاه دفعها الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على العقبات الأخرى، كأن تركز الدولة على رفع إنتاجيتها من خلال تطوير كافة مستلزماتها وتنويع منتجاتها ومجالات إستثماراتها هذا ما يحقق إرتفاعا في الأرباح الذي ينعكس على مستوى الدخل والإستثمار إيجابا وهو ما يؤول مجددا إلى تحسين مستوى الإنتاجية.
2. **ضيق السوق المحلية:** يعد من أبرز العقبات التي تعترض كافة الاستثمارات الإنتاجية خاصة الصناعية كما تعاني الدول النامية من عدم تملكها للوسائل الكافية. والقدرات على توسيعها بالإضافة إلى مشاكل أخرى كالقيود الجمركية والإدارية والمنافسة الكبرى للمنتجات الخارجية الأعلى جودة لضعف الخبرات والكفاءات المحلية وضعف الطلب الداخلي الناتج أساسا عن انخفاض مستوى الدخل الفردي.	**التعاون والتبادل الدوليين:** لا يمكن أن ننفي أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية من تحقيقه لتدفق في السلع، الخدمات، الأشخاص، المعارف والأفكار والانفتاح على الأسواق الدولية والصين خير مثال على ذلك التي مثلت فيها الشركات التي يستثمر فيها أجانب أكثر من نصف صادرات والواردات الصينية وشكلت 30% من الناتج الصناعي، كما أن التقدم التقني والتكنولوجي والمعلوماتي الذي أحرزته الهند بالعمل على نقل المهارات من الولايات المتحدة الأمريكية إنعكس على نشاطاتها حيث بلغ تجهيز الأعمال بها **146 مليار دولار أمريكي** ويعمل بها **3.5 مليون شخص** وتصدر حاليا أكثر من ثلثي ناتجها، وهناك خمسة مجالات ذات أولوية يمكن أن يؤدي فيها الالتزام بالتعاون الدولي إلى دعم تنمية وهي: – التجارة؛ – الإيرادات(الضرائب)؛ – المعونة؛ – الدين (معالجة أزمة الدين السيادي)؛ – البيئة، – رفع مستوى المنتوج المحلي والعمل على تحسين جودته. بما يسمح له بالدخول لمجال المنافسة العالمية؛ – العمل على توفير السياسات والخطط التنموية التي من شأنها أن تحقق نتائج إيجابية ترفع من مستوى الدخل القومي والدخول الفردية للرفع من الطلب الداخلي وانعاش السوق المحلية.
3. إنخفاض المستوى الثقافي والفكري وغياب الكفاءات والمهارات الإدارية.	–إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية بما يتماشى مع المناهج العالمية؛ –الاستثمار في رأس المال الفكري الذي يعتبر من المنافع والأصول غير الملموسة التي زادت أهميتها مع التطور الدائم للمجتمعات التي أصبحت تعيش في عصر الإقتصاد القائم على المعرفة based economy knowledge، الذي يتميز بإنتشار العولمة والمنافسة الحادة في ظل تطور المعارف والبحوث العلمية.
4. **غياب الاستقرار الأمني والسياسي:** الأمر الذي تجعل التنمية تواجه مخاطر عديدة أهمها: هروب رؤوس الأموال للخارج واستثمارات أجنبية لرفع درجة المخاطرة وتباطؤ الإنتاج. –تناقض القيمة السياسية للبلاد؛	–تطوير الجهاز الأمني والمخابراتي بكل فروعه بأحدث الأجهزة والوسائل والتقنيات المستخدمة في المجال؛ –ضرورة التكامل والتعاون الدولي لمحاربة بؤر الفساد والجماعات المتطرفة المهددة للأمن العام خاصة مع الدول المجاورة لمحاربة مخاطر تهديدات العابرة للحدود؛

-إلحاق الأذى بالقطاع السياحي؛ -التأثير على التوجيه التمويلي بتوجيه نسبة كبيرة للدفاع وتجهيز الجيش والقطاع الأمني والعسكري هذا ما ينعكس سلبا على سيرورة المخططات التنموية.	-بناء بيئة سياسية مستقرة مرتكزة على نظام ديمقراطي قابل للتعددية والتعايش السلمي في ظل الاختلافات المذهبية؛ -تمكين المواطن من حقوقه السياسية وتنمية انتمائه إلى تيارات وتجمعات تتبنى قضاياهم وتدافع عن مصالحهم.
5. **الفجوة الرقمية:** ظهر هذا المفهوم عام 1995 بصدور تقرير وزارة التجارة الأمريكية وأصبح الآن بديلا جامعا من منظور معلوماتي في تطبيق الفوارق بين العالم المتقدم والعالم النامي في عالم الرقميات التي أضحت أساسا لمبادلات الدولية خاصة التجارية ما جعل منها عامل قوة للدول الصناعية الكبرى الأكثر إنفتاحا عليها وعائقا للدول النامية.	من بين التوجهات المقترحة الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية هي: -وضع سياسة وطنية لدعم التطور التقني وتبني استراتيجيات واضحة لتنفيذها. -إنشاء ودعم مراكز وهيئات وطنية لمعايير حديثة تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، -تنمية السوق الوطنية وزيادة طلب على النظم المبرمجة؛ -تعديل وتحديث التشريعات لتشجيع الاستثمار في صناعة البرمجيات؛ -تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية.
6. **إشكالية التمويل:** والتي نشأت عن عجز الدول النامية عن الإيفاء بمتطلبات سياستها التنموية بالاعتماد على مواردها الداخلية ما دفع بها للجوء إلى مصادر خارجية خلفت تبعات أخرى زادت من حدة وعمق التخلف التنموي لهذه الدول كالمديونية والتبعية والرضوخ لهيمنة المؤسسات المالية الدولية التي تتنافى سياستها مع مصالح الدول النامية.	كانت ولا زالت مشكلة التمويل من القضايا الدولية التي تشغل كافة حكومات الدول النامية وتعود بدايتها لظروف تاريخية تزامنت مع بدايات التحرر الإستعمارية، حيث دفعت الأوضاع غير المستقرة والأوضاع الصعبة بالدول للجوء إلى الاقتراض من مصادر خارجية نجحت في استغلال أوضاعها واستمالتها لايقاعها في شباك المديونية "التي تراكمت تبعاتها نتيجة غياب سياسة واضحة ومدروسة لاستثمار وانفاق الأموال المحصلة التي ذهبت لتوجيهات غير منتجة. إضافة الى ضعف البنية الاقتصادية التي ترتكز وتعتمد مواردها الداخلية أساسا على الصناعات الإستخراجية خاصة المحروقات ما جعلها رهينة التقلبات السعرية لهذه الأخيرة ما تجعل الحلول الأساسية للخروج منها هي: - الجدية في وضع خطط إستثمارية للموارد المالية؛ - الإعتماد على مصادر داخلية بالدرجة الأولى والعمل على إنعاشها؛ - التنويع الاقتصادي والتركيز على الموارد الأكثر إستدامة ومردودية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 217-229.
2. كريستين لاغارد، **الطريق إلى التنمية**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 52، رقم 02، جوان 2015، ص: 75.
3. ممدوح عبد العزيز الرفاعي، أحمد خليل خير الله، **أثر تطبيق إستراتيجية رأس المال الفكري على تحسين كفاءة الموارد البشرية**، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص ص: 113-120.
4. http://www.ashared.com/get/9356700/a59FF155/onlinehtm, le 22/02/2017 à 00:17 h.
5. www.magress.com/attajdid/5757, le 20/02/2017 à 11 :35 h.
6. www.m.aheuar.org/sasp2aid:19029.88r=0, le 20/02/2017 à 16 :12 h.
7. www.ge1.org./forum/threat/51932, le 19/02/2017 à 15 :45 h.

كلها عوامل ساهمت في تعطل مسيرة التنمية في الدول التي تسعى إلى عبور فجوة التخلف، وتأمل في تخطيها للحاق بركب التقدم، وتعد إشكالية التمويل واحدة من أهم معيقاتها التي حدت من تقدمها وأثرت بالغ التأثير على مستوى نموها لإرتباطها الوثيق بكافة القطاعات والمجالات التي تحتاج إلى وقود تمويلي لتحريكها.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول تمويل التنمية الإقتصادية

تكتسي مسألة التمويل أهمية خاصة بإعتباره أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الإقتصادية وإن كانت إشكالية التمويل تحسب من الماضي الذي تجاوزته بعض الدول، إلا أنها لازالت تشكل هاجسا لدى الإقتصاديات النامية التي تسعى جاهدة لتجاوز مشاكلها المتنامية في ظل التغيرات الدولية وما يقابلها من تزايد إحتياجات ومتطلبات داخلية وهو الأمر الذي خلق من التمويل محورا للعديد من الدراسات والأبحاث التي تسعى لإلقاء الضوء على مختلف جوانبه.

المطلب الأول: ماهية تمويل التنمية الإقتصادية

للحديث عن تمويل التنمية لابد من التطرق أولا إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة به، مفهومه الذي أخذ عدة صيغ، أهميته وأهم أشكاله.

أولا– مفهوم تمويل التنمية الإقتصادية

أخذ تمويل التنمية الإقتصادية عدة مفاهيم من بينها التعاريف التالية:

– يعرف التمويل بمفهومه المبسط بأنه " الإمداد بالأموال في وقت الحاجة إليها "؛[1]

– كما يعرف بأنه " تلك الوظيفة التي تختص بعمليات التخطيط للحصول على الأموال من الصمدر المناسب بغية توفير الإحتياجات المالية اللازمة للأنشطة المختلفة مما يساعد على تحقيق أهدافها وخلق التوازن بين رغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاحها وإستمرارها والتي تشمل الممولين وطالبي الأموال ".[2]

ويمكن تعريف تمويل التنمية الإقتصادية بأنه " الوعاء الذي يضم كافة العناصر الضرورية للعملية التي يتم بموجبها الحصول على أموال من جهات مختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية وتقديمها للجهات الطالبة لها بغرض الإستفادة منها (إستهلاكيا أواستثماريا) بما يخدم أهداف ومساعي التنمية الإقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لتمويل التنمية معنيان، معنى حقيقي والذي نقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية من سلع إستهلاكية وإستثمارات (معدات، سلع،...) أما المعنى الحقيقي فهو الخاص بالجانب النقدي الذي يشمل المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية.[3]

[1]- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 22.
[2] - قتيبة عبد الرحمان العاتي، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013، ص: 21.
[3] - نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص: 21.

ومهما كانت طبيعة التمويل عينية أم نقدية فهو عائد بالنفع على الكل عامة وعلى الفرد خاصة.

ثانيا– أهمية تمويل التنمية الإقتصادية

تأتي أهمية التمويل من وظيفته الأساسية المتمثلة في تأمين وتسهيل إنتقال الفوائض المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الأطراف ذات العجز وهذا ما ينتج عنه العديد من المنافع التي يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

- القضاء على البطالة والحد منها من خلال توفير فرص جديدة للعمل؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وتحسين وضعيتهم بتوفير متطلبات العيش الكريم من سكن، تعليم، وصحة وغيرها؛
- الإيفاء بالمبادلات التجارية وتأمين الإلتزامات المالية؛
- تحقيق السياسة التنموية للبلاد وتجسيد الأهداف المسطرة على أرض الواقع.

كل هذا مرهون بمقدرة الدولة على إدارة موجوداتها المالية إدارة فعالة تقوم على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفقا للأولويات المدروسة بكفاءة وفعالية سواء الموارد المتأتية من مصادر محلية أو مصادر دولية.

ثالثا– أشكال تمويل التنمية الإقتصادية

يمكن تصنيفها إلى شكلين، تمويل محلي وتمويل دولي:[2]

1– التمويل المحلي: يعتمد على المؤسسات والأسواق المالية المحلية بما تشمله من مصادر مباشرة وغير مباشرة وهذا النوع يخدم أكثر المؤسسات الإقتصادية من الهيئات الحكومية.

2– التمويل الدولي: يتطلب بالدرجة الأولى وجود أسواق مالية دولية مثل البورصات،الهيئات المالية الدولية والإقليمية، كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي، وبعض المؤسسات الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، البنك الإفريقي للتنمية إضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تأخذ شكل إعانات وإستثمارات.

أيا كان التمويل دولي أو محلي فكل عوائده تصب في إطار الموجودات المالية للدولة التي لن تكون فاعلة إذا لم تكن متبوعة بمخططات إدارية مالية موضوعة بما يضمن نجاح العملية المالية التنموية.

رابعا– مبادئ نجاح تمويل التنمية الإقتصادية

تستوجب الإدارة المالية الفعالة الإلتزام بما يلي: [3]

[1]- بسيط نسرين، **تمويل البنى التحتية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 10.

[2]- **نفس المرجع سابق**، ص: 10.

[3]- نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص: 137.

– التخطيط المالي التنموي بما في ذلك تحديد الأهداف التنموية المالية وتوزيع المخططات المتاحة بين الأهداف المرسومة وفقا لسلم الأولويات الملائم للمجتمع وظروفه؛

– الربط بين التخطيط المالي التنموي والموازنة العامة للدولة كخطة سنوية قصيرة الأمد بحيث يتحقق الإنسجام والوحدة والترابط في الأهداف العامة ويزول التناقض والإزدواجية بينهما؛

– التنسيق بين سياسات التمويل التنموي والسياسات العامة للدولة في مختلف المجالات؛

– الإهتمام بالمتابعة والتقييم والرقابة كعمليات مترابطة ومستمرة وضرورية من أجل ضمان حسن لسير العملية.

لكن لابد من تحديد المصادر التمويلية من مصادر داخلية وخارجية والمقارنة بينهما من حيث الفوائد والشروط الأخرى لإختيار الأفضل والأكثر ملائمة للإحتياجات التنموية.

المطلب الثاني: التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية

يعكس التمويل الداخلي القدرة الحقيقية للدولة على تمويل تنميتها معتمدة في ذلك على مختلف مصادرها الذاتية وهو ما يتطلب توفر سياسات وآليات فاعلة لحصرها وتعبئتها لتوجيهها بما تخدم مخططاتها التنموية.

أولا– مفهوم التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية

يعرف بأنه التمويل الذي يشمل كافة الموارد النقدية والعينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية في القطاعين العام والخاص داخل الإقتصاد الوطني من أفراد، مؤسسات خاصة أو حكومية إضافة إلى التمويل التعاوني والمصرفي والتمويل التضخمي.[1]

ثانيا– مصادر التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية

تتمثل في مايلي:

1– الإدخار العائلي: يمكن أن تساهم العائلات وأفراد المجتمع في التمويل المحلي الذاتي للتنمية الإقتصادية من خلال الجهود المباشرة في الإستثمار، إضافة إلى عمليات التمويل بالأسهم والسندات والتبرعات والمدخرات وغيرها، وعموما يمثل الإدخار العائلي الفرق بين الدخل المتاح للإنفاق والإنفاق الإستهلاكي للأفراد.[2]

2– إدخار قطاع الأعمال: يشمل هذا القطاع المؤسسات بمختلف أنواعها ومجالات عملها وسبل مساهمتها في جهود التنمية وتمويلها من خلال الإستثمار المباشر وعمليات الإقتراض وشراء الأسهم والسندات الحكومية وغير ذلك من أشكال المساهمة المالية إضافة إلى كافة المؤسسات المتخصصة في مجال التمويل التنموي والإستثماري ، يتمثل إدخار المؤسسات أساسا في ما تحتجزه من أرباح غير موزعة، بناءا على هذا فإنه كلما زاد ميل المنشآت للإدخار فإنه هذا ينطوي على زيادة حجم الأرباح غير الموزعة.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص: 138.

[2]- خلادي إيمان نور اليقين، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 38.

3- مدخرات القطاع الحكومي: يعكس الإدخار الحكومي الفرق بين إيرادات الحكومة الجارية من ضرائب ورسوم والإنفاق الجاري الحكومي الذي يزداد بزيادة الإيرادات وإنخفاض النفقات يتوقف أساسا على مدى كفاءة هيكل الجهاز الضريبي السائد.[1]

4- التمويل التعاوني: يكون من خلال تجمع أفراد أو مؤسسات مالية من أجل تقديم تمويل مشترك لأغراض تنموية محددة، مثال على ذلك الجمعيات التعاونية للإسكان والإستهلاك.[2]

5- التمويل المصرفي: من المتعارف عليه أن دور النظام المصرفي في أي إقتصاد هو توفير ميكانيكية تحويل مدخرات الجمهور إلى إستثمارات وتقدم هذه الميكانيكية فرصة للإقتصاد القومي لتمويل مشاريعه التنموية، تستفيد الدولة من ذلك إما بالتوسع في الإقتراض الحكومي من البنك المركزي أو بالإقتراض من البنوك التجارية.

6- التمويل التضخمي: تلجأ الدولة إلى التمويل التضخمي في حال عجز مواردها الأخرى عن الإيفاء بمتطلباتها المالية ويكون ذلك بزيادة المعروض النقدي إما بطبع النقود من قبل الجهات المعنية أو بتوسيع الإئتمان من قبل البنوك، وهذا بهدف تغطية عجز الموازنة أو من أجل دفع النمو الإقتصادي، مستندة إلى حجة أن زيادة عرض النقود يرفع من الإستثمار.[3]

تدخل كل الموارد المالية والمدخرات المذكورة ضمن الوعاء التمويلي الذاتي الذي يتطلب توفير جهاز وآليات متكاملة لتجميعها وبعثها من جديد إلى مسار الإستثمار والتشغيل.

ثالثا- وسائل تعبئة التمويل الداخلي

تتضمن وسائل تعبئة المدخرات، وسائل وأدوات اختيارية وأخرى إجبارية:

1- الإدخار الإختياري: هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقتطعه الأفراد طوعا ويأخذ شكل حسابات في المصارف أو صناديق التوفير، كما يمكن تعبئة هذه المدخرات باللجوء إلى مدخرات تعاقدية "عقود التأمين" التي تعد أحد أهم مصادر الإدخار في الدول المتقدمة على عكس الدول النامية التي تفتقد إلى الوعي بأهميته.[4]

2- الضرائب: تعد الضرائب من أهم الوسائل المعتمدة عليها في تجميع فوائض والمدخرات المحلية بالإعتماد على سياسات ضريبية مدروسة ومبادئ موضوعة بما يتوافق مع الظروف السائدة.

ويعد ضعف الأجهزة والسياسات المعتمدة في الدول النامية لتجميع الفوائض المالية واحدا من بين عديد الأسباب التي حالت دون الوصول بالتمويل الداخلي إلى مستوى الإكتفاء الذاتي الذي يغنيها عن اللجوء إلى مصادر أخرى.

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص: 40.

[2]- نائل عبد الحافظ العواملة، **مرجع سابق**، ص: 138.

[3]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص: 171.

[4]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 195.

المطلب الثالث: التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية

نظرا لقصور المصادر المحلية وعديد العوامل التي تعوق زيادة الإدخارات المحلية بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الإستثمارية والإنطلاقة التنموية خاصة في مراحلها الأولى، تلجأ بعض الدول النامية إلى الإستعانة بمصادر خارجية لسد فجواتها وتلبية إحتياجاتها التمويلية التي قصرت مصادرها الذاتية عن توفيرها.

أولا- مفهوم التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية

يطلق التمويل الخارجي في الأساس من منظور المتطلبات القطرية لإقتصاد ما، تولدت فيه الحاجة للإستعانة بالآليات التي يوفرها التمويل الدولي لتلبية حاجاته التمويلية التي قصرت على توفيرها مصادره الذاتية.[1] وقد عرفه ستراك STRAKE بأنه "أي تدفق للموارد الإقتصادية خارج حدود الدولة بما يشمل القروض، المساعدات، والإستثمارات الأجنبية".[2]

ثانيا- أهمية التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية

وتختلف أهميته بإختلاف تدفق رؤوس الأموال الدولية وبحسب طبيعة الدولة فيما إذا كانت قابضة أو مصدرة للتمويل:[3]

1- أهمية من وجهة نظر الدول المستفيدة: تكمن في مساعدتها على زيادة معدل النمو الإقتصادي وسد الفجوات، لكن هذا يستلزم توفر الكفاءة في إستثمار الموارد المالية لبلوغ معدل النمو المستهدف، إضافة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والحفاظ على تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

2- أهميته من وجهة نظر الدول المانحة: نذكر منها:

- زيادة الصادرات الوطنية فأغلب الدول المانحة للقروض تشترط على البلد المقترض شراء سلعها وخدماتها؛
- تحسين صورة الدول المانحة للتمويل على أساس أنها تهتم بمعالجة القضايا الإنسانية الدولية كالفقر والأوبئة؛
- كما تلعب العوامل السياسية دورا هاما في تحديد الدول المتلقية للتمويل وتحديد حجم التدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها، هذا ما يجعل الكثير من المحللين السياسيين والإقتصاديين يعتبرون أن المساعدات والهبات ما هي إلا أداة من أدوات الضغط السياسي.

ثالثا- **أسباب اللجوء إلى التمويل الخارجي**

تعد الأسباب التالية من أهم الدوافع التي تجعل الدولة تلجأ إلى مصادر خارجية لتغطية حاجاتها التمويلية:[4]

---

[1]- عبد الكريم العيساوي، **التمويل الدولي مدخل حديث**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص: 16.

[2]- مازن حسن الباشا، **التمويل الخارجي وآثاره على الهيكلية في القطاعات الإقتصادية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2014، ص: 19.

[3]- سامر علي عبد الهادي، **التمويل وأثره على الفجوات الإقتصادية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص ص: 24-25.

[4]- عبد الكريم جابر العيساوي، **مرجع سابق**، ص ص: 18-19.

1- عدم كفاية الموارد المحلية: وذلك عائد لإنخفاض الميل للإدخار لدى المجتمعات النامية التي توجه أغلب مدخراتها عادة للإستهلاك وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، ومن ثم إنخفاض في حصيلة الموارد المحلية المتاحة.

2- الإختلال في هيكل التجارة الخارجية: تواجه الدول النامية في معاملاتها الدولية جملة من القيود التي تنعكس سلبا على مردودها المالي كالقيود الجبائية التي تضعها الدول الصناعية بما يخدم مصالحها الذاتية وهو ما يؤدي غالبا إلى إنخفاض قيمة صادراتها وارتفاع قيمة وارداتها، وبالتالي ينتج عنه إحداث عجز في الميزان التجاري وإختلال في هيكل التجارة الخارجية ككل وللخروج من هذه المعضلة يتوجب عليها إتباع أحد الخيارين إما التقليل من حجم الإستيراد وهو أمر مستبعد لعدم بلوغها مستوى الإكتفاء الذاتي، أو الإعتماد على القروض الخارجية وهذا ما يعتمد عليه الدول النامية بشكل أكبر.

3- الفجوات التمويلية: متمثلة في فجوتين رئيسيتين تعكسان حاجة الدول إلى التمويل الذي عجزت مصادرها الداخلية عن تلبيته، وتقاس بناءا على نماذج مدروسة كنموذج الفجوتين الذي تناولته عديد الدراسات معتمدة على نموذج "هارود دومار" الذي ينطلق من المعادلات التعريفية للدخل القومي والتي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى.

ويمكن التعبير عن مقصود الفجوات التمويلية بالعلاقة الرياضية التالية: الحاجة إلى التمويل الخارجي= فجوة الموارد المحلية (إستثمارات-إدخارات)- فجوة التجارة الخارجية (إستيراد-تصدير).

رابعا- إستعمالات التمويل الخارجي

تنحصر إستعمالات التمويل الخارجي في خمسة مجالات رئيسية:[1]

- مواجهة الأزمات المالية لدعم الموازنة العامة للدولة ودعم ميزان المدفوعات؛
- تخفيض حدة المديونية الخارجية وأعباؤها؛
- النهوض بالقطاعات الإقتصادية عن طريق الإستثمار في المجالات المحفزة لمستوى الناتج المحلي؛
- دعم برامج الإصلاح الإقتصادي؛
- العمل على نقل وتوظيف التكنولوجيا بالدول النامية.

خامسا- مصادر التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية

تصنف إلى أربعة مصادر رئيسية:

1- القروض الخارجية: وهي الأموال التي تقرضها المصادر الأجنبية إلى الدول بناءا على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها، ودفع فائدة عليها بما يلائم الشروط

[1]- سامر علي عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص: 67.

المتفق عليها، وتشمل القروض العامة المتحصل عليها من هيئات حكومية أو هيئات تمويل دولية أو إقليمية والقروض الخاصة يكون مصدرها أفراد أو هيئات أجنبية خاصة، فبالرغم من مساهمة القروض الخارجية في توفير الإحتياجات المالية اللازمة للدول النامية إلا أن الواقع يثبت أنها ما هي إلا أداة إستعمارية حديثة فرضتها الدول الصناعية الكبرى من أجل إحكام سيطرتها على دول العالم الثالث وإبقاءها في دائرة التبعية لها مقيدة بحبل المديونية.[1]

2- المساعدات الأجنبية: يمكن تعريفها على أنها مجمل إنسياب رؤوس الأموال من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية وفقا لقواعد وشروط بعيدة عن الأسس التجارية السائدة في الأسواق الدولية المالية مما يقلل من أعباء خدمة هذه التدفقات المالية على الدول المستقبلة لها وفي ضوء ذلك يمكن أن نميز بين ثلاث من المساعدات وهي قروض الميسرة، الهبات، المنح، والمساعدات.[2]

3- الإستثمارات الأجنبية: تشمل نوعين هما الإستثمار الأجنبي غير المباشر الذي لا يملك فيه المستثمر الأجنبي حق الملكية أو الإدارة والتصرف في الإستثمارات المحلية والإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعد أكثر أهمية بإعتباره يضم كافة الإستثمارات التي يملكها الأجانب ويديرونها، سواء كانت ملكيتهم لها كاملة أو بنسبة إشتراك تكفل سيطرتهم على إدارة المشروع، وهذا النوع بدوره يضم شكلين هما الإستثمارات الأجنبية الثنائية التي غالبا ما يكون فيها الشريك الأجنبي مستثمرا خاصا (هذا لا يمنع أن يكون حكومة أو منظمة دولية) إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل مؤسسات إقتصادية ضخمة تملك أعمالا وفروعا إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على مستوى دولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركزا رئيسا له،[3] وبالرغم من تصنيفها ضمن مصادر التمويل للتنمية الإقتصادية إلا أن الواقع أثبت العكس، مادفع البعض لإعتبارها واحدة من قنوات الإمتصاص للموارد المحلية للدولة التي تنشط فيها، إضافة لتمتعها بكافة الصفات اللازمة التي تجعل منها سلاحا حديثا لفرض سيطرة الجهات الخارجية بطرق أكثر سلمية مؤيدة بسلطة ودعم المؤسسات المالية والقوانين الدولية.[4]

4- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية: لقد أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي خاصة بالنسبة للدول النامية لعل أهم هذه المنظمات هي البنك الدولي "**WB**" مؤسسة التنمية الدولية "**IDA**"، ومؤسسة التمويل الدولية "**IFC**"، وعلى الرغم من الدور المهم الذي تقوم به في إمداد الدول بقدر من حاجاتها إلى رؤوس الأموال إلا أنها لم تسلم من الإنتقادات من كافة الأطراف الراجع أساسا لتعارض مصالحها.[5]

---

[1]- مازن حسن الباشا، **مرجع سابق**، ص: 19.
[2]- عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الإقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص: 60-62.
[3]- مازن حسن الباشا، **مرجع سابق**، ص ص: 60-62.
[4]- مرسي سعيد مطر وأخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص: 180.
[5]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص: 297.

للتمويل مصادر عديدة من إدخارات محلية تشارك فيها كافة أطراف المجتمع من أفراد، مؤسسات، هيئات حكومية، وسياسات مالية ونقدية، ناهيك عن المصادر الخارجية التي إختلفت هي الأخرى بين قروض، إعانات، واستثمارات، ولعل هذه الأخيرة هي الأكثر أهمية، لكن هذا التنوع لم يفي بالغرض ولم يحقق أثرا ملموسا على الوضعية المالية لإقتصاديات أغلب الدول النامية وهو ما يدفعنا للبحث عن الأسباب التي أدت إلى تباطؤ أداءها.

المبحث الثالث: معيقات تمويل التنمية الإقتصادية

على الرغم من تنوع وتعدد مصادرها التمويلية بين داخلية وخارجية إلا أن المردود الضعيف لكل منها جعل الدول النامية تظل حبيسة إشكالية التمويل، ولو بحثنا في الموضوع نجد أن الأسباب تختلف من مصدر لآخر لكنها تتوحد في أثرها وإنعكاساتها السلبية على واقع التنمية الإقتصادية بالدول النامية، ما دفع العديد لدراسة الموضوع والبحث عن مخارج تسمح بالتخلص من معضلة التمويل.

المطلب الأول: معيقات التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية

في إعتمادها على مصادرها المحلية لتمويل التنمية الإقتصادية تواجه الدول عدة عقبات تحول دون الوصول إلى مساعيها فلن يكون للتمويل الذاتي فاعلية في حال ضعف الإدخارات والقنوات الإستثمارية أو في حال هشاشة الجهاز المصرفي كما أن التمويل التضخمي غالبا ما يكون له إنعكاسات سلبية تأتي بخلاف ماهو متوقع تحقيقه منه.

أولا- ضعف الإدخارات

بكل أصنافها سواء العائلية، الحكومية، أو مدخرات قطاع الأعمال، فذلك راجع لعدة أسباب ساهمت في تقليل مردوديتها على التنمية ككل:

1- أسباب ضعف الإدخار العائلي: يعود إنخفاض الإدخار العائلي غالبا إلى إنخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي (في أغلب الدول النامية)، خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة التي تتناسب معه عكسيا والذي يشكل كذلك واحدا من أسباب هروب الأموال للخارج خوفا من إحتمال تدهور قيمة العملة المحلية، هذا من جهة ومن ناحية أخرى نجد أن نقص الوعي وضيق القنوات الإستثمارية وغياب الثقافة الإدخارية لدى الأفراد مقابل إرتفاع الميل للإستهلاك الراجع لأثر المحاكاة والتقليد الأعمى، كلها عوامل تؤدي إلى ضعف الإدخارات العائلية وضعف دورها كمصدر من مصادر تمويل التنمية.[1]

2- أسباب ضعف إدخار قطاع الأعمال: تواجه الدولة والجهات المعنية جملة من المعيقات التي تضعف من فاعلية هذا القطاع في تمويل التنمية الإقتصادية، فليس من السهل أن يتم الحصول على الفوائض المالية

[1]- خلادي إيمان نور اليقين، **مرجع سابق**، ص: 91.

للمنشآت والشركات نظرا لأنه غالبا ما توجه لإعادة إستثمارها في نفس المنشأة سواء في إنشاء مشاريع جديدة أو لتوسيع القائمة منها وما زاد الأمر تعقيدا هو تخلف النظم والقوانين التي من شأنها دعم وتسهيل تعبئة مدخرات هذا القطاع وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه الحاجة إليها وفي الوقت اللازم.[1]

إضافة إلى عدم كفاية البيانات المتاحة والمقدمة من قبل الأطراف المعنية التي كثيرا ما تكون مغلوطة نظرا لميل أصحاب المنشآت إلى التهرب الضريبي، كما لا يخفى عنا أن الإسراف والبذخ والإنفاق الإستهلاكي اللاواعي واللاتنموي تمثل الصفات الطاغية على سلوك رجال الأعمال وكبار المستثمرين وهو ما يقلل من دورهم في دعم تمويل التنمية.

3- أسباب ضعف الإدخار الحكومي: يرجع ذلك أساسا لضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي الراجع لعدة عوامل أهمها إنخفاض مستوى الدخل الفردي وضعف الجهاز الضريبي والنظام الرقابي السائدين، الأمر الذي يساعد على التهرب من تسديد الإلتزامات والمستحقات الجبائية من طرف المكلفين بإستخدام عدة طرق ومنافذ كالثغرات القانونية للتخلص من الأعباء الجبائية، إضافة إلى سياسة الإنفاق الغير رشيدة الذي توجه نسب كبيرة منه لوجهات غير منتجة كالإنفاق المظهري والتفاخري الذي تعتمده بعض الدول كسياسة لتحسين صورتها في الخارج.[2]

ثانيا- عدم كفاءة الجهاز المصرفي

يرتبط نجاح البنوك والمؤسسات المالية بقدرتها على توفير وسائل الدفع الكافية من ناحية وإجتذاب الأموال ومنح الإئتمان من ناحية أخرى وعلى الصعيدين نجد أنها تعاني من مشاكل حالت دون الوصول إلى الغاية من الإعتماد عليها لعل أهمها: ضعف الجهاز المصرفي والأدوات المالية المعتمدة وعدم توافقها مع التوجهات الفكرية لأفراد المجتمعات النامية الإسلامية خاصة التي تعارض مع مبادئ المعاملات بأسعار الفائدة. كما أن إعتماد الدولة على زيادة الكتلة النقدية من خلال الإقتراض الحكومي من البنك المركزي أو البنوك التجارية والتوسع في الإئتمان من شأنه أن يزيد من حدة التضخم وتفاقم العجز سيما إذا لم يكن موجه للقطاعات المنتجة.[3]

[1]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص: 219.

[2] -http://www.ashared.com/get/9356700/a59FF155/onlinehtm le 22/02/2017, 00:17.

[3]- سارة منصور، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الإقتصادية "واقع البنوك الجزائرية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع: مالية ، تبسة، الجزائر، 2010-2011، ص:41.

ثالثا- الإنعكاسات السلبية للتمويل التضخمي

غالبا ما ينجر عن سياسة التمويل التضخمي نتائج عكسية تعود سلبا على الوضعية المالية للدولة، فزيادة الكتلة النقدية تؤدي لإنخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات وإرتفاع التكاليف الإنتاجية المحلية بصفة عامة الأمر الذي يتنافى مع قانون جذب الإستثمار، ومن جهة أخرى يصاحب إرتفاع الأسعار زيادة الإنفاق الإستهلاكي مقابل إنخفاض الميل للإدخار والإستثمار.[1]

كما أن التمويل التضخمي الذي يعتمد على التوسع الإئتماني وهو ما تمت الإشارة إليه في العنصر السابق يكون نجاحه مرتبط بمردودية الأموال المقترضة ولن يكون له جدوى في حال وجه لأغراض إستهلاكية أو قطاعات غير منتجة بل العكس قد يزيد الوضع المالي سوءا وكلها عوامل تؤول إلى زيادة تكاليف التنمية بدل دعمها.

المطلب الثاني: معيقات التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية

إن الحديث عن معيقات التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية بالدول النامية يدفعنا للتركيز على الإستثمارات الأجنبية التي تعد أكثر مصادره تأثرا بالبيئة المحلية للإستثمار، بيئة تكتسيها عديد النقائص التي ساهمت في تراجعه.

أولا- المعيقات الإدارية والقانونية

تتمثل أساسا في إنعدام الوسط القانوني والإداري الملائم لدعم المشاريع الإستثمارية المساعدة على جذب الإهتمام الإستثماري الأجنبي فنقص الخبرات والكفاءات الفنية وتعقيد الإجراءات وتعدد المراكز الإدارية وتفشي ظاهرة البيروقراطية كلها عوامل تؤدي إلى عرقلة مسار المشاريع الإستثمارية وإضعاف مردوديتها.

كما أن ضعف القضاء وكثرة الثغرات القانونية وغياب الوضوح في نصوص القوانين والتشريعات وانعدام إستقرارها بسبب كثرة التعديلات وعدم ثباتها يدفع المستثمر الأجنبي لإعادة حساباته وتغيير توجهاته الإستثمارية.[2]

ثانيا- المعيقات السياسية والأمنية

تصنف حاليا ضمن أولى العوامل وأكثرها تأثيرا على الإستراتيجية التمويلية للبلاد، فإنتشار حالة من اللإستقرار السياسي وغياب المناخ الديمقراطي تعزز من توتر الأوضاع الداخلية سيما إن كانت مدعمة بتهديدات خارجية وهو ما تشهده أغلب الدول النامية حاليا.

[1]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص ص: 224-225.

[2]- عدنان مناتي صالح، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد الخامس، بغداد، العراق، 2013، ص: 162.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى قضية العصر، "الشبح المرئي" أو ما يعرف بالإرهاب، المصطلح الذي يثير مخاوف العديد من الدول التي أضحت تولي أهمية كبيرة للتعزيزات الأمنية وتخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها لهذا المجال ولا يمكن أن ننكر تأثيره على مصادر التمويل الخارجي بكل أصنافه خاصة الإستثمارات والمعونات.[1]

ثالثا- المعيقات الإقتصادية

في الجانب الإقتصادي هناك الكثير من الصعوبات التي تواجه التمويل الداخلي بالدرجة الأولى كما تؤثر أكثر على التمويل الخارجي نذكر منها:[2]

- صعوبة توفر الإحصائيات الصحيحة الكافية التي تمكن المستثمرين من دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع؛
- ضعف البنية التحتية من قصور في شبكة الطرقات وخدمات النقل بما فيها الموانئ والمطارات الضرورية لكافة النشاطات، وهذا راجع لضعف المداخيل اللازمة لتهيئتها مقارنة ببلدان أخرى؛
- صعوبة المنافسة في الأسواق الدولية لكون معظم إن لم نقل كافة اللوازم الضرورية للعمليات الإنتاجية تكون مستوردة من الخارج مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليفها ومن ثم إرتفاع أسعار مخرجاتها مقارنة بالأسعار السائدة في الأسواق الخارجية؛
- قلة الكفاءات وضعف المهارات المهنية للأيدي العاملة المحلية؛
- إنخفاض مستوى الدخل الفردي نظرا لتراجع الدخل القومي مما يقلل من مستوى الطلب الداخلي.

رابعا- المعيقات الإجتماعية والثقافية

للجانب الإجتماعي والثقافي دور في تعطيل التدفقات التمويلية الخارجية فالعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والفكرية السائدة من شأنها أن تؤثر على طبيعة الإستثمارات، المنتوجات، والنشاطات الأكثر رواجا في المجتمع، ماله بالغ التأثير على التوجه الإستثماري الأجنبي ويجعل منها سلاحا ذو حدين، عامل جذب للبعض ونفور للبعض الآخر الذي يتنافى طبيعة توجهه مع البلد المعني.

ما ذكر من عراقيل وعقبات متأصلة ليس بالهين، فهو ما جعل الدول النامية تتخبط حتى الآن في إقتصاديات هشة لا تقوى حتى على توفير أدنى إحتياجاتها لذا وجب على الدولة الإسراع في دراسة جدية لواقعها بكل نواحيه الإقتصادية والإجتماعية والمالية لإيجاد حلول تنهي معاناتها مع التمويل ومشاكله.

[1]- جايفيد يوناس وآخرون، **تكلفة الإرهاب**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 52، جويلية 2015، ص: 27.
[2]- عدنان مناتي صالح، مرجع سابق، ص ص: 361-362.

المطلب الثالث: الإجراءات الواجب إتباعها لإنعاش مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

دفع تباطؤ وقلة فعالية مصادر التمويل الرئيسية إلى البحث عن إجراءات وتدابير من شأنها أن تقوم بإنعاشها وتفعيلها، كما دفع التساؤل عن الأسباب التي أدت إلى تباطؤ مصادر التمويل إلى الوقوف على أهم معيقاتها وعراقيلها التي أدت إلى البحث والوصول إلى طرح مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تفعل من أداءها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر من المبحث مقسما إلى قسمين خصص القسم الأول لأهم الإجراءات الممكن إتباعها لإنعاش مسألة التمويل الداخلي أما الثاني فعني بالإجراءات الممكن إتخاذها لخلق مناخ إستثماري مناسب من شأنه أن يكون عامل جذب للإستثمارات الأجنبية التي تشكل أهم مصدر تمويلي من المصادر الخارجية.

أولا- الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل الداخلي للتنمية الإقتصادية

يستلزم إنعاش مصادر التمويل الداخلية تبني مجموعة من السياسات والإجراءات التي لن يكون للدولة فيها دور فاعل ما لم تكن مصحوبة بمساندة شعبية تتشارك فيها كل أطراف المجتمع من أفراد، مؤسسات، وهيئات حكومية.

1- الإدخار العائلي: هناك العديد من الإجراءات التي من شأنها إنعاش الإدخار العائلي من بينها:

- تنمية وغرس عادات الإدخار لدى الأفراد والعمل على تطوير الأجهزة والمؤسسات التي تعمل على تعبئتها؛[1]
- التوسع في صور الإدخار التعاقدي بتشجيع التأمين بكل أصنافه وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الإجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل كافة الأفراد؛
- العمل على مكافحة التضخم حتى لا تتآكل القيم الحقيقية للمدخرات؛
- إنتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر جذبا للإستثمار فيها؛
- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الإستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين.[2]

2- إدخار قطاع الأعمال: يمكن تفعيله من خلال مكافحة الإسراف وتشديد إجراءات الرقابة على المنشآت من جهة، والعمل على رفع إنتاجيتها بما يمكن للدولة أن تقدمه من تسهيلات من جهة أخرى، كما يمكنها تحفيز صغار المدخرين على الإستثمار والإكتتاب في رؤوس أموالها من خلال تخفيض أسعار أسهمها أو بتقسيط ثمنها بالنسبة لموظفيها عن طريق إقتطاعه من رواتبهم.[3]

كما يجب العمل على توعية أصحابها بأهمية دورهم في دعم مساعي الدولة لتحقيق التنمية بما يخدم كافة أفراد المجتمع إضافة إلى تبني سياسات وقوانين تكون أكثر صرامة وفعالية.

[1]- عمر محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص: 455.
[2]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص: 216.
[3]- عمر محي الدين، **مرجع سابق**، ص: 460.

3- الإدخار الحكومي: يمكن الرفع منه من خلال تحسين كفاءة الجهاز الحكومي وسعيه إلى وضع خطط تستهدف التقليل من النفقات ما يوجب تخفيض المستلزمات التي يحتاجها قطاع الخدمات الحكومية، إضافة إلى الحد من الإنفاق المظهري والتفاخري مقابل الرفع من الإيرادات الجبائية المرتبطة أساسا بفعالية السياسة الضريبة السائدة، والواجب توفرها على الشروط التالية:[1]

- مرونة الهيكل الضريبي بما يتماشى مع حاجات التغير الإقتصادي، فإذا ظهرت مصادر لإكتساب الدخل لا يؤثر فيها الهيكل القائم فلابد من تغييره بحيث يكون قادرا على الإستجابة لهذه المتغيرات، مثل ذلك المكاسب الرأسمالية التي تنشأ دون بذل مجهود من جانب مالكيها كإرتفاع أسعار الأراضي والعقارات؛

- البحث عن مصادر الفائض الإقتصادي أيا كان والعمل على تعبئتها دون المساس أو التأثير سلبا على عملية توليده؛

- التأثير على تغير نمط الإستثمار كأن تكون الضريبة أداة تحفيزية لتشجيع أنواع من الإستثمارات والحد من أنواع أخرى بما يتماشى مع مصالح الدولة ومساعيها؛

- الحد من التفاوت بين مستويات الدخول ومستويات الإستهلاك المختلفة بإستخدام نمط معين لتوزيع الدخل القومي، بهدف الوصول إلى عدالة توزيع العبء الضريبي؛

لتحقيق هذه الأهداف لابد من توفر مجموعة من الشروط الخاصة بالسياسة الضريبية المتبعة والمتمثلة في:

- وجود جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة الإدارية متسما بدرجة عالية من المرونة لجعله قادرا على التلاؤم مع التغير المستمر في النظام الضريبي؛

- تجاوب الأفراد مع القوانين الضريبية الذي يرتفع مع إرتفاع المستوى الثقافي والتعليمي لأفراد المجتمع وإزدياد الوعي الضريبي،

- لابد أن يسود الهيكل الإقتصادي المعاملات النقدية ذلك لأن أي سياسة ضريبية من شأنها في النهاية أن تتعثر في ظل إقتصاديات الإكتفاء الذاتي، ويعود ذلك لصعوبة تقديم الوعاء الضريبي في هذه الحالة خاصة ضريبة الدخل والأرباح.

4- التمويل المصرفي: يستوجب دعم التمويل المصرفي قيام المؤسسات المصرفية بإستحداث وسائل أخرى لتجميع المدخرات على شهادات الإستثمار كأن تقوم برفع أسعار الفائدة والإتفاق مع الحكومة على إعفاء الفوائد من كافة أنواع الضرائب.

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 457-464.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى ضرورة توافق المؤسسات والأدوات المالية السائدة مع التوجهات الفكرية والقيم الدينية للبلد المعني الأمر الذي أثبتته العديد من المؤشرات لتجارب دولية كالتجربة الماليزية التي أثبتت نجاح المعاملات بالصكوك الإسلامية التي ساهمت في نمو إقتصادها وتوسع وتنامي المشاريع المعتمدة عليها أساسا في تمويلها.[1]

5- التمويل التضخمي: يستلزم نجاح السياسة التمويلية المعتمدة على التضخم عدم المغالاة في إستخدامها، إضافة إلى مراجعة نوع التضخم المستحدث والمرحلة المفضلة لإستخدامه، كما يجب التركيز على دراسة دقيقة لمرحلة النمو المراد تمويلها والحد الذي يستخدم فيه التمويل التضخمي والرقابة التي تفرض عليه.[2]

ثانيا- الحلول المقترحة لإنعاش مصادر التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية

للرفع من مستوى التمويل الخارجي خاصة الإستثمارات يتعين خلق بيئة إستثمارية من شأنها أن تؤثر على رفع فرص نجاح المشاريع المتبناة في الدول المستضيفة وهذا لن يكون إلا بتكاتف الجهود المشتركة لكافة أفراد المجتمع من جهات رسمية وشعبية ويمكن تلخيص ما يجب توفره في المحددات التالية:

- توفر الإرادة السياسية والجدية في العمل على تعزيز الإستقرار السياسي والأمني، كونها من أهم العوامل المنفرة للأجانب والمؤثرة على كافة القطاعات (كالقطاع السياحي الذي يعد ركيزة أساسية في إقتصاد دول أخرى أكثر إستقرارا)، وذلك بدعم التعزيزات الأمنية ومحاربة بؤر الفساد بالإعتماد على جهاز أمني ومخابراتي على درجة عالية من الكفاءة بما يعزز من ثقة وإطمئنان المستثمرين؛

- توفير قاعدة معلوماتية متطورة تضم كافة البيانات المتعلقة بالإقتصاد المحلي بحيث تكون موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض؛[3]

- وجود بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح والعدالة وعدم تناقض في القوانين وإعادة النظر في الجهاز القضائي السائد والعمل على إصلاحه خاصة الجوانب المتعلقة بالإستثمار، ولما لا إنشاء محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بهذه القضايا وفق برنامج زمني مضبوط لتخفيض التكلفة والوقت في المعاملات القانونية؛[4]

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص: 460.

[2]- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **مرجع سابق**، ص: 226.

[3]- براهمية أمال، سلايمية ظريفة، **تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الإقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006، ص ص: 13-14.

[4]- عبد الكريم جابر العيساوي، **مرجع سابق**، ص: 65.

– إنشاء المناطق الصناعية وتهيئتها لتوفير المناخ الإستثماري الملائم، وما يتطلبه من تحسين للبنى التحتية كتوسيع الطرقات خاصة للمناطق المنعزلة ودعمها بالإمدادات الطاقوية اللازمة للعمليات الإنتاجية والإعتماد على بدائل طاقوية وأكثر كفاءة وإستدامة كالطاقة الشمسية؛[1]

– إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات في إطار الإلتزام بالمفاهيم الإقتصادية بهدف تحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي؛

– تطوير مستوى التعليم ودعم المهارات الفنية والتقنية لليد العاملة في مختلف المجالات؛

– العمل على تنويع البنية الإقتصادية وتطوير المنتوجات المحلية بما يتوافق مع متطلبات الأسواق الدولية للرفع من معدل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل الفردي ذلك لرفع الطلب الكلي وإنعاش السوق المحلية.[2]

وهذه الإجراءات لن تكون فاعلة إذا لم تكن مقترنة بإرادة حقيقية لتطبيقها قائمة على تشارك كافة الجهود الفردية والشعبية والرسمية، ومصحوبة بمتابعة ورقابة مستمرة للوصول لتحقيق النتائج المرجوة منها.

[1]- عدنان مناتي صالح، **مرجع سابق**، ص:396.

[2]-http://www.ashared.com/get/9356700/a59FF155/onlinehtm , le 22/02/2017 à 00:17 h.

خاتمة الفصل الأول:

طالما كانت التنمية الإقتصادية بكل أبعادها ونواحيها محل إهتمام الدراسات ومسعى الدول والبلدان النامية والحكومات التي لازالت تصبو لتحقيقه، فمجموع السياسات التي تتخذها الدولة تهدف أولا وأخيرا لإحداث تغييرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع بمختلف نواحيه وهذا ما أعطى أهمية خاصة لجل القضايا المرتبطة بها، وتأتي في مقدمتها قضية تمويلها وهي الإشكالية التي أخذت ولازالت تأخذ النصيب الأكبر من الإهتمام والبحث لإرتباط الإنطلاقة التنموية وإستمراريتها بتوفير متطلباتها التمويلية.

وبالرغم من إختلاف مصادر تمويلها وتعددها إلا أن الإعتماد على التمويل الداخلي وعلى المصادر الذاتية يبقى الركيزة الأساسية للقيام بتنمية ناجحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة بالصورة التي تحقق أكبر معدلات نمو لها، لذا كان لابد من البحث عن أفضل المصادر والموارد المتاحة لتنويع الإقتصاد وتمويل التنمية الإقتصادية، إلا أن عديد البلدان لازالت تعاني من صعوبة في تحقيق ذلك وهو ما جعلها تواجه عقبة لم تتمكن من تجاوزها بالرغم من إتباعها للعديد من الإستراتيجيات والسياسات من أجل الخروج بحل لمشكلة تمويل تنميتها، وهذا ما ينطبق على واقع الإقتصاد والتنمية الإقتصادية بالجزائر وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تحليل العوامل المسببة لتعثر التنمية الإقتصادية في ظل إعتماد تمويلها على الموارد النفطية

مقدمة الفصل الثاني

إصطدمت التنمية الإقتصادية في الجزائر منذ الإستقلال بواقع مثبط تكتسيه كافة مظاهر التخلف مع غياب أدنى ركائز التنمية الإقتصادية من ضعف في البنية التحتية الموروثة عن الإستعمار، ونقص في الخبرات الضرورية من اليد العاملة نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بالعمال الجزائريين لتولي إدارة المشروعات الموجودة آنذاك، وما زاد من حدة ذلك هو نقص الموارد المالية التي تعتبر عصب التنمية الإقتصادية، فكانت الإيرادات النفطية هي الوجهة الوحيدة والسبيل لتوفيرها نظرا لغياب بديل أخر قادر على الإيفاء بذلك، وبذلك أعتمد عليه في بناء كافة البرامج والمخططات التنموية للتحكم في التوازنات المالية الأمر الذي جعل الوضع الإقتصادي والإجتماعي والتنموي في الجزائر رهينة لتقلبات الأسعار النفطية التي عرفت تعرجات وشكلت صدمات متتالية آخرها صدمة 2014، فبالرغم من الجهود التنموية والمخططات العديدة التي وضعت لبناء قاعدة تنموية في الجزائر إلا أنها باءت بالفشل الراجع أساسا للإعتماد على مورد وحيد للتمويل وهو النفط الذي ربط مصير التنمية بتقلبات أسعاره.

هذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل المقسم إلى ثلاث مباحث:

- **الإستراتيجيات والبرامج التنموية المتبعة في الجزائر وأسباب فشلها؛**
- **الصدمة النفطية الراهنة" صدمة 2014 " وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري؛**
- **التخلص من التبعية الإقتصادية للإيرادات النفطية ضرورة لا خيار.**

المبحث الأول: الإستراتيجيات والبرامج التنموية المتبعة في الجزائر وأسباب فشلها

شرعت الجزائر منذ إقرارها الخروج من الرجعية التي آلت إليها فترة الإستعمار، ورغبة في إثبات قدرتها على الوقوف بإقتصادها في تجريب وتطبيق عديد الإستراتيجيات، بداية بإستراتيجية الصناعات المصنعة في ظل التخطيط المركزي مرورا بالتخطيط اللامركزي وصولا إلى آخر البرامج المتبعة لدعم النمو الذي لم يكن له حظ كغيره في توفير متطلباته نظرا لتراجع أسعار النفط المعتمد عليها عند وضعه.

إلا أن الوضع الحالي يثبت عدم نجاح كافة النماذج المطبقة، وهذا ما يدعو للبحث في أهم المحطات التي مرت بها السياسة التنموية في الجزائر وماهي الإنتقادات الموجهة لكل منها، وماهي الأسباب التي حالت دون نجاحها؟ هذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهم النماذج والإستراتجيات التنموية المتبعة في الجزائر

تضمن هذا العنصر الإستراتيجيات المتبعة في ظل سياسة التخطيط، والمخططات التنموية في ظل الإصلاحات الإقتصادية إضافة إلى برامج دعم النمو والإنعاش الإقتصادي.

أولا- الإستراتيجية التنموية في ظل سياسة التخطيط (1967-1977)

وفقا للإستراتيجية المتبعة أضحى التخطيط المركزي الشامل الخيار الوحيد القادر على تجاوز العراقيل التي تطرحها البدائل الأخرى، من خلال التوجيه الواعي لكافة موارد المجتمع وتخصيصها بطرق عقلانية من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية ذات الآثار الإجتماعية الإيجابية على جميع الفئات وشرائح المجتمع. لذا نتناول وفقا للمنهجية المعتمدة عرض الوقائع الإقتصادية من خلال مخططات المتعاقبة والتي تعكس واقع الجهود التنموية للجزائر(1967-1977) متضمنة الثلاث مخططات التالية:[1]

1-المخطط الثلاث الأول(1967-1969): تضمن هذا المخطط توجيه البرنامج للإستثمار نحو إستحداث قطاع صناعي قائم على دفع الصناعات القاعدية (صناعة وسائل الإنتاج) والجدول الآتي يوضح التقديرات المالية الموجهة لكل قطاع.

[1]- سعدون بوكابوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1968-1988)/(1990-2005)**، دار الفكر الحديث للنشر، الجزائر، 2013، ص ص: 148-156.

جدول رقم(1): حجم الإنفاق الاستثماري و نسبة كل قطاع من البنية الإستثمارية في المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)

القطاعات	قطاع المحروقات	الصناعات القاعدية	صناعة انتاج سلع الاستهلاك	زراعة و ري	بنية تحتية	سكن	تكوين	صحة	أخرى
قيمة الإنفاق الاستثماري (مليار دولار)	2.3	1.4	1.0	1.9	1.1	0.4	1.0	0.3	0.9
نسبة الاستثمار (%)	24	19	10	17	10	3.5	9.5	2.5	8.5

المصدر: temmar (h) : **stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan**, O.P.U, Alger, 1983, p 29-30.

تظهر المبالغ والأرقام أن قطاع المحروقات في هذا المخطط قد تحصل على أكبر حجم من الإنفاق الإستثماري وسبب ذلك واضح وهو التوجه نحو إنشاء قاعدة هيكلية مرتبطة بإمكانية في تصدير المحروقات وما يلزمها من بنى تحتية.

وعموما فإن بنية الاستثمار الصناعي كانت على النحو الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(01): بنية الاستثمار الصناعي في المخطط الثلاثي

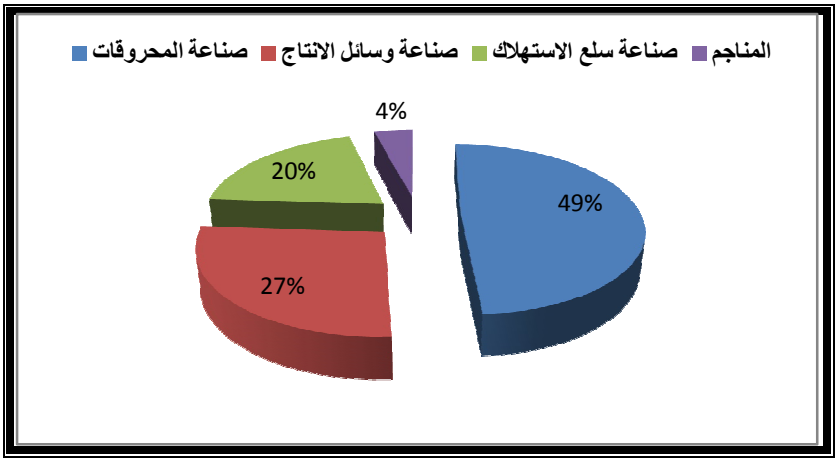

المصدر: temmar (h) : **stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan**, O.P.U, Alger, 1983, p 150.

ينظر معظم الإقتصاديين إلى أن هذا المخطط هو خطة أولية سبقت المخططات التي أعقبتها من خلال النسب الموضحة في الشكل السابق وبذلك نستنتج أن هذه الخطة هي عبارة عن أرضية إستثمارية وضعت لبناء المخططات اللاحقة المنظمة للأهداف الإستراتيجية التنموية محل الدراسة.

2-المخطط الرباعي الأول (1970-1973): يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة و صناعة وسائل الإنتاج (الصناعات القاعدية)، تحصلت على أكبر قدر من حجم الإستثمار متجاوزة بذلك حتى نصيب المحروقات، والجدول التالي يعكس الإنفاق الإستثماري ونسبة الإستثمارات القطاعية من إجمالي قيمة الإستثمار الوارد في المخطط:

جدول رقم (02): حجم الإنفاق الاستثماري ونسبة كل قطاع من البنية الاستثمارية في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

القطاعات	المحروقات	الصناعات قاعدية	السلع الاستهلاك	الزراعة والري	البنية التحتية	السكن	التكوين	الصحة	اخرى
قيمةالانفاق الاستثماري (مليار دولار)	4.6	5.5	2.3	4.1	3.1	0.9	3.3	1.5	1.3
نسبة الاستثمارات (%)	16.5	22.5	5.5	14.5	16	05	12.5	3.5	8.0

المصدر: temmar (h) **: stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan**, O.P.U, Alger, 1983, p 29-30.

وبإعتبار أن مسار الموضوع منهجيا يرتكز على القطاع الصناعي، سنبين فيما يلي بنية الإستثمارات من أجل إعطاء نظرة مطابقة بين واقع الإستثمار ومخطط الإستراتيجية التنموية المتبعة.

الشكل رقم (02): بنية الإستثمارات في المخطط الرباعي الأول

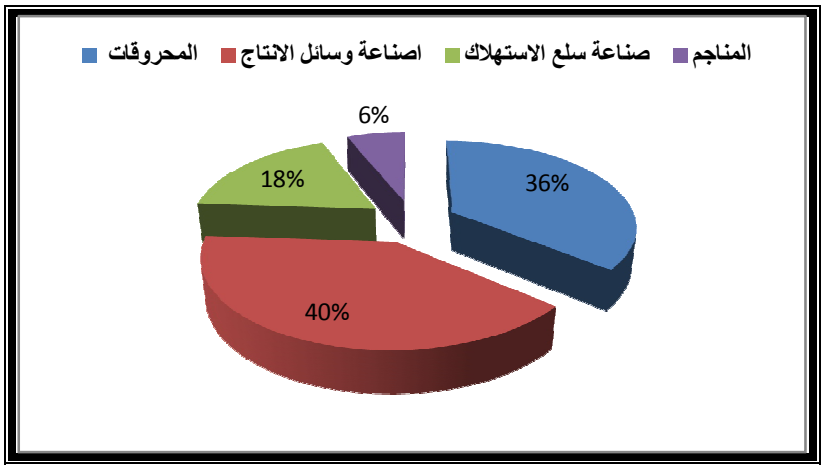

المصدر: temmar (h) : stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan, O.P.U, Alger, 1983, p 154.

تؤكد لنا بنية الإستثمارات المخصصة لكل قطاع أهمية كل واحد منهم داخل الإستراتيجية التنموية الشاملة، فالصناعة القاعدية تحصلت على 40% من إجمالي الإستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي وهذا ما يعكس

أهمية الدور الذي كان موكل لها، بينما يليها قطاع المحروقات بنسبة 36% ليشكلا معا قطب النمو الذي ترتكز عليه الإستراتيجية.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): من خلال المخطط نجد أن عملية التنمية قد ارتفعت إلى أعلى مستوى من الشمول والتعميم، وهو ما توضحه الإحصائيات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): حجم الانفاق الإستثماري و نسبة كل قطاع من البنية الاستثمارية في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

القطاعات	المحروقات	الصناعات القاعدية	سلع الاستهلاك	الزراعة و الري	البنية التحتية	السكن	التكوين	الصحة	مجالات أخرى
قيمة الإنفاق الاستثماري (مليار دولار)	19.5	18.5	9.6	16.6	15.5	8.3	10.0	5.7	5.4
بنية الاستثمارات (%)	17.5	21.0	5.0	15.0	14	7.5	9.0	6.0	5.0

المصدر: temmar (h) : **stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan**, O.P.U, Alger, 1983, p 29-30.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع القيمة الموجهة للقطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات والذي أعيدت هيكلته بتوجيه الاهتمام الأكبر لتجهيز القطاع بصفة عامة و تدعيمه خاصة بما يتعلق بالبنية التحتية.

والشكل الموالي يوضح بنية الاستثمارات لهذا المخطط:

الشكل رقم(03) : بنية الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني

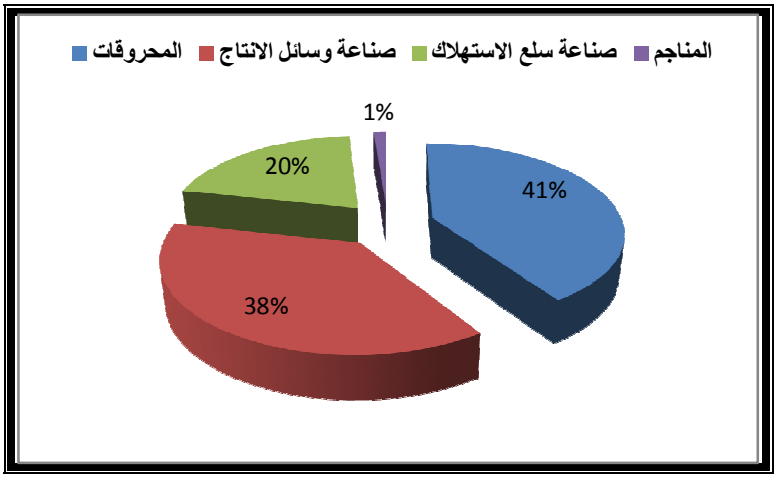

المصدر: temmar (h) : stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie un bilan, O.P.U, Alger, 1983, p 156.

تؤكد هذه التوجهات لطبيعة الإستثمارات السعي الجاد من طرف الحكومة في تجسيد الإستراتيجية المختارة من خلال إرتفاع الإنفاق الإستثماري بين برنامج وآخر، لكن الواقع لم يثبت نجاحها في الوصول إلى ذلك نتيجة الثغرات الكبيرة التي ميزت مسيرة التخطيط في الإقتصاد الجزائري، فالبيانات والمعلومات والهيئات المشرفة على إدارتها مركزيا ولامركزيا لم تكن في مستوى الوصف النظري المحدد لعملية التخطيط ما جعل عملية إعداد المخططات تلاقي صعوبات كبيرة.

ثانيا- المخططات التنموية في ظل الإصلاحات الإقتصادية (1980-1989)

شهدت هذه الفترة وفاة الرئيس هواري بومدين نهاية 1978، الأمر الذي أدى إلى التخلي عن معظم المشاريع لتلك الفترة وتم تهديم النظام السابق، وتقزيم التصنيع ودور القطاع العام، فبينت القرارات المتخذة في هذه الفترة بإقامة نظام جديد قريب جد إلى الليبيرالية متمثلة أساسا في سلسلة من الإصلاحات التي مست المؤسسات العمومية منذ 1980، والتي كانت تهدف للدخول في مرحلة النمو الاقتصادي المكثف من اجل زيادة الفعالية الاقتصادية، وقد استمرت عملية التخطيط عن طريق مخططان خماسيان الأول للفترة (1980-1984) والثاني للفترة (1985-1989) :[1]

1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984): تضمن هذا المخطط التوجهات الصادرة في مؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة تحرير الوطني في جوان 1980 والتي ترتكز على تقييم السياسة التنموية السابقة التي اتبعتها الجزائر من جهة و آفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب المركزية للحزب من جهة أخرى[2]، وعموما وزعت مجموع المشاريع كالتالي:

جدول رقم (04): مجموع الاستثمارات المخططة لكل قطاع للفترة (1980-1984)

القطاع	الصناعة	الزراعة	باقي القطاعات	المجموع
الاستثمارات المخططة	154.5	47.15	199	400
الاستثمارات المنفذة	77	33.14	208	335

المصدر: صالح صالحي، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة (1967-1989)** ،محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري جامعة سطيف 1، الجزائر،2015-2016، ص 05.

يذكر واضعوا هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما ركز على الإقتصاد في إدارة الموارد وتحتية الإنتاج والإنتاجية والموازاة بين تلبية الحاجات الإجتماعية.

[1]- فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية" دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، الجزائر، 2011-2012، ص: 233.

[2]- سعدون بوكابوس، **مرجع سابق**، ص: 181.

2-المخطط الخماسي الثاني(1985-1989): يعتبر المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية للبلاد، فقد كانت خطته تستهدف تنفيذ البرامج الرامية إلى تلبية متطلبات البناء الإشتراكي، وتنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع المراعاة القيود الخاصة بالمرحلة:

جدول رقم(05):مجموع الاستثمارات المخططة والمنفذة لكل قطاع (1985-1989)

القطاع	الصناعة	الزراعة	باقي القطاعات	المجموع
الاستثمارات المخططة	174.2	79	297	550
الاستثمارات المنفذة	93	41	237	351

المصدر: صالح صالحي، **الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة (1967-1989)** محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري جامعة سطيف 1، الجزائر،2015-2016، ص 05.

يرى الإقتصاديون إن الفترة الزمنية التي أعطاها هذا المخطط مقارنة ما حقق بما كان مخططا له بأن الإستراتيجية الصناعية المتبعة غير ممكن تنفيذها خارج القيود المتمثلة أساسا في القيد المالي المتمثل في الإرتباط بعائدات المحروقات من جهة وإرتفاع خدمة الدين من جهة أخرى إضافة إلى محدودية الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الجزائري وحتمية التشغيل التي تنجم إلا عن تنمية صناعية وإستثمار صناعي يضمن إمتصاص البطالة، كما أن الأهداف المعلن عنها مثل إحلال الواردات لن تكون إلا بتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بذلك وصل النموذج المتبع في التنمية الإقتصادية بالجزائر والقائم على التخطيط والتوجيه إلى نفاذ قدراته في أحداث الحركية التنموية المرغوبة وتحسين الأهداف المعلنة منذ إنطلاقه سنة 1967، فالتغييرات الحاصلة خاصة على أسعار البترول والذي كان المرتكز المعتمد عليه في تمويل هذه المشاريع كصدمة 1986 أظهرت جليا الإختلالات الهيكلية التي تميز الإقتصاد الوطني والتي كانت تختفي لفترة طويلة وراء عائدات الصادرات النفطية.

وبذلك كان الإنتقال من تنظيم إقتصادي معروف إلى تنظيم إقتصادي أخر أكثر نجاعة وموضوعية أمر ضروري.

ثالثا- برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو (2001-2019)

تبنت الجزائر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2019) في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن تحسين أسعار النفط وقد تمثلت أساسا في البرامج التالية:

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: عبارة عن مخطط ثلاثي مضخم مخصص له غلاف مالي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي) موزعة بنسب متفاوتة على فترة البرنامج، حيث أصبح غلافه المالي مقدر بـ 1.216

مليار دينار (16 مليار دينار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وتمثلت أهم أهدافه في الحد من الفقر، خلق مناصب شغل، دعم التوازن الجهوي وأخيرا تنشيط المناطق الريفية.[1]

2- برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): وهو المخطط الخماسي الأول الذي قدرت الإعتمادات المالية المخصصة له بـ 8.705 مليار دج (ما يعادل 114 مليار دولار أمريكي) ليصل عند اختتامه في سنة 2009 إلى 9.680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي) وذلك بعد إضافة عمليات إعادة تقييم للمشاريع الجارية وتمثلت أهم أهدافه في تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تحسين مستوى معيشة الأفراد، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وأخيرا رفع معدلات النمو الاقتصادي.[2]

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): وهو مخطط الخماسي الثاني الذي قررت له الدولة غلاف ملي 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار) مقسمة على شقين 9.70 مليار دج (130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها و11.534 مليار دج (156 مليار دولار) لإطلاق مشاريع جديدة وتمثلت أهم أهدافه في تحسين التنمية البشرية من خلال تحسين المستوى المعيشي للسكان من سكن، تعليم، صحة، ترفيه، ثقافة، كذلك استحداث مناصب شغل ودعم الاستثمارات العمومية، تحقيق الأمن الغذائي وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.[3]

4- برنامج الخماسي (2015-2019): رصد لهذا المخطط غلاف مالي قدره 12 مليار دج (ما يعادل 262.5 مليار دولار) بهدف تجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج والمتمثلة في: تحسين ظروف معيشة المواطنين، تحقيق ارتفاع في نسب النمو الاقتصادي، تخفيض نسب البطالة، ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية، وأخيرا تنويع الاقتصاد الوطني ونمو الصادرات خارج المحروقات.[4]

وبالرغم من توالي البرامج والخطط والجهود التنموية المتخذة للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر إلا أن الوضع الراهن يؤكد عدم تمكنها من الوصول لذلك.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للاستراتيجيات والبرامج التنموية في الجزائر

تعرضت كل إستراتيجية وكل نموذج اتبعته الجزائر إلى مجموعة من الانتقادات مسلطة الضوء على النقائص التي أدت إلى فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

أولا- الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التنمية القائمة على أساس التخطيط

بصفة عامة يمكن القول إن فشل النموذج التنموي في هذه الفترة يعود إلى أن النهج الاقتصادي المتبع الذي جعل من النموذج الجزائري يتعارض مع منطق الاقتصاد السياسي، أي مع العقلانية الاقتصادية وحيث أن الدولة

[1]- بوطرفة منى، **الإختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني وأثرها على ميزانية الدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2011، ص: 45.

[2]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي "2001 – 2014"**، المؤتمر الدولي لجامعة سطيف، 2013،ص: 7.

[3]- صالحي مخناش، المؤتمر الدولي، **مرجع سابق**، ص ص: 10-11.

[4]- بوطرفة منى، **مرجع سابق**، ص ص: 49-50.

الجزائرية كانت تسير وراء أهداف سياسية رفضت من خلالها استقلال ما هو اقتصادي على ماهو سياسي، كان للدولة الجزائرية أهداف سياسة متيقنة بأن تحقيقها لن يكون إلا من خلال تنمية اقتصادية تقودها هي وتدعيم إستقلال البلاد وتقوية قدراتها الدفاعية، فما يبرر تدخل الدولة في الاقتصاد بعد الاستقلال هو إعادة تنظيمه بعد التخريب والمشكل الأساسي الذي تعرض له النموذج الجزائري في هذه الفترة هو عدم تحقيق التوازن الجهوي الذي أحدثته سيرورة التصنيع، وإن أثر الانجذاب الذي تضمنته نظرية الصناعة المصنعة خاصة عن طريق الصناعات الثقيلة والتي كان ينتظر منها أن تلعب دورا كبيرا في التنمية على عكس توقعات وآمال واضعي الميثاق الوطني ومهندسي المخططات التنموية، كما أن التجربة الجزائرية في التصنيع أثبتت بوضوح أنه من غير الممكن نقل مصنع بأكمله من الدول المصنعة وتحقيقه بنفس الشروط في الإقتصاد الوطني، كما وقعت الجزائر في فخ المديونية وعدم تحقيق التوازنات المالية الخارجية، فبعدما تبنت إجراءات تنموية هدفها الأول تحقيق الإستقلال الإقتصادي إلا أنها لم توفق في ذلك لإرتباطها بالدول الأجنبية خاصة في الميدان التكنولوجي الذي كانت فيه حقلا للتجارب التكنولوجية.[1]

ولم تكن عملية الاستثمار في الميدان الصناعي ممولة ذاتيا أي عن طريق الأرباح المحققة في هذا القطاع وإنما كانت مدعمة بفضل إرتفاع أسعار البترول، ولم يكن لواضعي الخطة صدى كبير عند تعبيرهم عن إنشغالاتهم التنظيمية وأهدافهم التنموية إضافة إلى فساد هيكل الاستثمار نتيجة لعدم وجود وزارة تخطيط إلى درجة أن احد الملاحظين كتب قائلا انه لم يكن هناك تخطيطا في الجزائر.

ثانيا- الانتقادات الموجهة لإستراتيجية التنمية في ظل اقتصاد السوق

في هذا السياق العام للاقتصاد الجزائري لم يعد النموذج المذكور قادرا على مواصلة عملية التصنيع وتحسن تعاون دولي مستمر و إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية خصوصا مشكلة البطالة، ووصوله إلى نفاذ قدراته على إجراء الحركية التنموية المرغوبة وتحقيق الأهداف المعلنة من انطلاقه، فإستراتيجية التكامل والاندماج في قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه انهارت كما انهارت التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، يضاف أيضا إلى هذين العنصرين عنصر آخر يتمثل في بروز الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني، والتي كانت تعتمد لفترة طويلة على عائدات الصادرات النفطية في تصميم النموذج بالكيفية المعروضة وإعتماده على مورد واحد تمثل في نشاط قطاع المحروقات فكان يتوقع أن يصاب الاقتصاد الوطني بهزات عنيفة من حين لآخر بالموازاة مع التقلبات التي تحدث باستمرار في السوق البترولية، فهذا ما يؤكد أن التوازنات المالية تشكل قيد كبير في وجه عملية الإنعاش الاقتصادي، وإن العمل على خلق أسباب التوازن المالي أمر يدخل ضمن أولوية الأولويات التي تحدثنا عنها في السابق.[2]

[1]- فريمش مليكة، **مرجع سابق**، ص: 247.
[2]- سعدون بوكابوس، **مرجع سابق**، ص: 190.

بهذا لم يعد هذا النموذج قادرا على مواصلة عملية التصنيع وتحقيق تعاون دولي مستمر وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية خصوصا مشكل البطالة.

ثالثا- الانتقادات الموجهة للبرامج التنموية (2001-2019)

شهد تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وأجال تنفيذ المشاريع المقترحة، إضافة إلى ارتفاع حجم التكاليف بحجم اكبر مما قد خصص له في الميزانية الدولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق العام، والتسيير والتنفيذ، وحيث أن تنفيذ هذه البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والإيرادات مما أدى إلى تبذير الموارد المالية بشكل اثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

فارتفاع تكاليف المشاريع وضعف الدراسات التقنية للمشاريع وأيضا عكس التنسيق في المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع وهذا بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها أدى إلى هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر، وبالتالي فإن تحقيق أهداف كبرى كرفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف، إذا فانه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف.

وفيما يخص برنامج (2005-2009) فقد اتسم النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بالانخفاض وذلك راجع لتراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب عليها نتيجة الأزمة المالية أواخر 2007 كما أن غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الإستثمارية وتبذير الموارد المالية.[1]

مما سبق نستنتج أن حرص السلطات على تنفيذ وإكمال مسار الإصلاح الاقتصادي الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين لم ترافقه النتائج المرجوة منه، حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطئا مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة وفعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة الأجهزة الإدارية والحكومة للتطورات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من فعالية الإنفاق الإستثماري، إذ كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع المتعددة قصد ضمان فعالية اكبر لهذا البرنامج في التأثير على النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للبرنامج الخماسي (2010-2014) أعتبر البرنامج إستراتيجية تكميلية للبرامج السابقة كما تشكل القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددة من قبل رئيس الجمهورية ، فقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تقدما اقتصاديا هاما، وذلك بفضل مختلف برامج الاستثمارات العمومية التي أنجزت والتسيير الحذر لإحتياطات

[1]- زينب بوشيحة، **تقييم أداء الإقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2000-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2014-2015، ص ص: 56-61.

الصرف، غير أن هذه البرامج تطلب إنجازها تعبئة موارد مالية هائلة أزيد من 20000 مليار دينار بالنسبة للبرنامج الخماسي (2015-2019) وكان أثرها إيجابيا على أهم المؤشرات الاجتماعية والمنشات الأساسية.

غير أن هذا كان تحسنا مؤقتا نظرا لتعطل مشاريعه نتيجة لعدم توضيح أهدافه وكذا انتشار الفساد الإداري والفضائح المالية للطريق السريع شرق-غرب، قضية سوناطراك لتذهب الجزائر لتبني برنامج خماسي (2015-2019) لإكمال المشاريع المتعطلة السابقة، لكن الدخول في الصدمة النفطية الراهنة قلب موازين وكيان الدولة لوقوعها في العجز التمويلي لهذه المشاريع وفقدان الجزائر لاحتياط الصرف الأجنبي في ظل انخفاض إيراداتها العامة.[1]

يوضح ما ذكر أن الخلل لم يكن في الإستراتيجيات والنماذج التنموية المذكورة، ولكن فشلها كان نتيجة لوجود مشاكل هيكيلية لم تسمح بتوفير المناخ المناسب لإنجاح السياسة التنموية.

المطلب الثالث: أسباب إخفاق التنمية للجزائر

تمكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية ضخمة أثرت إيجابيا على اقتصادها لفترات معينة، لكن في المقابل نجد أنها لم تلحق بعد بركب التقدم الاقتصادي ويرجع ذلك للأسباب الرئيسية التالية:[2]

أولا- عدم كفاءة النظام السياسي

تسعى الأنظمة السياسية إلى تحقيق الاندماج بين أفراد المجتمع في إطار فضاء معين، وقد تميز النظام السياسي بالجزائر بديناميكية خاصة تبحث عن تأسيس لبناء الأمة والوطن في وضع يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق ذلك وهذا ما اتضح عند تبين سياسة التصنيع بعد الاستقلال، فكيف لمجتمع هش وأمي يتميز بضعف اليد العاملة وتخلفها أن يعمل صانعوا القرار فيه على تبني سياسات واستراتيجيات لا تتلاءم مع معطياته، ولعل النظام السياسي بالجزائر لم يعمل يوما على استشارة القاعدة الجماهيرية أو تبني أراء الخبراء حول لوازم تحقيق وطرق تفعيل نماذج التنمية.

ثانيا- الأزمة الأمنية

عاشت الجزائر أزمة أمنية خطيرة خلال سنوات التسعينات بسبب ظهور ظاهرة الإرهاب، والتي ظهرت كنتيجة حتمية لضعف النظام السياسي في أداء دوره، وهذا ما اثر على وضع الجزائر كدولة راغبة في تحقيق تنمية اقتصادية مما أدى إلى تراجع الأمن والاستقرار وتراجعت معه الاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن ضعف أداء القطاعات الاقتصادية بسبب الركود الاقتصادي ما أدى إلى تفشي البطالة وارتفاع مستويات التضخم وغيرها من العوامل التي فاقت عجز وتدهور الاقتصاد الوطني وساهمت بدورها في عرقلة مسيرة التنمية في الجزائر.

ثالثا-الآثار السلبية لتزايد النمو الديمغرافي

شهدت الجزائر منذ الاستقلال نموا سكانيا متزايدا لم يؤخذ في الحسبان عند إعداد السياسات العامة، مما أسفر عنه تفشي ظاهرة البطالة نتيجة عدم مراعاة ازدياد العنصر البشري وجعل هذه الظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة من خلال

[1]- منى بوطرفة، **مرجع سابق**، ص ص: 45-50.
[2]- موري سمية، **مرجع سابق**، ص ص: 226-227.

سلسلة الاحتياجات الشبابية التي عرفتها الجزائر والتي تزال تعرفها نتيجة تهميش هذه الفئة، وعدم استغلال إمكانياتها مما يضيع فرص الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.

رابعا- سيادة الطبيعة الريعية في الاقتصاد الجزائري

إن التركيز على الريع النفطي دفع الحكومة الجزائرية إلى عدم الاهتمام بتنويع مصادر الدخل واستغلال الموارد أو السعي لإعداد كفاءات بشرية ذات مهارات عالية أو بتطوير البيئة المناسبة للتنمية، مما أدى إلى انتشار أفكار جديدة في المجتمع قائمة على التسابق لخل ق المناصب والمحسوبية والسعي للربح السريع بدل التعاون من اجل بناء اقتصاد بديل اقل اعتماد على النفط واقدر على مواجهة التحديات الحاضرة و المستقبلية.

خامسا- تذبذب الصادرات النفطية وعدم تنويع الهيكل الإنتاجي

إن الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية له انعكاسات سلبية على المسيرة التنموية للدول النفطية وقدرتها في أحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق نمو ذاتي، مما يقلل من يقدر الاقتصاد على استيراد حاجاته من السلع الوسيطية والرأسمالية وهذا بدوره ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاه الاقتصادي وتعطل كثير من المشاريع الاستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الذاتي.

يتبين لقارئ المعطيات السابقة أن كافة الاستراتيجيات التنموية المتبعة والتي تبنتها الجزائر منذ الخطوة الأولى حتى اليوم مرتكزة في تمويلها على قطاع المحروقات الذي وان ساهم في وقت مضى في انعاش الوضعية المالية للجزائر إلا أن تأثيره كان عكسيا مع كل انخفاض عرفته أسعاره.

المبحث الثاني: الصدمة النفطية الراهنة " صدمة 2014 " وأثرها على الإقتصاد الجزائري

تشكل الصدمات النفطية سلسلة من الحلقات المترابطة التي جرت بعضها بعضا والتي يصعب فصلها نظرا لتداخل أسبابها، نتائجها، وأحداثها التاريخية التي تعود إلى عقود مضت شهدت سطوع شمس الذهب الأسود الذي أغرى بريقه قوى لم تتوانى عن التسارع لفرض هيمنتها على عرش السوق النفطي، الشيء الذي تولد عنه عديد الصراعات مشكلة بين ثناياها صدمات نفطية متتابعة نتيجة تقلبات أسعار النفط وكانت آخرها صدمة 2014 التي أعتبرت إعلانا لبداية عصر ما بعد البترول بالرجوع إلى أن الرواج الذي عرفته بدائل طاقوية أخرى كالنفط الصخري كان واحدا من مسبباتها، وهذا ما لا يشكل باعثا على التفاؤل خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد إقتصادياتها على إنتاج النفط كالإقتصاد الجزائري.

وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث الذي إرتأينا أن نجعل بدايته بتقديم عرض شامل ومختصر لإعطاء فكرة عن أهم ما سبقها من صدمات، معرجين بعده إلى الصدمة النفطية الراهنة لتوضيح أسبابها وانعكاساتها على تمويل الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى أهم الإجراءات والتدابير التي أتخذت لمجابهتها.

المطلب الأول: تاريخ الصدمات النفطية

سوف تتم الإشارة في هذا المطلب بإختصار إلى أهم الصدمات النفطية السلبية والايجابية منذ إكتشاف الثروة النفطية.

أولا- أهم الصدمات النفطية وإنعكاسها على الأسواق العالمية

يمكن تصنيفها إلى الصدمات التالية:

1- الصدمات النفطية الإيجابية " صدمة 1973 " و " صدمة 1979 "

منذ إكتشافه في بينسلافيا عام 1859 عرف النفط تاريخا حافلا من تشكل إحتكارات وصدمات توالت أحداثها تباعا بين إيجابية وسلبية كانت بدايتها عام 1973، العام الذي شهد الحدث الأكبر آنذاك وأعتبر الصافرة التي أعطت إشارة الإنطلاق لباقي الصدمات،[1] أين رفع سعر البترول من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل أي بنسبة 400% بناءا على قرار منظمة الأوبيك الذي يعود لأسباب جيوسياسية بالدرجة الأولى متخذة إياه كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر 1973، معلنة بذلك عن نظام جديد لأسعار "نظام أسعار الأوبك"، وحدد السعر الرسمي المرجعي للنفط الخام حينها ب 11.65 دولار للبرميل بعدما كانت أسعاره تتراوح بين 80 سنتا أمريكيا و4.17 دولار للبرميل للفترة (1900-1973).[2]

كان لهذه الصدمة نتائج إجابية على مداخيل الدول المصدرة للنفط وعكسها على الدول المستوردة التي تراجعت معدلات نموها، ما أدى إلى ظهور منتجين جدد فأخذ الإنتاج خارج منظمة الأوبيك يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل/يوم وتطور من 26.4 مليون برميل سنة 1973 إلى أكثر من 40 دولار في النصف الثاني من عام 1979، هذه الفترة التي تزامنت مع أحداث الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه دفعت الأسعار للإرتفاع من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال الأشهر الأولى وواصلت الإرتفاع مجددا إلى 36 دولار للبرميل مع حلول عام 1980 وكان هذا نتيجة القرار الإيراني بإستخدام المارك الألماني في تسعير النفط بدل الدولار لتفكك علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتجميد أرصدتها المالية، وإنهيار الإنتاج الإيراني بعد تعطل طاقتها التكريرية.[3]

بالإضافة إلى إنخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي بعد أن قام وزراء المالية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء إتفاقية "بروتن وودز" وظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي، الين الياباني والمارك الألماني.

2- الصدمة النفطية السلبية 1986

أدى الإضطراب الحاصل إلى تطور الأسواق الفورية وتزايد معاملاتها الناجمة عن التخوف السائد من تأرجح الأسعار وتزايد إنتاج الدول خارج منظمة الأوبيك خاصة مع تدفق النفط الجديد من ألاسكا وبحر الشمال ما أضعف

[1]- gulf :argaam.com/article/article detail/67665, le 06/03/2017 à 18 :45h.

[2]- محمد بن بوزيان، عبد الحميد الخزيمي، **تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر "دراسة تحليلية وقياسية"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 2، 2012، ص: 188.

[3]- السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري (1979-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص: 10.

من قبضة الأوبيك وهيمنتها، كلها بوادر عكست موازين السوق النفطية ومهدت لصدمات إرتدادية جاءت أولها عام 1986 كردة فعل على سياسة الأوبيك التي إتبعتها من أجل فرض سيطرتها على تسعير البترول بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج فإنخفضت الأسعار إلى 17 دولار للبرميل ثم إلى أقل من 13 دولار للبرميل نتيجة ما يلي:[1]

– إنخفاض الطلب على النفط عام 1985 حيث بلغ 60.15 مليون برميل/ يوم، وهو ما أثر على حصة الأوبيك مقابل تزايد العرض نتيجة دخول المنتجين الجدد للنفط كالمكسيك، ألاسكا، النرويج، انجلترا، كندا والإتحاد السوفياتي ما أضعف من مكانة منظمة الدول المصدرة للنفط خاصة مع الضغط الذي تعرضت له من بعض الدول كبريطانيا والنرويج سنة 1987 بخفض أسعار نفطها بمقدار 3 دولار للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار للبرميل لإجبارها على خفض أسعارها وما زاد الطين بلة هو إختلافها مع بعض دولها كالإمارات، الكويت والسعودية حول سياسة رفع الإنتاج إحتجاجا منهم على إرتفاعه للدول خارج المنظمة خاصة بحر الشمال.

– توسيع المعاملات في الأسواق الفورية التي أصبحت تمثل حوالي 70% من المعاملات العالمية.

– تزايد مكانة الطاقة البديلة للنفط نظرا لإرتفاع أسعار النفط وركود النشاط الإقتصادي في الدول الصناعية التي لجأت لإستخدام المخزون الإستراتيجي والتجاري من النفط لإضعاف السوق العالمي مما أدى إلى إنخفاض الطلب على نفط دول الأوبك.

3– الصدمتين النفطيتين السلبيتين " صدمة 1991 " و" صدمة 1998 "

أدت العوامل المذكورة والتي كانت نتيجة للصدمة السابقة إلى إنخفاض الأسعار وتوالي صدمات أخرى بعدها كصدمة (1990–1991) التي تعد واحدة من أقوى الصدمات التي تعرض لها السوق النفطي وجاءت نتيجة إجتياز حصص الإنتاج المحددة من طرف منظمة الأوبك والسياسة المتبعة من طرف الكويت والإمارات العربية وإخلالهما بإتفاقية جويلية 1990 فلم يحافظا على حصص الإنتاج المنسوبة لها مما أدى إلى إنخفاض الأسعار وزيادة المخزون الإستراتيجي إضافة إلى إرتفاع الإنتاج العراقي مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية بتطبيقها برنامج يحتوي على 30 مشروعا يجعل من العراق أكبر منتج للبترول في دول منظمة الأوبك بعد العربية السعودية ومع التراجع المستمر لأسعار سلة الأوبك من 20 دولار للبرميل إلى 18.44 دولار للبرميل عام 1992 ثم إلى 15.33 دولار للبرميل عام 1994 فتراجعت سيطرة الأوبك وهيمنتها فاسحة المجال أمام هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم تكن هاته هي الأخيرة بل تلتها صدمة 1998 التي عرفت فيها أسعار البترول إنخفاضا وصل إلى 10 دولار للبرميل، نظرا للإنكماش الذي مس إقتصاديات دول النمو الآسيوية جراء الأزمة المالية التي شهدتها وعدم قدرتها على تجاوز دول المشاكل التي عانت منها إضافة إلى وفرة المخزون النفطي العالمي نظرا لتزايد الإنتاج

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص: 93-96.

العام، بعد عودة العراق للإنتاج بعد حضره من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى إنخفاض عائدات الدول المنتجة وأرباح الشركات النفطية إلى حد كبير.[1]

وفي خصم هذه الصدمات وتأرجحها بين مد وجزر يبقى المتضرر الأكبر هو الإقتصاديات المرتكزة على الصناعة على النفطية والعوائد البترولية كما هو الحال بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

ثانيا- لمحة عن الإقتصاد الجزائري قبل صدمة 2014

كغيره من الإقتصاديات الريعية شهد الإقتصاد الجزائري حالة من اللإستقرار والتغيرات متأثرا بتقلبات أسعار النفط بين إرتفاع وإنخفاض من جهة وتغير منهجه من جهة أخرى (إنتقاله من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق)، وهذا ما وضح في المبحث السابق، فقد عرف حالة من الإتنعاش مع إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة مع صدمة 1973 إلا أن الوضع لم يدم طويلا نتيجة إنخفاض أسعار البترول مع صدمة 1986.

وهو التذبذب الذي إستمر مع الصدمات الموالية لها، صدمتي 1991 و1999 كما عرف منعرجا هاما تزامن مع الأزمة المالية الدولية "أزمة 2008"، أين حقق الإقتصاد الجزائري أداءا ماليا تاريخيا وهذا ما يؤكده التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2008، مشيرا إلى تسجيل فائض شامل بنسبة 7.6% من الناتج الداخلي الخام، فيما بلغت الواردات المتراكمة على صندوق ضبط الإيرادات 4280.1 مليار دج وحقق الحساب الجاري الخارجي فائضا تجاوز نسبة 20% من الناتج الداخلي الخام أما إحتياطات الصرف فبلغت مستوى قياسي بلغ 143.1 مليار دج في نهاية 2008 في حين تم الإحتفاظ بمستوى منخفض للمديونية الخارجية 5.2% من الناتج الداخلي الخام.[2]

مداخيل معتبرة حققت ولكن سواء إستثمارها وتوجيهها بما يضمن نموا مستداما حقيقيا للإقتصاد الوطني جعلها تذهب أدراج الرياح مخلفة وراءها آثارا لخطوات متواضعة على واقع التنيمة بالبلاد، ولم يجد المسؤولين مبررا لسوء آدائهم وفشل سياستهم سوى تقليص المديونية إلى أقل من 4 مليار دولار، ولكن هذا لم يكن شافعا أو ردا بالنظر إلى ما تم تحقيقه من مداخيل، وهو ما يثبت أن الجزائر لم تستفد من ما مضى من صدمات، فكل المخططات التنموية التي وضعت كانت مبنية على تكهنات بثبات أسعار البترول عند أسعار مرتفعة، الأمر الذي لم تتفق معه موازين وقوى السوق النفطي التي أبت إلا أن تدفع بأسعار البترول للإنخفاض مجددا عام 2014 فاتحا المجال أمام صدمة نفطية جديدة وضعت الجزائر بين المطرقة والسندان.

المطلب الثاني: الصدمة النفطية الراهنة 2014 وأسبابها

تمر الآن قرابة ثلاث سنوات على إستقبال آخر الصدمات النفطية التي حطت رحالها مع النصف الثاني من عام 2014، ضاربة بأسعار البترول إلى مستويات منخفضة لم تشهدها منذ خمس سنوات وصلت إلى أقل من

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص: 100.

[2]- خالد بن راشد الخاطر، **دراسات تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015، ص: 2.

50%، بالرجوع إلى الأحداث الأخيرة التي صاحبت الصدمة والتي دفعت بالأسعار وإقتصاديات الدول المنتجة إلى ما آلت إليه، يرجح مراقبو السوق النفطي أن تكون الصدمة مفتعلة تقف وراءها قوى مهيمنة إستطاعت أن تسير موازين السوق بما يخدم مصالحها وهذا ما أثار الشكوك حول وجود تدخلات سياسية وتحالفات دولية ساهمت في صناعة الصدمة الراهنة التي يمكن تلخيص أهم بواعثها وأسبابها الرئيسية في النقاط التالية:

أولا- التباطؤ المطرد في النمو العالمي

أعتبر من أولى الأسباب التي أدت إلى إنخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الإقتصادي في الدول المستوردة،[1] وهو ما تثبته الإحصائيات المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (06): معدلات النمو العالمي للفترة (2010-2015)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول الصناعية	3.1	1.7	1.2	1.1	1.8	2.0
الدول النامية الآسيوية	9.5	7.9	6.8	7.0	6.8	6.5
دول أمريكا اللاتينية	6.0	4.9	3.1	2.9	1.3	(0.3)
دول العالم الصخري	7.5	6.3	5.2	5.0	4.6	4.0
مجموعة المؤشرات الخدمية	5.0	4.8	3.4	2.2	1.0	(2.7)
النمو الاقتصادي للعالم	5.4	4.2	3.4	3.3	3.4	3.1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC **تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعين**، الكويت، 2014، ص 80.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعين**، الكويت، 2015، ص 75.
- موجود على موقع: www.OAPECORG.org

ثانيا- وفرة العرض وتراجع الطلب

فالولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل المستهلك الأكبر للنفط سجلت تراجعا ملحوظا في الطلب عليه لإعتمادها على بدائل أخرى مقابل تسجيل إرتفاع كبير في إنتاجها للنفط الذي تطور من سنة 2008 إلى 2014 بنسبة 70% كما تشير الإحصائيات إلى أنه بلغ شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 89.7 مليون برميل/اليوم إضافة إلى ما يعادل 3 مليون برميل/اليوم من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري الذي بلغ 05 مليون برميل.[2]

أما الصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الإرتفاع الحاصل في الإستهلاك العالمي من البترول فقد شهدت في الآونة الأخيرة إنهيارا كبيرا في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي نتيجة تراجع قدرتها

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:58.

[2]- راهم فريد، بوركاب نبيل، **إنهيار أسعار النفط "الأسباب والنتائج"**، المؤتمر الأول للسياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص: 03.

التنافسية في الأسواق العالمية بسبب إرتفاع التكاليف العائدة للتزايد الكبير في الأجور المحلية في الفترة الأخيرة مقابل إرتفاع مستوى العرض والإنتاج للعربية السعودية، ولإيران نصيب هي الأخرى في إنخفاض الأسعار مؤخرا بسبب الزيادة المتوقعة في صادراتها نتيجة رفع العقوبات المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الإتفاق النووي بينهما.[1]

ثالثا- السلوك الإستراتيجي لمنظمة الأوبك

التي غيرت إستراتيجيتها للحفاظ على حصتها السوقية دون المبالاة بتأثير ذلك على الأسعار وهو ما فاجأ الجميع عندما إتخذت قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي عكس الذي قامت به عقب الأزمة العالمية 2008 أين قامت بتخفيض الإنتاج المتحكم في مستوى الأسعار.[2]

رابعا- المخزون الإستراتيجي

الذي جاء كخطوة دفاعية لكبح جماح أي زيادة محتملة نتيجة الحروب والأزمات غير المتوقعة، وبهذا تقود وفرته وتزايد الإعتماد عليه إلى هبوط الأسعار نتيجة تراجع الطلب على العرض المتاح في الأسواق، فقد قدر المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية ب2701 مليون برميل في ديسمبر 2014 ووصل إلى 3033 مليون برميل لشهر نوفمبر من عام 2016.

كما أن المخزون الإستراتيجي لدول منظمة التعاون والتنمية وجنوب إفريقيا والصين بلغ 1755 مليون برميل لشهر نوفمبر 2014 وإرتفع إلى 1876 مليون برميل لنفس الشهر من عام 2016.[3]

خامسا- حركة العملة

يعتبر إرتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط نظرا للإرتفاع الذي شهده معدل صرفه أمام العملات الأخرى المختلفة بالعالم، وهو ما أدى إلى إرتفاع تكلفة النفط الأمر الذي أثر سلبا على الإقبال عليه وما دفع أسعاره للتراجع.[4]

سادسا- الأسباب الجيوسياسية

هنا على عكس المعهود لم يتأثر الإنتاج بالمخاطر الجيوسياسية وإستمرت الدول المنتجة في الضخ عند مستويات مرتفعة.

---

[1]- عبد الحميد مرغيث، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري وسياسات اللازمة للتغلب على الصدمة**، كلية العلوم الإقتصادية، جيجل، الجزائر، ص: 02.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 02.

[3]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "اوابك"، **التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، تقارير أكتوبر 2016 ومارس 2015 وفيفري 2017، على الرابط التشعبي: www.oapecorg.org، تاريخ التصفح: le 04/03/2017 à 02 :03h

[4]- www.alriyadh.com/980337.php le 21/02/2017 à 15:37h

فقد تضاعف الإنتاج النفطي من جوان 2014 بثلاثة أضعاف ليصل تقريبا إلى 900 ألف برميل/يوم، كما أن الصراع مع تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق وهو ما أدى إلى تلاشي تهديد تأثر العرض العالمي للنفط بهذا النوع من المخاطر.[1]

سابعا- التوجه الطاقوي الجديد (النفط الصخري)

عرف إنتاج النفط الصخري قفزة نوعية خاصة في دول أمريكا الشمالية نتيجة إستخدام تقنية الكسر الهيدروليكي، حيث عرف إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري إرتفاعا محسوسا بنسبة 0.8% ليبلغ 5.7 مليون برميل/يوم في شهر ماي 2015.[2]

ثامنا- **التطور التقني والتكنولوجي**

يعد إستحداث وتطوير وسائل الصناعة النفطية واحدا من أهم الأسباب التي تؤثر على موازين العرض والطلب للمواد الطاقوية بصفة مباشرة خاصة في مجال الإستخراج والتنقيب، فإذا إرتفع عامل الإستخراج بنسبة 1% يضيف 12 مليار برميل إلى إحتياطي النفط العالمي دون أن نحفر بئرا واحدة، وما يثبت ذلك حاليا هو التقنيات الحديثة التي إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ما أضاف إلى رصيدها حوالي 4.9 مليون برميل إلى سوق النفط الخام وهو ما ساهم زيادة على ما ذكرناه سابقا في حدوث تخمة من المعروض النفطي هذا ما أدى زيادة على الأسباب الأخرى المذكورة إلى تهاوي أسعار البترول لمستوى 110 دولار للبرميل في جوان 2014 وإلى حوالي 30 دولار للبرميل مع مطلع 2016.[3]

وقد خلقت هذه النفقات حالة جديدة من اللإستقرار رامية بتبيعاتها على إقتصاديات الدول المصدرة للبترول، والجزائر من بين أكثرها تضررا لإعتمادها على هذه المادة الطاقوية كمصدر أول للتمويل.

المطلب الثالث: إنعكاسات الصدمة النفطية على الإقتصاد الجزائري

تصنف الجزائر ضمن البلدان الأقل تنوعا في صادراتها فأكثر من 95% منها محروقات و60% من إيراداتها الكلية معتمدة على الجباية البترولية، معادلة مجحفة جعلت من الوضع التنموي للبلاد والقدرة التمويلية للإقتصاد مرتبطة بتحركات اسعار البترول التي أثر إنخفاضها على جل المؤشرات الإقتصادية والمالية التي تظهر العجز المالي الذي وقعت فيه البلاد منعكسا بذلك على أبعاد الأوضاع التنموية.

أولا- آثارها على المؤشرات المالية (مؤشرات التوازن المالي)

شملت المؤشرات التالية:

[1] - راهم فريد، بوركاب نبيل، **مرجع سابق**، ص: 05.
[2] - عبد الحميد مرغيث، **مرجع سابق**، ص: 01.
[3] - راهم فريد، بوركاب نبيل، **مرجع سابق**، ص: 04.

1- **الناتج المحلي الاجمالي:** بإعتباره واحد من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الإقتصادي في الدولة، يمكن للشكل الموالي والموضح لمنحنى تغيرات الناتج الإجمالي بالجزائر أن يبين أثر الصدمة النفطية الراهنة.

الشكل رقم (04): تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2013-2016)

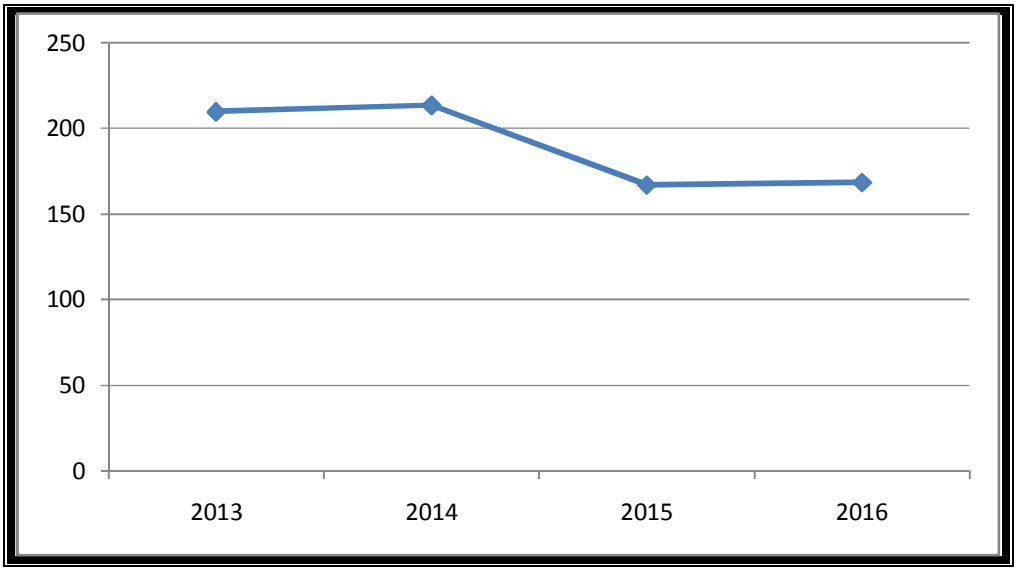

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات أداء الاقتصاد العربي**، السنة 34، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر، ص 13.

يبين المنحنى السابق أن الناتج المحلي الإجمالي عرف إنخفاضا حادا سنة 2016 قدر بنسبة 21.88% مقارنة بـ 2013، حيث إنخفض من 213.5 مليار دولار عام 2014 إلى 166.8 مليار دولار سنة 2015، وذلك بسبب تراجع الأنشطة الإقتصادية وهذا التراجع له دلالات مهمة على عدم مصداقية التفاؤل بتحسين النمو المذكور في قوانين المالية لسنتي 2015-2016، إلا أنه عرف إستقرارا نسبيا عام 2016 بزيادة قدرت بـ 1.5 مليار دولار عن 2015.

2- الميزانية العامة:

جدول رقم(07): تغيرات إجمالي الإيرادات والنفقات والرصيد الموازني للفترة (2012-2016)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الإيرادات	3804030	3895315	3927748	4552542	4712378
إجمالي النفقات	7058173	6024131	6999769	7656331	6746478
رصيد الميزانية	-3254143	-2128816	-303821	-3103789	-2034100

المصدر: à www.mf.gov.dz/article/48/zoom.sur.les.chiffres/143/soldes/global.du.trésor.html,le **05/04/2017 20 :10 h.**

بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة وعلى معطيات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات التي تظهر بأن الميزانية العامة للجزائر قد سجلت خسائر كبيرة في أرصدتها المالية بالنظر إلى العجز المسجل سنة 2014 والمقدر ب-17.1 مليار دولار والذي تضاعف تقريبا سنة 2015 ليصل إلى -28.0 مليار دولار نتيجة الإرتفاع الحاصل في نفقات التسيير والتجهيز والتي خفضت سنة 2016 بنسبة 15.66% و21.66% على التوالي، وهو ما أدى إلى تراجع العجز في الميزانية إلى

-22.37 مليار دولار ويتوقع أن يصل إلى -16.9 مليار دولار سنة 2017.

3- ميزان المدفوعات: سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجز خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدره 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2013، ونتيجة لذلك تقلصت الإحتياطات الرسمية إلى 177.4 مليار دولار سنة 2014 مقارنة بـ 192.4 مليار دولار في سنة 2013،[1] ووصلت إلى 120.2 مليار دولار سنة 2016 وبذلك تكون الجزائر قد خسرت 121.9 مليار دولار من إحتياطاتها نتيجة الصدمة النفطية الراهنة وهذا ما صرح به محافظ بنك الجزائر محمد لوكال عرضه لموازنة 2017.

4- الميزان التجاري: أثر تراجع أسعار البترول مع صدمة 2014 بصفة مباشرة على رصيد الميزان التجاري الذي سجل خلال تسعة أشهر الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 2429 مليون دينار مقابل 10492 مليون دينار لنفس الفترة من سنة 2013، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 76.84%.

وتثبت الإحصائيات المقدمة في الجدول التالي أن الميزان التجاري شهد عجزا متواصلا حتى 2016.

[1]- مريم شطيبي محمود، **إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري ضمن محور التداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإقتصلد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، الجزائر، 14 ماي 2015، ص: 06.

جدول رقم(08): وضعية الميزان التجاري للجزائر للفترة (2012-2016)

الوحدة مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	72647	65520	61009	34663	21883
الواردات	50376	55023	58680	51702	46727
رصيد الميزان التجاري	22271	10492	2429	-17034	-17844

المصدر: www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-leschifres/142/balance comercial.html, le 05/04/2017 à 12 :02 h.

سجلت الصادرات تراجعا مستمرا تزايدت حدته مع سنة 2014، وهو أمر طبيعي ما دامت المحروقات محافظة على حصة الأسد بنسبة لطالما فاقت 95%، أما الواردات فإرتفعت بنسبة 6.45% في سنة 2014، إلا أنها قدرت في سنة 2016 بـ 46727 مليون دج مسجلة بذلك إنخفاضا بنسبة 20.23% سنة 2014 وذلك نتيجة الجهود الحكومية لتقليل الواردات مقابل تشجيع المنتوجات المحلية.

5- الحساب الجاري: حدث عجز في الحسابات الخارجية ووقع إتساع حاد في الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وإرتفاع قيمة الواردات، وتبعا لذلك إنخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول من سنة 2014، وفي النصف الثاني من 2015 وصل العجز إلى -27.5 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بـ 9.4 مليار دولار سنة 2014، ووصل إلى 25.3 مليار دولار سنة 2016، وتشير التوقعات إلى أنه سيصل إلى 24.5 مليار دولار و 18.8 مليار دولار على الترتيب لسنتي 2017 و2018.[1]

6- صندوق ضبط الموارد: أسفر الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول عن خيبة التوقعات المعلن عنها من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار حسب قانون المالية 2014، أي ما يعادل قيمة 89.4 مليار دولار بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق في سنة 2014 حوالي 4774 مليار دولار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات الأسعار التي جعلت صندوق ضبط الواردات يفقد جزءا كبيرا من إيراداته التي أستغلت في التمويل ويرجح أن تنضب في غضون سنة.[2]

7- المديونية: لم يسلم الدين الخارجي من إنعكاسات إنخفاض أسعار المحروقات في الفترة الأخيرة كغيره من المؤشرات، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1]- **مؤشرات أداء الإقتصاد العربي**، المنظمة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر/ ديسمبر 2016، ص: 14.
[2]- مريم شطيبي محمود، **مرجع سابق**، ص: 08.

الجدول رقم (09): تطور الدين الخارجي للجزائر للفترة (2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017(توقعات)
قيمة الدين	3.4	3.7	3.0	4.1	7.8

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات أداء الاقتصاد العربي، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2016، ص: 15.

بصفته واحد من مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها الدولة في حال العجز المالي، وبالرغم من الانخفاض المعتبر للدين الخارجي في السنوات الأخيرة بفضل الوفرة المالية المحققة في ظل إرتفاع أسعار البترول إلا أنه عاود الإرتفاع مجددا ليصل إلى 4.1 مليار دولار سنة 2016 ويتوقع أن يصل إلى 7.8 مليار دولار سنة 2017 نظرا لعجز المصادر الداخلية عن توفير الإحتياجات المالية المتزايدة في ظل انخفاض أسعار البترول.

ثانيا- الآثار الإجتماعية

أدى تضاءل القدرات والإمكانات المالية للدولة إلى تقليص فرص التشغيل وتعطل برامج التنمية وتزايد معدل البطالة، وذلك نتيجة الإجراءات التي إتخذتها السلطات الجزائرية لمسايرة الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها البلاد والتي أسفرت عن تجميد الوظيف العمومي لسنة 2015 وتجميد مشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا متعجلا ولا تحضى بالأولوية، إضافة إلى العجز في تنفيذ المخطط الخماسي 2019/2015 بما فيه مشاريع سكنية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية.

وقد إنعكس ذلك على معدل البطالة الذي إرتفع من 10.6% سنة 2014 إلى 11.2% سنة 2015،[1] وتزايد عدد البطالين في الجزائر من 10239000 بطال سنة 2014 إلى 10845000 بطال سنة 2016،[2] إضافة إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وهو الأثر الذي كان ناتجا عن السياسة التي إتبعتها الدولة والمتعلقة بتعديل القوانين الخاصة بالأجور، كإلغاء المادة 87 مكرر إضافة إلى رفع الضرائب والرسوم الأمر الذي أدى إلى إرتفاع الأسعار مقابل تراجع الدخول الفردية وهذا ما توضحه أكثر البيانات التالية والتي تتعلق بتغيرات أسعار الإستهلاك ومعدلات التضخم ومعدل الدخل الفردي السنوي للمواطن الجزائري للفترة (2013-2016).

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 09-10.

[2]- www.ons.dz/emploi.et.chemage.htmn, le 22/03/2017 à 00:52 h.

الشكل رقم (05): تغيرات معدل الدخل الفردي السنوي، معدل التضخم، أسعار الاستهلاك بالجزائر الفترة (2013-2016)

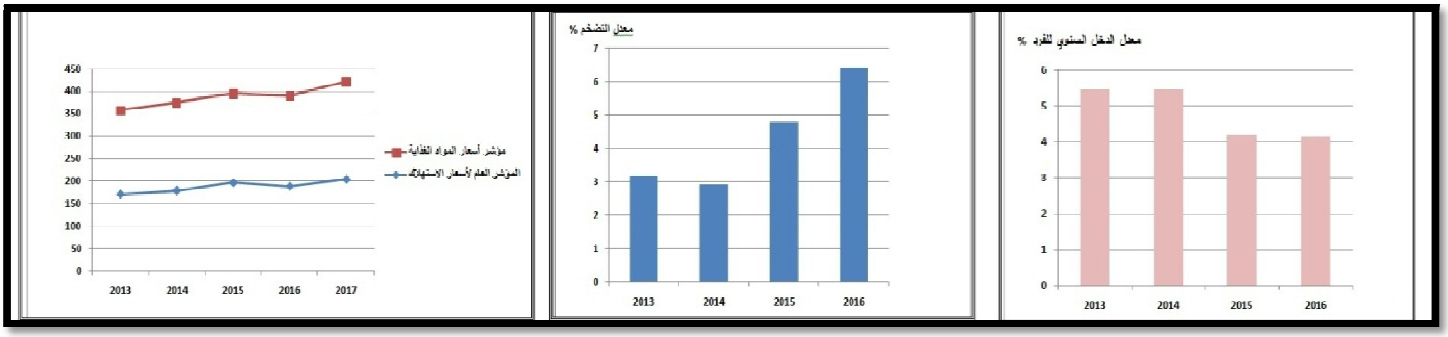

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

1- office national de statistique indice des prix a la consommation octobre 2014 n° 226, janvier 2015 n°229, février 2016 n° 242, février 2017 n° 254 sur le site web: www.ons.dz

2- www.mf.gov.dz/article/48/zoom.sue.les.chiffres./154/taux.dinflamation.html, le 24/03/2017 à 21 :50 h.

3- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات أداء الاقتصاد العربي، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2016، ص: 12.

يظهر المنحنى البياني لتغيرات مؤشرات الأسعار أنها في إرتفاع مستمر قدر بنسبة 13.92% للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك سنة 2016 مقارنة بسنة 2014، أما بالنسبة لمؤشر أسعار المواد الغذائية فقد إرتفع بنسبة 10.33% سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 ويتوقع أن يظل الإرتفاع مستمرا حتى سنة 2017.

أما معدل التضخم فقد وصل إلى 6.4% سنة 2016 بينما قدر ب 4.78% سنة 2015 و 2.92% سنة 2014.

ارتفاع مجحف أثقل كاهل المواطن الجزائري الذي تراجعت مداخيله عما كانت عليه، فقد قدر معدل دخله السنوي الإسمي بـ 4.129 دولار حسب إحصائيات 2016 بينما كان يمثل 5.476 دولار سنة 2013.

وهو ما دفع بالحكومة نظرا لما آلت إليه الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية والمالية إلى إتخاذ تدابير مستعجلة للتخفيف من حدة آثار هذه الأزمة.

المطلب الرابع: الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة النفطية 2014

لمواجهة هذه الصدمة إتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات من أجل ضبط الأوضاع المالية ومواصلة دعم النمو وتمويل التنمية الإقتصادية تمثلت في التدابير التالية:

أولا- إستغلال الفوائض المالية لصندوق ضبط الموارد

أولى الخطوات التي قامت بها الدولة هي إستخدام الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الموارد للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو وهذا سنة 2015،[1] ثم جاءت المادة 115 في قانون المالية 2017 لكسر عتبة 740 مليار دج المتعلقة بصندوق ضبط الموارد الذي برر تأسيسه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على أنه آلية للإدخار العمومي يضمن حقوق الأجيال المستقبلية في الريع، وتم تعديل هذه المادة بموجب أحكام المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004 والمادة 25 من القانون التكميلي لسنة 2006 ليسمح هذا الحساب في تخفيض المديونية العمومية وتمويل العجز في الميزانية ولكن دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.[2]

لتأتي في هذه المادة وتكسر كل القوانين والضوابط السابقة وإن دلت على شيء فإنما تدل على تعمد الإعتداء على حقوق الأجيال المستقبلية وتؤكد خطأ إستنزاف الموارد الطاقوية الكامنة تحت الأرض وتحويلها إلى نقود سهلة التبخر وهي دليل واضح على الوضع المزري الذي آل إليه الإقتصاد الوطني.

ثانيا- تخفيض قيمة العملة الوطنية

بالنسبة لأسعار الصرف فقد سمحت الجزائر بتخفيض قيمة العملة كإجراء لرفع من حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار الجزائري، وذلك بالإنخفاض بـ 25% مقابل الدولار الأمريكي وب 6.7% مقابل اليورو.

ثالثا- ضبط الموازنة العامة والميزانية المالية بما يلائم المستجدات الحالية

أتخذت تدابير حازمة في الموازنة العامة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات مالية فنجد أن نفقات الميزانية إنخفضت عام 2016 بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015، كما إنخفض تقدير ميزانية التجهيز بـ 16% وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المنتجة من خلال تخفيض الإستثمار العمومي كتجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات وتقليص الواردات مع فرض رخص الإستيراد على منتجات مثل السيارات والإسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة،[3] وعملت الحكومة على تقليص أو إلغاء الدعم لعدد من أنشطة الرعاية الإجتماعية والصحية والزيادة في الفواتير كما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 2016 هي السنة التي شهدت عودة القروض الإستهلاكية لكنها حصرت فقط في المنتوجات الجزائرية وإرتفاعا رهيبا لأسعار مختلف المواد الإستهلاكية التي وصلت لحدود 40%، أما في جانب الإيرادات فقد أقرت الدولة رفع

[1]- عبد الحميد مرغيث، **مرجع سابق**، ص: 04.

[2] - http://hmsalgèria.net/sr/editor/7319.20161115, le 19/04/2017 à 01 :15 h.

[3]- عبد الحميد مرغيث، **مرجع سابق**، ص: 05.

بعض الضرائب والرسوم التي شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على إستهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15%على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

وقد مكن ترشيد الإنفاق العمومي لسنة 2016 من تحقيق استقرار ميزانية التسيير وتقليص ملحوظ في ميزانية التجهيز علما أن سيولة البنوك قد بلغت 1027 مليار دولار شهر جانفي 2017 السنة التي تهدف ميزانيتها إلى تحقيق نمو بنسبة 3.9% مع إحراز تقدم خارج المحروقات بنسبة 3.7% وإستقرار التضخم عند معدل 4% ويبقى دعم القوة الشرائية مستمر، وسيعرف تطورا ليشمل 23.7% من ميزانية الدولة لتوجه نحو إعانة الأسر من خلال دعم المواد الأساسية، الماء، الطاقة، لتأتي بعدها المساعدات في مجالات الصحة والسكان ومعاشات التقاعد ومرافقة ذوي الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين.[1]

رابعا- تشجيع الإستثمار والسعي نحو خلق تنوع إستثماري

ففي ظل تراجع أسعار المحروقات وتراجع مردوديتها، عمدت الدولة إلى التوجه نحو بناء اقتصاد جديد قائم على التنوع الاستثماري الذي بفضله لا تزال البلاد تحقق نموا سنويا في حدود 4% بفضل ما يقارب 25000 مشروع أطلق في ثلاث السنوات الأخيرة،[2] وتعمل على تشجيع الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات وتبسيط الإجراءات ودراسة القوانين المتعلقة بالمجال وضبطها وإعادة صياغتها بما يخدم الاقتصاد الوطني. كما تتجه الحكومة حاليا إلى تشجيع الإنتاج لمختلف المواد من أجل تخفيض فاتورة الإستيراد إلى 30 مليار دولار خلال سنة 2017 بعدما كانت تقدر ب 66 مليار دولار سنة 2016، وذلك بالتركيز على مواد الاسمنت والمنتجات الكهرومنزلية والحديد الذي يعد في مقدمة أولوياتها (انطلاق مصنع بلورة الحديد والفولاذ بجيجل)، كما استمرت الدولة في منح القروض الموجهة للاقتصاد الوطني والتي ستنتقل من 9100 مليار دينار سنة 2016 إلى 11400 مليار دينار سنة 2017.

وفي ذات السياق أعلن الوزير الأول عبد المالك سلال خلال اجتماع الثلاثية الذي عقد بولاية عنابة يوم 2017/03/06 عن إنشاء لجنة تعنى بالشأن الاستثماري من أجل تذليل الصعوبات، والتصدي لكل أشكال البيروقراطية التي تعترض العمل الاستثماري في كل القطاعات مع التأكيد على ضرورة التنويع وتفادي اللجوء إلى تكرار النشاطات المتشابهة، والتوجه نحو فروع الإنتاج والخدمات التي لا تزال غير مستغلة كالفلاحة، الصناعة، الزراعة والطاقات المتجددة للمساهمة في تنويع الاقتصاد.[3]

خامسا- دعم المساعي الدولية لإعادة توازن السوق النفطية وزيادة الإنتاج الطاقوي كضرورة حتمية

أما في مجال الطاقة فمن أجل معالجة الوضع الذي آلت إليه الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة للبترول ومن أجل إعادة التوازن للسوق النفطي شهدت الجزائر حدثا دوليا بارزا تمثل في اجتماع الدول المنتجة للنفط أين

[1]- http// :www.djazairess.com/akhbarlyoum/201740, le 27/03/2017 à 10 :39h.
[2]- http// : www.radioalgèrie.dz/news/ar/article/20170118/100653.html, le 17/03/2017 à 15 :10h.
[3] - http// :ennharonline.com/ar/mobile/algèrie-news/2986-95html , le 17/03/2017 à 12 :17h.

نجحت بفضل دبلوماسيتها في الوصول إلى اتفاق لتقليص الإنتاج وضمان حفظ الأسعار في حدود 45 إلى 50 دولار للبرميل وهو الاتفاق الذي تمت المصادقة عليه في اجتماع فيينا.[1]

وفي ذات السياق تعتزم شركة "سوناطراك" عمود القطاع الطاقوي بالجزائر دفع وتيرة الاستكشاف والزيادة من طاقة الإنتاج خلال السنة الجارية 2017 كإستراتيجية لمسايرة الأوضاع الراهنة، وفي إطار هذه الديناميكية يرتقب أن يتم انجاز مشاريع حفر 290 بئر جديدة هذا العام بينما تم التسطير للرفع من الإنتاج بـ 02 مليون طن من البترول و132 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

ويرتقب انطلاق عدد من المشاريع بطاقة انجاز معتبر تكتمل قبل منتصف العام بموقع في رقان بطاقة 8 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي المقدر ان يصل إنتاجه الإجمالي خلال سنة 2017 إلى أكثر من 141 مليار متر مكعب وفي 2018 إلى أزيد من 143 مليار متر مكعب وبعدها إلى 150 مليار متر مكعب عام 2020.

وبالرغم من تأثيرات الصدمة المالية بتراجع إيرادات الصادرات البترولية وضغط متطلبات تمويل الاقتصاد فإن "سوناطراك" مصممة على مواصلة برامجها للاستثمار برصد معدل 9 ملايير دولار سنويا لمشاريع ذات جدوى إلى غاية 2021، كما باشرت تفعيل مسار إعادة مواردها بالخارج التي جلبت منه في المدة الأخيرة أكثر من 320 مليون دولار بهدف تعزيز التوازنات المالية للشركة.[2]

ما يغلب على الإجراءات المذكورة التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الاستكانة التي عرفتها أسعار النفط، كونها مجرد حلول ترقيعية ناجحة فقط في الأجل القصير لأنها تعتمد على الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الموارد) والسائرة في طور النفاذ في حال استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

المبحث الثالث: التخلص من التبعية الإقتصادية للإيرادات النفطية ضرورة لا خيار

لم تفي المدة التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن بالمقدرة على خلق التعاون والتكامل بين النفط كمورد وممول، والاقتصاد كهيكل لبناء جو تنموي مستقل، حاولت الحكومة والسلطات جاهدة لبلوغه لكنها لم تتوصل إليه.

وهذا ما جعل عديد الباحثين يؤكدون على أن معالجة الوضع الحالي للجزائر (خاصة وأنها مازالت مرتبطة بالمحروقات) لن تكون إلا بالرجوع إلى تشخيص العطل والأسباب الرئيسية التي أدت إلى سلبية مردودية النفط على واقعها التنموي، خاصة وأن المستجدات الحالية في الأسواق الطاقوية تفرض عليها التوجه إلى بناء مصادر أخرى للتمويل، مادامت تتوفر على كافة المقومات التي تؤهلها لتحقيق ذلك، وهذا بتوجيه اهتماماتها نحو مصادر متنوعة من شأنها الحد من أضرار الارتباط بمورد وحيد يتحكم في مصير اقتصاد بأكمله.

[1] - http// :www.elkhabarelyoum.dz/ar/index.php ?option-com.content&ptmi-compent&id-201740, le 27/03/2017, 16 :13h.

[2] - http// :www.ech-chaab.com/ar/57751.htmn ?-componen&print-1, le 27/03/2017 à 16 :40h.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة التناقضية بين الإقتصاديات الريعية والتنمية الإقتصادية

ليس غريبا أن يكون الوضع التنموي للجزائر على حاله اليوم في ظل انخفاض أسعار البترول، لكن الغريب أن يظل على ما هو عليه حتى في فترات إنتعاشه، فترات وصل فيها سعر البترول إلى أرقام قياسية وبلغت إيراداته كما معتبرا لم ينعكس له ظل على أرض التنمية الاقتصادية بالجزائر، وهو ما يضع علامة استفهام ويفتح قوسا للتساؤل: "ماهي الأسباب التي حالت دون الاستفادة من البترول؟".

سؤال حاول العديد من الاقتصاديين الإجابة عنه بدراسة أوضاع بلدان أقرب ما تكون إلى واقع الاقتصاد الجزائري، وهو ما أفضى إلى وضع نظريات تحمل في طياتها تفسيرا للعلاقة العكسية التي تجمع بين الاقتصاد الريعي والنمو الاقتصادي وبإسقاطها على حال الاقتصاد الجزائري نجدها توضح الأسباب الرئيسية التي كانت نتيجتها واقع الإقتصاد الجزائري اليوم، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا- نظرية العلة الهولندية

ظهر هذا المفهوم عام 1977 ليعبر عن مجموعة الظواهر الاقتصادية التي لاحظها علماء الاقتصاد عقب اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال عام 1959م أين واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة وارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة وتدهور النشاط الإنتاجي والصناعي،[1] وقد أصبح حاليا مفهوما يعكس عواقب التركيز على قطاع واحد أو بالأحرى مورد واحد دون بقية القطاعات والتخلي عنها لصالح المورد الجديد المكتشف، ما يجعل إنتاجية هذه القطاعات تتضاءل ويدفع قيمتها المضافة في الدخل للتناقص كالغاز في هولندا، الكاكاو في غانا، والنحاس في زمبيا والبترول موضوع دراستنا في الجزائر.

فنجد أن الأوضاع التي آل إليها الاقتصاد الجزائري تؤكد أنه يتميز بكافة المظاهر التي تثبت إصابته بالعلة الهولندية وهيمنة قطاع المحروقات على باقي القطاعات حيث تمثل فيها نسبة 98% من الصادرات بالعملة الصعبة و40% من الناتج المحلي الإجمالي و70% من الميزانية العامة للدولة، مقابل تراجع باقي الصادرات التي تقدر نسبتها بين 02% إلى 03% منها 50% نفايات هي نفسها نفايات المحروقات، وهو ما يعكس عجز القطاعات الأخرى خارج المحروقات عن التطور (أنظر الملحقين رقم 2-1، 2-2).

ودرجة الارتباط بين زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وتراجع الصادرات من المنتجات الأخرى هي درجة مؤكدة فالصادرات خارج المحروقات كانت تمثل قبل الصدمة النفطية الأولى سنة 1971 حوالي 25% من إجمالي الصادرات وأصبحت في حدود 12%سنة 1974 بعد الارتفاع الكبير في أسعار البترول، وأصبحت تمثل 2% فقط سنة 2005 وأقل من 5% سنة 2016، وبذلك فالإيرادات من العملة الصعبة مرتبطة بأسعار البترول وبهذا يكون تأثير بقية القطاعات الاقتصادية غير ذي أهمية بالنسبة للإيرادات الكلية للجزائر.[2]

[1]- محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط والموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، أبحاث سينال كابيتال، جويلية 2012، ص:08.

[2]- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص: 75.

ثانيا- نظرية إقتصاد المؤسسات (إقتصاد مؤسسي)

وهي نظرية جاءت كبديل لنظرية العلة الهولندية للاقتصاديان "لان" و"تورنال" عام 1995 يفسران فيها وفرة الموارد وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير يثير مطامع الأفراد والمؤسسات الذين يسعى كل منهم للحصول على نصيب أكبر من هذا الريع مستخدمين لذلك كل الطرق والأساليب مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية وانتشار الرشوة والفساد.[1]

وبناءا على هذه النظرية وأفكارها الدالة على أن الفساد هو من أكثر وأخطر المؤشرات الدالة على توغل العلة الهولندية في الاقتصاد، فمن خلال تتبع الترتيب ومقاييس الفساد للإقتصاد الجزائري نجد بأنه اقتصاد معلول حقا وهو ما يوضحه مؤشر مدركات الفساد في الجزائر.

جدول رقم (10): مؤشر مدركات الفساد للجزائر للفترة 2013-2016

السنوات	2013	2014	2015	2016
مؤشر مدركات الفساد	34	36	36	36

المصدر: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية الأمم المتحدة بيروت، 2015-2016، ص 80.

بالرجوع إلى معطيات الجدول نجد أن استقرار المؤشر عند نقطة 36 تثبت أن الفساد أصبح من القواعد المرسخة في يوميات المواطن الجزائري، ولا يوجد أي تحسن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات المعنية للقضاء على هذا الورم، ففي هذا الإطار أسفرت الإصلاحات عن فضائح بالجملة لم يسلم منها قطاع المحروقات فقد أطاحت بوزير القطاع وكبار الموظفين، كما أن الإصلاحات لم تواكب قطاعات حساسة من الاقتصاد الجزائري خاصة النظام البنكي والضريبي اللذان ينتشر فيهما الفساد بشكل كبير مما جعلها تدور في حلقة مفرغة، والدليل على ذلك ما عرفه قطاع البنوك من فضائح كقضية بنك الخليفة.

كما نجد أن العديد من المؤسسات الخاصة باشرت أنشطتها بطريقة غير مشروعة وتواصل نشاطها بوسائل بعيدة عن ما يسمح به القانون، فالقطاع الموازي يمثل حسب تقرير المنظمة العالمية للعمل بين 16% و17% من الناتج المحلي الخام ويشغل حوالي 50%من اليد العاملة، كما أن انتشار آفة الرشوة والعمولات التي تشكل عبئا إضافيا على المشاريع الاستثمارية ساهمت في إضعاف الاقتصاد الوطني، وبالرغم من القوانين العديدة التي شرعت لمكافحة الفساد كقانون رقم 6-1 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إلا أنها غير كافية وتحتاج لدعمها بوسائل أكثر نجاعة.[2]

ثالثا- نظرية التقارب المؤسسي

يرى أصحاب هذه النظرية أن مشكلة استغلال الموارد الطبيعية هي مشكلة ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى تؤدي إلى نتائج اقتصادية، فهي ترتبط بقدرة سياسات ومؤسسات الدولة على إدارة هذه الثروات واستغلالها بشكل

[1]- إدريس أميرة، **مرجع سابق**، ص: 216.
[2]- فريمش مليكة، **مرجع سابق**، ص ص: 398-400.

أمثل، الأمر الذي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وحدوث التنمية المنشودة والعكس صحيح في حال سوء السياسات وضعف الأنظمة.

وهو ما ينطبق على الأنظمة الجزائرية التي لم تعرف القدرة على التوصل لسياسات ملائمة واستراتيجيات جيدة تمكنها من التسيير الأمثل لثرواتها، وهذا ليس بجديد فحتى مع دخولها إلى إقتصاد السوق وانتقالها من الاقتصاد الموجه كان انتقالا مفتقرا إلى إستراتيجية محددة وموضحة لطريق نموه، وهو ما يعكس الخيارات والقرارات غير الرشيدة التي أفشلت كامل السياسات المنتهجة وجعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا مرتبطا بالبترول ورهينة لتقلبات أسعاره، وبالرغم من أن الصدمة النفطية 1986 قد أظهرت خطورة هذا الارتباط إلا أن الدروس لم تستوعب لحد الآن.

وعلى هذا لابد أن تبنى السياسات الحكومية على القيام بتحليل عميق ودراسة وافية لكل مشروع أو برنامج استثماري من المحتمل أن تكون له تأثيرات على التنمية الاقتصادية كما يجب أن تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاجتماعي وتجنب الحلول الوقتية والترقيعية التي لا يمكنها أن تضمن معالجة حقيقية للمشاكل والمطالب المطروحة.

توضح هذه النظريات الأسباب التي حالت دون الاستفادة من النفط سابقا والذي كان من الممكن أن يكون أساسا لبعث التنمية في حال درست هذه النظريات كما فعلت دول أخرى ولكانت إستفادت منها وتجنبت أخطاء تتحمل الآن عواقبها.

المطلب الثاني: دواعي الخروج من الاقتصاد النفطي

النفط كمورد وإن كان قيمة مضافة في الأصل، إلا أن سوء استغلاله قد يجعل منه نقمة تتحمل الدول الريعية تبعياتها، لكن الأوضاع الحالية والتوقعات المستقبلية خلافا لما سبق تطرح رؤى وقراءات تؤكد بأن النفط لن يحظى بالمكانة التي حظي بها سابقا.

أولا- تآكل الريع النفطي وتراجع الأسعار

يعتبر تراجع الإيرادات البترولية وانخفاض النقد الأجنبي واستنزاف احتياطات صندوق ضبط الموارد نتائج طبيعية ما دام اقتصادنا ريعيا ونفطيا بالأساس، فكان ولازال رهينة لتقلباته السعرية التي يبقى الزمان وحده كفيلا بتوضيح مآلها، وبالرغم من أن أغلب الخبراء يشيرون إلى إمكانية ارتفاعها مجددا إلى مستويات لابأس بها إلا أنه من الصعب إن لم نقل المستحيل أن تعود إلى ما كانت عليه سابقا، وسيبقى الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات ما دام معتمدا على النفط كمصدر رئيسي لمداخيله المالية، فإن كانت الصدمات السلبية كالصدمة الحالية قد أخلت بموازينه فإن الايجابية منها قد أكدت أن استقراره وتوازنه لا يمكن أن يتعدى مداه القصير في ظل استخدام الفوائض المالية بما لا يخلق قاعدة نمو حقيقية بعيدة عن عوائد النفط وإيراداته المالية التي لم ولن تعرف الاستقرار.

ثانيا- خطر استنزاف حقوق الأجيال القادمة

يعد خطر الإستنزاف من المخاطر التي أثارت مخاوف السلطات الوطنية عندما كانت الشركات الأجنبية تحظى بحق التملك بنسبة 78%، ومن أجل بسط سيطرتها على الثروات الطبيعية أصدرت الجزائر قانون 06-10 المؤرخ بتاريخ 25-07-2006 المعدل والمتمم لقانون 05-07 والذي يحفظ للشركة الوطنية "سوناطراك" حق ملكيتها لأكثر من نصف الشركات والاكتشافات النفطية بالجزائر وبهذا القانون تكون الجزائر قد تمكنت من وضع سيطرتها على ثرواتها النفطية.[1]

لكن خطر الاستنزاف مازال قائما مادام الاقتصاد الوطني معتمدا كليا على قطاع المحروقات، وما زاد من حدة الإشكال هو تزايد النمو الديمغرافي الذي تبعه تزايد حاجات السوق النفطي مع رفع الطاقات الإنتاجية للآبار النفطية، إضافة إلى عمليات التنقيب والاستكشافات التي تضاعفت في الآونة الأخيرة وهو ما أعلنت عنه شركة سوناطراك، إضافة إلى المستجدات التي جاءت عقب صدمة 2014 والتي تظهر تعديا واضحا على حقوق الأجيال المستقبلية كالتخلي عن مستوى 740 مليار دينار المتعلق بصندوق ضبط الموارد الذي برر تأسيسه على أنه آلية للادخار العمومي يضمن حقوق الأجيال المستقبلية في الريع النفطي.[2]

كل ذلك يجعل خطر الاستنزاف يتصاعد من سنة لأخرى ما يجعل الجزائر أمام رهان صعب وهو ضمان مستقبل وحق الأجيال القادمة من هذه الثروة الطبيعية التي تقف في مواجهة بدائل أخرى ذات حظوظ أوفر للبقاء والتصدر في معترك الساحة الطاقوية.

ثالثا- ظهور بدائل طاقوية

لقد أسفر الاستخدام الواسع لطريقة الكسر الهيدروليكي والتوجه نحو إنتاج النفط الصخري الذي أصبح محل جدل اليوم ومحل توجه عديد البلدان، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أضخم مستهلك ومستورد للنفط في العالم قد تمكنت من تحقيق قفزة نوعية نحو إستقلال محتمل في مجال الطاقة، حيث أن إنعكاسات هذه الثروة على شؤون الطاقة العالمية في مجملها ستكون كبيرة جدا في المستقبل، ويعتقد بعض الخبراء أن ترك التوجهات سوف تحفز دولا عديدة بدءا من أوربا مرورا بروسيا والصين وصولا إلى دول الخليج العربي إلى استغلال موارد النفط الصخري.

[1]- موري سمية، **اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2014-2015، ص: 102.

[2] - http://hmsalgeria.net/ar/editor/7319.20161115, le 19/04/2017 à 01:15h.

وربما تكون هذه المسألة مثيرة للقلق بالنسبة لبلد مثل الجزائر تدفعه إلى ربط توجهاته الحالية والمستقبلية بما يتلاءم مع تغيرات التوجهات الطاقوية العالمية التي تجعل مصير النفط ومحل إعرابه في جملة البدائل الطاقوية مستقبلا صعب التكهن.[1]

رابعا- الاهتمامات البيئية وتعارضها مع خصائص الصناعة النفطية

إن التحول لطاقة بديلة صديقة للبيئة أصبح اليوم مطلبا عالميا تناشد به كل دول العالم وارتفعت معه أصوات الهيئات الدولية والمؤسسات العالمية منادية بضرورة التدخل العاجل لوقف التدهور الحاصل في مجال البيئة، وذلك بعد العديد من الحوادث التي قدرها البنك الدولي بنحو 300 حادث كبير للتسرب النفطي في العالم ما كان له بالغ التأثير والضرر بالبيئة وهو ما شكل باعثا على التفكير في النفط كمادة طاقوية لها سمات ملوثة تشكل خطرا على الوسط البيئي للعالم ككل.[2]

وفي كافة أرجاء العالم كانت مشروعات الإنتاج وخطوط الأنابيب تؤثر على الشعوب المحلية وأراضيهم فدفعت بهم لشن العديد من الحملات التي أسفرت على إصدار مجموعة من المعاهدات والمواثيق لمعالجة مشاكل البيئة الدولية،[3] كل هذا لتحقيق هدف واحد وهو التحكم في مستوى الانبعاثات الصناعية الضارة، ومن بين المنظمات التي أولت اهتماما للموضوع هي منظمة التجارة العالمية التي قامت بفرض شرط توفر المعايير والمواصفات البيئية على منتجات الدول المصدرة لها، وعلى غرار هذه المنظمة حددت دراسة حديثة 37 مقياسا لقياس الاستدامة منها المحاسبة الوطنية الخضراء والبصمة البيئية والإيكولوجية والأداء البيئي. [4]

وفي سعيها للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وتمهيد لوازم الإستدامة التنموية يشكل التلوث البيئي والاعتماد المفرط على الصناعة النفطية والتأخر في تبني مشاريع الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية عوائق كبيرة أمام الجزائر في تحقيق مساعيها، وهو ما يلزمها انتهاج سياسات اقتصادية ومالية لتجسيد نمو مستدام خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه الظروف الحالية والمستجدات العالمية في ظل ما تملكه من موارد وإمكانيات ذاتية.[5]

---

[1]- علي صلاح محمود، **الوقود الأحفوري غير التقليدي هل هو الثروة الهيدروليكية**، مجلة رؤى استراتيجية، جانفي، 2015، ص ص: 160-161.

[2]- توبي شيللي، دينا الملاح، **النفط السياسة والفقر والكوكب**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 177.

[3]- **نفس المرجع السابق**، ص: 178.

[4]- شرف براهيمي، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص 103.

[5]- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص ص: 38-39.

كلها أسباب تدفعنا للتأكيد والتسليم بأن الحل لخروج الجزائر من مشكلة التمويل لن يكون بالتأمل بارتفاع مجدد لأسعار النفط، بل للسعي لتطوير موارد أخرى أكثر استقرارا وثباتا بالاعتماد على ما تملكه من موارد وإمكانيات.

المطلب الثالث: التوجهات الاقتصادية الممكنة في ظل الإمكانيات والمؤهلات المتاحة

من الغريب أن بلدا مثل الجزائر متربع على مساحة شاسعة قدرت بنحو 2381741 كلم، وتتمتع بموقع استراتيجي هام بأبعاد ممتدة بين 1900 كلم من الجنوب إلى الشمال و1200 كلم على خط الساحل ساهمت في ثراء مناخه وثرواته أن يكون اقتصادها ريعيا نفطيا في حين أن إمكانياته تؤهله لأن يصبح اقتصادا متنوعا منافسا لاقتصاديات عالمية لو قدر وأعطى اهتماما لما يملك من موارد طبيعية وبشرية.

أولا- الموارد البشرية (les Ressources humaines)

للجزائر ثروة بشرية هائلة جعلتها تحتل المرتبة الثانية عربيا بكثافة سكانية قدرت ب 41.2 مليون نسمة حسب إحصائيات شهر جانفي 2017، تظهر تطوراتها في الجدول التالي:

جدول رقم (11): تطور عدد السكان في الجزائر (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان (مليون نسمة)	38.3	39.1	39.1	40.4	41.2

المصدر: http:// : la demographie algérienne les rapport de 2015 n 740 2014 n 690 sur le site web

www.andi.dz/index.php/ar/statistique/dimoghraphiralgerienne 20/03/2017 11:35

الجزائر بلد تزخر بتركيبة سكانية متنوعة تحظى فيها الفئة العمرية التي في سن النشاط الاقتصادي (بين15 سنة و59 سنة) نسبة 62.5% من العدد الإجمالي، وغالبا ما يطرح موضوع النمو الديمغرافي كأحد العراقيل التي تعيق المسار التنموي لكن هذا الطرح يتنافى مع المنطق مادام المورد البشري مصنف ضمن المقومات الأساسية للتنمية الإقتصادية، والخلل هنا ليس في التصنيف كعائق أو حافز فكلاهما صواب، عائقا إن أهمل وحافزا إذا أستثمر بما يخدم مسار التنمية.

ثانيا- الموارد المتجددة (Les Ressources renouvlables)

وهي الموارد القابلة للتجدد تلقائيا والتي لا يشكل تزايد إستهلاكها أثرا على كمها وتتمثل في:[1]

1- الموارد المائية (Les ressources d'eaux): تكتسي الموارد المائية طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد لإرتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة لأنها تلبي حاجيات السكان والاقتصاد الوطني في الحاضر دون رهن حاجيات المستقبل، وبما أن المياه في الجزائر مورد نادر(يقدر حجم تساقط الأمطار والثلوج 100 مليار م3

[1]- الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD)، على الرابط التشعبي:

www.onefd.edu.dz le 03/04/2014 à 16 :08h.

سنويا وتقدر المياه الطبيعية المؤكدة ب 19.2 مليار م3) فإنه يقتضي ترشيد استعمالها والاهتمام بالوسائل المحافظة عليها، في وقت يزداد فيه الطلب عليها بفعل تزايد النمو الديمغرافي والقطاعات الأكثر استهلاكا لها.

2- الغطاء النباتي(La Végétation): يتميز الغطاء النباتي الطبيعي في الجزائر بالتنوع بين غابات ونباتات قدرت ب 3139 نوعا نباتيا منها 80 نباتا طبيا وعديد الأنواع النادرة، وتعد الحلفاء أكثر الأنواع انتشارا في الجزائر تتوزع على مساحة 440 ألف هكتار وإنتاجها 8000 طن سنويا، وأكثرها أهمية لدورها الاقتصادي فهي تستعمل في صناعة الورق، السدادات، السجاد والحبال...، إضافة إلى الغابات التي بلغت مساحتها في الجزائر 4 مليون هكتار.

3- الطاقة الشمسية (L'energie solaire): تنتمي 89% من مساحة الجزائر إلى المنطقة الحارة وهي المنطقة الصحراوية معرضة للإشعاع الشمسي مدة تفوق 3000 ساعة سنويا بمعدل 500 واط/م3 في فترة النهار، وهو ما يعني أن للجزائر طاقة شمسية في حالة استغلالها تقدر ب 1 مليار كيلو واط ساعي.

ثالثا- الموارد غير المتجددة (Les Ressources non renouvlables)

تتمثل في الموارد المتناقصة مع ثراء استهلاكها والتي قد تصل المدة المستغرقة لإعادة تجددها إلى مئات السنين، وتمثل أساسا في الموارد الطاقوية والموارد المعدنية.

1- الموارد الطاقوية (Les Ressourses Energétiques): تحتل الموارد الطاقوية مركزا مميزا في الإقتصاد الجزائري وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال وتعد أهم مصادره بالجزائر هي النفط والغاز الطبيعي.[1]

1-1- **النفط (Le Petrole)**: اكتشف في الجزائر عام 1956 وتتمركز مكامنه في منطقتين رئيسيتين بالصحراء هما حوض حاسي مسعود على بعد 300 كلم من الساحل باحتياطي قدره 700 مليون طن وحوض عين أميناس على بعد 1600 كلم من الساحل باحتياطي قدره 200 مليون طن.

1-2- الغاز الطبيعي (Le Gaz naturel): تتمركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم من الساحل.

2- الموارد المعدنية (Les ressources minerales): للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية حيث يزخر باطنها بموارد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني بما تقدمه من مواد أولية قابلة للتحويل والتصنيع، ويحتل الحديد الصدارة في قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية في بلدية ونزة التي تنتج 80% من جملة الحديد في الجزائر والذي يبلغ 3.4 مليون طن/ سنة، وكذلك بوخضرة كما يوجد العديد من المناطق الغربية في غار جبيلات قرب تندوف وهو من أكبر حقول الحديد في العالم بإحتياطي قدره مليار طن فبالرغم من نوعيته الممتازة إلا أن موقعه الجغرافي لم يسمح باستغلاله اقتصاديا.

[1]- http:// www.ouarsenix.com/vb/showphread.php?t=92105, le 03/04/2017 à 15 :46 h.

فضلا عن الأنواع الأخرى من المعادن كالذهب، فوسفات، الزنك واليورانيوم ...، كلها تعكس الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر من الموارد المعدنية.[1]

إن الجزائر تتوفر على كافة الأركان الأساسية التي تتيح لها مجال تنويع اقتصادها وتثمين قطاعاتها والارتقاء بها تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد للتنمية، فنجاح بعض الدول في النهوض باقتصادياتها كان من يقينها وإيمانها بأن استدامة تنميتها لن تكون إلا باستثمار كافة مواردها والبعد عن الاتكال على قطاع وحيد بيده مصير كافة القطاعات.

فالتنويع الاقتصادي ضرورة تتيح للجزائر فرصة للتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية التي هزت استقرار اقتصادها، كما يضمن التنويع استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات والتقليل من الاعتماد على الخارج وذلك عن طريق تعزيز واستثمار عائداتها النفطية في المدى القصير من أجل إحداث تنمية واستدامة تمويلها على المدى الطويل.

[1]- http://www.andi.dz/index.php/ar/conaitre-l-algerie/ressources, le 03/04/2017 à 15:08 h.

خاتمة الفصل الثاني

إن ما تم عرضه في هذا الفصل يؤكد تصنيف الخبراء الاقتصاديين العالميين في تقاريرهم الخاصة بمؤشرات التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي عانت من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية النفطية الناضبة لا محال، و تأثيراتها السلبية على تمويل التنمية الاقتصادية التي جاءت كمحصلة للاختلالات البنيوية للاقتصاد الوطني وتدهور هيكله و قدرته على تمويل احتياجاته التنموية، و هذا مؤشر كاف على عدم تحمل الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية كالصدمة النفطية الراهنة التي أحبطت المخططات التنموية، و عصفت بآمال صانعي القرار في بلوغ أسعار البترول لمستويات أعلى.

وهذا ما يعكس خطورة استمرار الجزائر في الاعتماد على النفط كمورد أساسي ووحيد للثروة ولتمويل التنمية الاقتصادية خصوصا مع بروز معطيات اقتصادية جديدة على الساحة العالمية أبرزها تسارع الدول المتقدمة نحو مصادر جديدة للطاقة غير الطاقة الأحفورية.

ما يدفعنا للتأكيد على ضرورة تبني الجزائر لإستراتيجية تنموية بالارتكاز على ما تزخر به البلاد من موارد وإمكانات طبيعية وبشرية تساعدها على تطوير اقتصادها والنهوض بقطاعات أخرى من اجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات السوقية والأزمات الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث

النهوض بالقطاعات البديلة ضرورة حتمية لاستدامة تمويل التنمية الإقتصادية

مقدمة الفصل الثالث

في ظل البحث عن مصادر تمويل التنمية في الجزائر خارج قطاع المحروقات، من أجل الحصول على تنمية مستقلة، وباعتبار أن ثرواتها النفطية سائرة نحو الزوال بسبب استنزافها، ومن أجل الحفاظ عليها للأجيال القادمة وتحقيق تنمية شاملة بتوزيع عادل للثروة، يجب على الجزائر التي تعتمد على تصدير مواردها الطاقوية كممول وحيد وأساسي للتنمية أن تتبنى إستراتيجية جديدة تمكنها من إعادة هيكلة اقتصادها وتنويع مصادر تمويلها والبحث عن بديل يمكن الاعتماد عليه بدل قطاع المحروقات في تمويل التنمية وتحقيق أهدافها.

فثراء الدولة بمواردها وثقل الاقتصاد بزخم قطاعاته ورشادة المسير وحنكته في توجيه الإمكانات بما يخدم كافة المجالات يخلق بيئة تنموية متكاملة ويشبع حاجاتها التمويلية بما يضمن إستدامتها وإستدامة النمو الشامل لجميع القطاعات دون استثناء، وهذا ما تصبو إليه الجزائر منذ إفتكاك حريتها عام 1962 حتى يومنا هذا، ولكن ما حققته لا يحسب مقارنة بما كسبته من مداخيل خصص لها صندوق لضبطها، وما أنفقته من مبالغ في سبيل النهوض بقطاعاتها، فما هي المعيقات التي حالت دون ذلك؟ وما السبيل للخروج من هذه المعضلة؟ هذا ما سيتم البحث عنه في هذا الفصل المقسم إلى ثلاثة مباحث:

- **واقع القطاعات الإقتصادية في الجزائر**
- **الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارد "كآلية لإستثمار الفوائض البترولية في تمويل التنمية الإقتصادية**
- **تجارب دولية في إدارة الصناديق السيادية**

المبحث الأول: واقع القطاعات الإقتصادية في الجزائر

على ضوء المعطيات السابقة يمكن التأكيد على أن التنويع الإقتصادي هو الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، فالتحدي الأول بالنسبة للجزائر والذي يجب رفعه هو توظيفها لكافة مواردها، إمكاناتها وطاقاتها وتوجيهها نحو كافة القطاعات التي يمكن أن تشكل ركيزة صلبة للإقتصاد الوطني كالقطاع الصناعي الذي يمثل عمود الإقتصاديات المتقدمة، والقطاع الفلاحي الذي تملك الجزائر بيئة ملائمة ويد عاملة كثيفة بإمكانها تنميته، والقطاع السياحي الذي طالما همش على الرغم من توفرها على كافة مؤهلاته ويبقى التوجه نحو إستغلال وإستثمار الطاقات المتجددة أمر ضروري أيضا بإعتبارها تمثل طاقة الغد.

وهذا ما سيتم الإشارة إليه في هذا المبحث مبرزين لأهم الجهود التنموية الجزائرية للنهوض بهذه القطاعات معيقاتها وحلولها.

المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

تعد الصناعة شرطا معترفا به في مجال التنمية والعصب الحساس في اقتصاديات الدول المتقدمة لاعتباره مؤثر في كافة القطاعات ومصدرا رئيسيا في توليد دخل واستغلال الموارد ومع أنه نال اهتمام الدولة في كامل تخصيصات البرامج التنموية إلا أن تأخره يوجب البحث عن أسباب تخلفه والاهتمام بوضع حلول لتفعيله.

أولا- لمحة عامة عن أداء القطاع الصناعي

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وإنحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الموضوعة من قبل الدولة، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة الجزائرية في هيكلها الحالي، وهو ما يؤكد عدم نجاح النماذج المطبقة للنهوض بالقطاع فبعد الصناعة المصنعة وسياسة إعادة الهيكلة وتجزئة المؤسسات الكبرى ثم الإنتقال إلى مسار الخوصصة التي جاءت نتائجها الكارثية بعد إعتمادها من سنة (2000-2005) من طرف الوزير الأسبق، وترقية الإستثمار تسبب في غلق أكثر من 200 مؤسسة عمومية كانت تنشط في مجال القطاعات الإستراتيجية بعد أن فشلت في عملية خوصصتها تراجعت الصناعة من 15% في الثمانينات إلى 5% في الألفينات.

وقد تركز الجدل في الجزائر لفترة من الزمن حول الإقتصاد المسير وإقتصاد السوق دون أن يتم الحسم في جوهر الإشكالية التي ظلت قائمة وهي الإنتقال من إقتصاد ريعي مبني على المحروقات إلى اقتصاد منتج متنوع[1].

وبعد مرور أزيد من 50 سنة على الإستقلال لم تحل الجزائر هذه الإشكالية رغم إعتماد مخططات دعم الإنعاش ودعم النمو الذي رصد له إلى غاية 2015 حوالي 800 مليار دولار، ولكن النتائج لم ترقى إلى مستوى ما تم ضخه من مبالغ قدرت بأكثر من 53 مليار دولار قروض موجهة للإقتصاد في 2013 وأكثر من 55

[1]- روب رتيبة، بوسبعين تاسعديت، **مداخلة بعنوان أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، حقائق وآفاق، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطيعة، ص 04.

مليار دولار سنة 2014 وهو ما يؤكد عدم نجاح الحكومات المتعاقبة في الوصول إلى تجسيد سياسات إحلال الواردات بالرغم من الإمكانات الكبيرة والقدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر فتبقى 70% من إحتياجاتها مستوردة (ما يقارب 60 مليار دولار منها 80% منفقة على مواد إستهلاكية يومية في مقدرة الجزائر توفيرها كالحليب والزيوت والقمح) كما أن المؤسسات الوطنية عمومية أو خاصة تبقى في تبعية المخارج بنسبة 60% إلى 70% ما يجعلها رهينة لتقلبات الأسعار والتزود بالمخزونات، ونسبة 50% من المؤسسات المقدرة إجمالها بـ 147138 مؤسسة تنشط في الإستيراد والخدمات و 30.1% منها بناء وأشغال عمومية[1].

وقد عرف هذا القطاع إنتعاشا محسوسا في العام الفارط 2016 خاصة في مجال صناعة الفولاذ والتخطيط لإنطلاق الشركات الناشطة في مجال النسيج الذي ظل غائبا لأزيد من عشريتين كاملتين ولعل أكبر المكاسب المحققة هي إسترجاع مركب الحجار من الصناعة الوطنية قصد إدماجه في معركة التنمية الوطنية كما شهدت هذه السنة محاولات لتسوية بعض المشاكل كمشكلة الإستفادة من العقار الذي يرجى أن يسوى مع مطلع شهر جوان المقبل حيث يجري بشكل متقدم تهيئة الحضائر الإقتصادية وإحصاء تلك غير المستغلة وتسليمها للمستثمرين الجادين حتى تستثمر بالشكل المطلوب في التنمية والإنتاج، ومن الصناعات التي يعول عليها وينتظر تكثيفها عقب الإنتهاء من جاهزية العقار الصناعي نذكر الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية التي تعرف بالجودة من خلال الإستغلال الفعلي للمنتجات الفلاحية لتحقيق الإكتفاء الذاتي والتوجه فيما بعد نحو التصدير[2].

وأبقت آخر ثلاثية بسكرة ذات الطابع الاقتصادي التي عقدت خلال الخريف الماضي وقد تمكنت من خطف تقارب وجهات نظر جميع الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين حول التوجهات الكبرى للإقلاع الإقتصادي القوي والإستمرار في دعم نمو المؤسسة لكن مع إلتزام هذه الأخيرة برفع تحدي النمو وتقديم مقابل للتسهيلات المستفاد منها، وهذا من أجل دعم أداء هذا الإقتصاد الذي ظل ضعيفا وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم(01) : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للفترة (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	5.3	5.1	4.7	5.8	5.1	4.6	4.5	4.6	4.9	5.4	5.8

المصدر: بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية:** (رقم 37 مارس 2017، رقم 22 جوان 2013 ورقم26 جوان 2014)، ص26.

تبين الأرقام المقدمة ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام للجزائر على الرغم من الجهود التي تبنتها لتنمية هذا القطاع وهذا راجع لعديد العوائق التي حالت دون ذلك.

[1]-http:// elkhabar.com/press/article/9955@sthash.p9rqva4r7.dpbs, le 17/04/2017 à 14:27h.
[2]-http:// www.dzairss.com/echchaab/62087, le17/03/2017 à 17:02h.

ثانيا- عقبات القطاع الصناعي بالجزائر

يمكن حصر أهم المعيقات التي واجهها تطور هذا القطاع في الأسباب التالية[1]:

- عدم وجود قاعدة صناعية مثبتة للإنطلاق والتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات التي أدت إلى نقص في تنوع الصادرات وهشاشة النسيج الصناعي الوطني، زيادة على الحماية والمردودية المنخفضة التي أدت إلى ضعف المنافسة؛

- ضعف إستعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة ما أدى إلى تراجع نوعية المنتجات؛

- الإرتباط القوي بالخارج للتزود بالموارد الأولية والضرورية للعمليات الإنتاجية وهو ما جعلها رهينة للتقلبات الخارجية؛

-محدودية أساليب التسيير والإدارة والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير، وتوجه صناعتنا نحو السوق الداخلية التي لا توفر عملة صعبة التي نحتاجها.

إلا أن ذلك لا يمنع كون أن الجزائر تملك قدرات إنتاجية هامة وغنا كبير بالمواد الأولية غير المستغلة بشكل كبير، كما أن انخفاض تكلفة اليد العاملة المحلية من شأنه أن يمكنها من الوقوف بالقطاع الصناعي بمختلف مجالاته في وقت أصبح فيه التنوع الإقتصادي أمر ضروري.

ثالثا- الحلول المقترحة لتفعيل أداء القطاع الصناعي

يتطلب تفعيل أداء القطاع الصناعي في الجزائر تبني الإجراءات التالية[2]:

1- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية وتوفير كافة وسائل التسهيل ودعم الجهات الفاعلة في الصناعة.

2- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وبقيمة مضافة أكبر مع ضرورة توفير بنية تحتية متطورة وبإعطاء الأولويات في التزود بالخدمات إلى المناطق والتجمعات الصناعية.

3- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لجعلها قادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية، وفي هذا الصدد يمكن أن يكون التركيز على الصناعات التالية:

- الصناعات المعتمدة على الطاقة بكثافة فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع؛

- الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة كصناعة توليد الكهرباء وتحلية المياه؛

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل الصناعات الغذائية، المعدنية، الكهربائية والإلكترونية والمسماة بصناعات إحلال الواردات من أجل التقليل من عبء فواتير الإستيراد؛

---

[1]- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص ص:283-284.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 285-289.

– الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة التي تسجل فيها الجزائر تأخرا يؤثر سلبا على الاقتصاد مثل الصناعات والحزمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال من خلال تشجيع الدولة للإستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات.

4- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: فلابد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعليم للقوى العاملة المستقبلية لتحويلها إلى قدرات إبداعية، وهنا يمكن الاستفادة من تجارب دول أخرى كالتجربة الماليزية التي إعتمدت على بناء جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين المهني ومع مؤسسات الإنتاج من أجل تكوين الأجيال القادمة دون تجاهل الإطارات التي تستغل حاليا.

5- السعي لمواكبة التطور التقني والتكنولوجي: بإعتبار أن الصناعة من أكثر القطاعات تقبلا لكل ما هو جديد في تفعيل أداءها الوظيفي وهو ما ساهم في تطورها لدى الدول المتقدمة في هذا المجال.

6- تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: بما يخدم مصالح الصناعات المحلية فالمنظومة المالية والمصرفية تعتبر عنصر أساسي للإقلاع الإقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الإقتصادي بما توفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية.

فتفعيل دور القطاع الصناعي المتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب توفير بيئة ملائمة تسمح بخلق مناخ إستثماري ودعم مناسب يتيح إنطلاقة نحو تقدم وتنمية مستدامة.

المطلب الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا هاما في التنمية نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الإقتصادي والإجتماعي وفي تنمية المناطق الريفية وذلك بتوظيف الإمكانات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع وإستغلال الميزات النسبية التي تتميز بها الجزائر من أجل التطورات الإقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم.

أولا- جهود الدولة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي

تشكل الفلاحة واحدا من أهم البدائل المتاحة للجزائر للإستعاضة عن قطاع المحروقات كمحرك أساسي للتنمية غير أن هذا القطاع ظل منذ سنوات عديدة يصطدم بكثير من العوائق التي حالت دن تحقيق تنمية فلاحية مستديمة، كإنخفاض نوعية التربة الزراعية وتبعية الإنتاج الزراعي في بلادنا للظروف المناخية ومشاكل العقار الفلاحي، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع خلال العشرية السوداء جراء النزوح الريفي، ومن أجل تجاوز هذه المشاكل وإعادة الدور المركزي للفلاحة لدفع عجلة التنمية أولت الدولة الجزائرية إهتماما بالغا بهذا القطاع ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو تجسد هذا الإهتمام من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي توسع ليشمل التنمية الريفية (PNDAR)، ثم إطلاق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال برنامج التجديد الريفي وتجديد الإقتصاد الفلاحي[1].

[1]- سليماني محمد، بايزيد علي، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مجلة علمية دولية سداسية ومحكمة تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعو يحيى فارس بالمدية ، العدد 03، أفريل 2015، المدية، الجزائر، ص ص: 42-44.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): تم إعتماده بداية شهر جويلية سنة 2000 وتمحورت أهدافه حول ما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي؛
- الحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية والحد من التصحر؛
- حماية الموارد الطبيعية والبيئية؛
- تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجاف؛
- إنعاش المناطق الريفية وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكان بالمناطق الريفية.

ومن أجل تجسيد جملة هذه الأهداف تم تسطير العديد من البرامج الموزعة على كافة التراب الوطني والتي تمس الأنشطة المرتبطة بقطاع الفلاحة من بينها:

- برنامج تكييف أنظمة الزراعة والحرث؛
- برنامج تنمية وتكييف فروع الاستثمار الزراعي؛
- المخطط الوطني للتشجير الذي أنشأ لفترة تمتد إلى 20 سنة بهدف الحد من ظاهرة التصحر والأحواض المنحدرة؛
- برنامج حماية والمحافظة على الأراضي الرعوية السهبية ومكافحة التصحر؛
- برنامج تنمية الزراعة الصحراوية.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR): الذي تم إطلاقه عام 2002 يهدف إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية الريفية والرعوية، وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR) وهي عبارة عن مشاريع مدمجة من عدة قطاعات الهدف من وراءها تثبيت سكان المناطق النائية والأرياف في مناطق عيشهم الأصلية من خلال:

- تعبئة الموارد المائية وتحسينها؛
- حماية البيئية الرعوية وتشجيع عمليات غرس النباتات الرعوية؛
- فك العزلة عن المناطق النائية من خلال توفير البنى التحتية للمواصلات والاتصالات؛
- تشجيع إقامة مستثمرات فلاحية مصغرة من خلال منح الإمتياز على الممتلكات الخاصة للدولة.

3- برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي: وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتحرير الجزائر من التبعية للسوق العالمية في مجال الغذاء عن طريق:

- خلق بيئة مواتية للإستغلال الزراعي وتشجيع الأنشطة المرتبطة والداعمة للزراعة كالصناعات الغذائية؛
- تطوير أدوات الضبط خصوصا من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الأوسع مع ضمان حقوق المنتجين؛
- ترقية إدارة زراعية تستجيب للتطورات التي يشهدها القطاع وتعزيز الإدارات العمومية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي والريفي مثل إدارة الغابات المصالح بيطرية.

4- تطوير القدرات البشرية والدعم التقني للفلاحين: ترتكز هذه السياسة على تطوير قدرات ممارسي الفلاحة من مسيرين وفلاحين والعمل على توفير كل المتطلبات والإمكانيات التي تقتضيها الزراعة الحديثة مثل:

- تحديث طرق التسيير في الميدان الفلاحي؛
- الاستثمار في مجال البحث والتكوين وتطوير قدرات الفلاحين على نحو تمكنهم من التحكم في التكنولوجيا الحديثة المستعملة في ميدان الفلاحة؛
- العمل على تطوير الخدمات البيطرية والخدمات المرتبطة بالمصلحة النباتية.

إضافة للجهود السابقة المشار إليها إستفاد قطاع الفلاحة من خلال 5 سنوات الأخيرة من إعانات عمومية قدرت بـ 1000 مليار دج ناهيك عن مسح ديون الفلاحين التي فاقت 40 مليار دج.

ثانيا- أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري

لا يمكن التفكير في التنمية الإقتصادية المستدامة دون التكلم عن الفلاحة بأنها أولوية نظرا لإرتباطها بباقي القطاعات فضلا عن إعتبارها قطاع مستقل لمخرجات القطاعات الأخرى، ويمكن أن نظهر أهمية القطاع الفلاحي من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (2006-2016)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	8.1	8.1	9.8	10.3	11.5	12.26

المصدر: بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية:** (رقم 37 مارس 2017، رقم 22 جوان 2013 ورقم26 جوان 2014)، ص26.

بالرغم من جهود الدولة لتنمية هذا القطاع وبالرغم من الإمكانات المتاحة في الجزائر لتطويره إلا أن النسب الموضحة في الجدول السابق تبين تخلف أداءه عن ما كان يرجى منه بكل فروعه خاصة الزراعي الذي يشكل أساس القطاع الفلاحي.

ثالثا- الزراعة ودورها في تحقيق الإكتفاء الذاتي

ما يمكن الحكم عليه هو إستمرارية تراجع هذا القطاع من عشرية إلى أخرى على الرغم من الموارد المتاحة بالجزائر والتي رشحتها على غرار بعض الدول نظرا لما يملكه من موارد زراعية نسبية ملائمة لإنتاج السلع الأساسية وعلى رأسها الحبوب لإقامة منطقة حرة للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية والصناعات المساندة وتمنح هذه الميزة للمشاريع الممكن إقامتها تحقيق حرية إنتاج وتصنيع وتصدير منتجات الصناعات الغذائية وإنشاء مشاريع متكاملة إنتاجا وتصنيعا وتسويقا، وجذب رؤوس أموال عربية وأجنبية ومحلية للعمل بالإستثمارات الزراعية، وهذا ما يتطلب الاستغلال الأمثل للميزة النسبية التي تزخر بها الجزائر في الموارد الزراعة والبشرية وذلك بتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، خاصة في مجال الصناعات الغذائية التحويلية لسد الفجوة الغذائية المحلية[1].

[1]- عبد الرزاق بن زاوي، حافظ أمين بوزيدي، **تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر**، دراسة اقتصادية قياسية 1949-2013، مجلة الباحث عدد 16، 2016، ص 77.

1- أسباب تراجع القطاع الزارعي: فالجزائر على الرغم من كونها بلد زراعي يزخر بمساحات شاسعة إلا أنها لا تزال تعاني من عجز في تلبية احتياجاتها الغذائية وهذا ما يؤكد تراجع القطاع وذلك نتيجة للأسباب التالية[1]:

- غياب إستراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع بعيدا عن الدعم المالي الموجه للمنتجين وغير المنتجين من الفلاحين؛
- التطور البطيء لهذا القطاع نظرا لاستمرار الإعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة والتبعية إلى الخارج خاصة من ناحية استيراد البذور؛
- الاعتماد على الظروف الطبيعية في عملية سقي المساحات الكبرى خصوصا فيما يتعلق بالحبوب وبقاء إنتاج هذه الأخيرة رهينة للظروف الجوية الملائمة المتذبذبة.

وهذا ما يستوجب البحث وتطبيق الإجراءات التي من شأنها تفعيل أداء القطاع.

2- الإجراءات المقترحة لتفعيل أداء القطاع الزراعي: من أهمها[2]:

- تسهيل شروط الإستثمار في القطاع الزراعي لجلب اليد العاملة المتخصصة؛

- منح قروض استثمارية في المجال التنموي ومتابعة مراحل تنفيذها ومحاولة ربط التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي؛

- توسيع النشاط القطاع بتنويع منتجاته ومحاولة إجراء دراسة إحصائية لمنتجات القطاع الزراعي (المنتجات النباتية والحيوانية) لمعرفة مستواها الإقتصادي؛

- عصرنة هياكل القطاع لمجاراة التطور التكنولوجي والإهتمام بالبنى التحتية بفتح الطرق لتسويق المنتجات، بناء السدود وإنشاء مراكز التوزيع والبيع.

المطلب الثالث: واقع القطاع السياحي في الجزائر

تحتل الجزائر في ترتيبها حسب المؤشرات التنافسية السياحية في معظم التقارير المراكز الأخيرة وغالبا ما تصنف ضمن آخر عشرة بلدان وهذا ما يدل على عدم إعطاء الجزائر أولوية لهذا القطاع، وأيضا غياب إدراكها لأهميته في الإقتصاد الوطني الذي هو في الأصل إقتصاد ريعي وهو ما يوجب عليها تحسين أدائها السياحي وتنافسيتها خاصة في ظل تراجع أسعار البترول وسعيها لتنويع إقتصادها من خلال توفير لوازم الإستثمار السياحي وكذا تطوير كافة أبعاد البيئة المحفزة لتنمية هذا القطاع.

أولا- الإمكانيات السياحية في الجزائر

يمكن تصنيفها إلى[3]:

---

[1]-نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الاقتصاديات الريعية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 05، جوان 2016، ص 65.

[2]- أحمد تيجاني هشير، **دراسة احصائية لمساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2012**، مجلة الباحث ، عدد 15، 2015، ص 312.

[3]- عبد القادر ملالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع وآفاق**، يومي 11 و12 ماي 2010، بالمركز الجامعي آكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، ص ص: 03-04.

1- الإمكانات الطبيعية: تحتل الجزائر مركزا محوريا في المغرب العربي في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بمساحة شاسعة ساعدت على تنوع مناخها وتضاريسها وشريط ساحلي بطول 1200 كم وإمتلاكها 6 حظائر وطنية و202 حمام معدني، وقد ساعدت شساعة مساحتها على تنوع مناخها وإختلاف تضاريسها وتعدد مناطقها السياحية المصنفة أساس إلى ستة مناطق رئيسية:

1-1- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: التي تتميز بطول شواطئها وعدد كبير للمواقع الأثرية.

1-2- منطقة السلسلة الأطلسية: توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال قمة لالة خديجة 2308 متر وهو ما يسمح بتوفير الوسط الملاءم لإقامة النشاطات السياحية والرياضية والجبلية خاصة الشتوية.

1-3- منطقة الهضاب العليا: يميزها مناخها القاري ومواقعها الأثرية وبضاعتها الحرفية التقليدية المتنوعة.

1-4- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء.

1-5- منطقة واحات الصحراء: خلافا لباقي المناطق بالصحراء تتميز بإعتدال درجات الحرارة بها تتميز الواحات بنخيلها وبحيراتها وفيها عدة صناعات تقليدية.

1-6- الصحراء الكبرى: بكامل آثارها ومناطقها وميزاتها كل هذا الإختلاف يساعد على القضاء على الموسمية السياحية وإستمرارية النشاط السياحي طيلة السنة.

2- الإمكانات التاريخية الحضارية: شهدت الجزائر تعاقب عديد الحضارات كالحضارة الرومانية والإسلامية وغيرها التي ورثتها عديد المعالم التاريخية وحددت أهمها ب06 مصنفات تاريخية إضافة إلى مكاسب ذات الأهمية السياحية كالمتاحف التي بلغت سبعة متاحف وطنية.

3- الإمكانيات الخدماتية: يمكن ذكر أهم ما توفره من خدمات نقل وإيواء في النقاط التالية:

- شبكة نقل بري بطول 109452 كم.
- شبكة النقل بالسكة الحديدية بطول 4500 كم وحوالي 200 محطة.
- 52 مطار جوي و13 ميناء بحري.
- 1184 فندق بطاقة إستيعابية 92732.

ثانيا- مساهمة السياحة في الإقتصاد الجزائري

ظلت مساهمة السياحة في الإقتصاد الوطني مساهمة جد ضعيفة نتيجة تواضع إقبال السياح الذي لم يبلغ حتى 300 ألف سائح في العام في أحسن حالاته ما أدى لضعف إيرادات هذا القطاع حيث لن تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4% وهو ما يؤكده الجدول التالي[1]:

[1]- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص ص: 69-71.

جدول رقم (03): مساهمة القطاع السياحي بالجزائر في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في PIB	3.4	3.3	3.3	3.6	3.3	3.5

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 79.

عرفت الجزائر إضطرابا أمنيا وحالة من اللاإستقرار (العشرية السوداء) التي ضربت القطاع وأدت لركوده وتراجع مداخيله من ونسبة مساهمته في النمو الإقتصادي زيادة على إهماله كباقي القطاعات مقابل التركيز على قطاع المحروقات.

ثالثا- جهود الدولة لتنمية القطاع السياحي

لقد أعطت الدولة إهتماما كبيرا خلال السنوات السابقة لقطاع السياحة نظرا لأهميته الإقتصادية والإجتماعية على السواء، فقررت خوصصة القطاع من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير 174 منطقة توسع سياحي، كما قامت بالمصادقة على جملة من القوانين المكلفة بتنظيم القطاع، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 بالمصادقة على المشاريع القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية[1]:

- قانون يتعلق بتعزيز الاستثمار الأمر الذي 01-03 الصادر 20 أوت 2001؛
- قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 03-01 في 2003/02/17؛
- قانون متعلق بإستغلال الشواطئ رقم 03-01- في 17 /2003/02؛
- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية رقم 03-03 في 2003/02/17.

كل هذه القوانين تهدف إلى تطوير الإستثمار السياحي وإحداث محيط ملائم ومحفز من أجل النهوض بالقطاع وللمحافظة على مقومات التراث والموارد السياحية وحمايتها وحدد تاريخ 25 جوان من كل سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011 أما بالنسبة للمؤسسات فقامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل ومؤسسات إدارية لتنمية القطاع السياحي منها تأسيس وزارة السياحة والصناعات التقليدية، والديوان الوطني للسياحة وإنشاء الوكالة الوطنية للدراسات السياحية واللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة، إضافة إلى ومعاهد ومدارس كمعهد بوسعادة بتيزي وزو، معهد الجزائر والمدرسة العليا للسياحة في التكوين السياحي وذلك بهدف ترقية الخدمات السياحية[2].

ويعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025 بمثابة الوثيقة التي تؤكد جدية المساعي الحكومية للنهوض بالسياحة الوطنية ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي من خلال تحقيق جملة من الأهداف وتحديد المشاريع ذات الأولوية والتي تتمثل في إنجاز 20 قرية سياحية متميزة وأرضيات مدمجة ومخصصة

[1]- برويش السعيد، شابي حليمة، **دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**، مداخلة ضمن ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 12.
[2]- عبد الرزاق مولاي، خالد بورحلي، **مرجع سابق**، ص 75.

ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني، ويتضمن كذلك إطلاق 80 مشروعا سياحيا في 06 أقطاب سياحية بامتياز[1].

رابعا– معوقات القطاع السياحي

تتمثل أهم المعوقات التي تواجهها السياحة في الجزائر في العراقيل التالية:

– ضعف التسيير وغياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة وعدم تفعيل الأنشطة الإعلامية التسويقية كالمشاركة في الصالونات والمعارض الدولية للتعريف بالخدمات والمنتوج السياحي الوطني؛

– نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع في الجزائر في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في القطاع السياحي تيح فقط ما نسبته 20% لهذا الصنف من العمالة نظرا لما لهذا النشاط من حساسية لإرتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر من غيره من العناصر الأخرى؛

– إهمال الماوقع السياحية والمعالم الأثرية وعدم الإهتمام بصيانتها وتنميتها؛

– تراجع الخدمات السياحية في الجزائر وعدم رقيها للمصاف العالمية (10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية) وتراجع خدمات النقل خاصة النقل الجوي نحو الجنوب وإرتفاع الأسعار وغياب التحكم في التقنيات الحديثة.

خامسا– توصيات يمكن إدراجها لدعم القطاع السياحي في الجزائر

للنهوض بالقطاع السياحي يمكن إتباع مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك:

– فتح مؤسسات تعليمية عالمية لتوفير وتأهيل أداء المرافقين للوفود السياحية؛

– تشجيع وجذب رؤوس الأموال لإقامة مرافق سياحية عملاقة؛

– تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات لممارسي قطاع السياحة؛

– بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية والبصرية والمقروءة؛

– الإعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحية؛

– وبهدف تحقيق تنمية متوازنة فإنه من الضروري تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية ونتمية مواردها من خلال التنسيق مع الجهات المعنية للحفاظ على الموروث الحضاري أهمية باعتبارها أحد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها؛

– تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة لاستثمار السياحي وتسهيل سبل إقامتها لما تشكله من أهمية وروابط التغذية السياحية.

[1]- سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مدرسة الدوكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014، ص 130.

بالرغم من توفر الجزائر على موارد سياحية متعددة ومتكاملة نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة لكن مؤشراتها السياحية تبقى بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد التي تتوفر عليها وهذه الوضعية تستدعي إعادة التفكير في السياسة الإستثمارية للقطاع السياحي، خصوصا وأن الجزائر تتوفر على المؤهلات التي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية رائدة[1].

المطلب الرابع: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

تتزايد أهمية الطاقات المتجددة يوما بعد يوم مع تزايد أضرار وسلبيات الطاقات التقليدية وتوجه أنظار العالم ومجهودات الدول نحو البحث عن طاقات أنظف واقل تكلفة، والجزائر من بين البلدان التي حضيت بثروة هائلة من هذه المكونات التي لا تزال جهودها متواضعة لإستثمارها.

أولا- مفهوم الطاقة المتجددة

هي الطاقة المستمدة من موارد طبيعية غير ناضبة وهو ما يعطيها طابع الإستدامة والإستمرارية، تحّول من مورد أو مادة طبيعية إلى طاقة بإستخدام تقنيات حديثة، تتمتع هذه الطاقة بمميزات جعلتها مختلفة عن الطاقة التقليدية كالوقود الأحفوري من نفط وفحم وغاز طبيعي أو وقود نووي فلا تنشأ عنها مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة ونظرا لهذا تسمى مسميات أخرى كالطاقة الخضراء والطاقة النظيفة والطاقة المستدامة[2].

ثانيا- الإمكانيات الطاقوية للجزائر من الطاقة المتجددة

1- الطاقة الشمسية: تعد الجزائر الدولة الأوفر حظا بها لإمتلاكها صحراء تشكل أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم وهو ما أقرت به وكالة ألمانية بعد دراسة حديثة قامت بها، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة[(3)]، وتجدر الإشارة إلى أن الإمكانيات الشمسية للجزائر مقدرة بـ 169440 واط ساعي/سنة، وهذا ما يعادل 5000 مرة من الإستهلاك الجزائري للكهرباء و60 مرة من الإستهلاك الأوروبي و4 مرات من الإستهلاك العالمي للطاقة[4].

2- طاقة الرياح: والتي يمكن الإستفادة منها في إنتاج الكهرباء عن طريق إستخدام الموارد الهوائية، والرياح في الجزائر تختلف بإختلاف المنطقة الجغرافية، ففي شمال البلاد تتميز بمتوسط سرعة معتدلة من (1-4 م/ثا) أما في الجنوب فيتجاوز متوسط سرعة الرياح 4 م/ثا لا سيما في الجنوب الشرقي مع رياح تتجاوز 6م/ثا في مناطق عدة كأدرار، تيميمون وعين صالح، ما يجعل منها حقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية[5].

---

[1]- بربيش السعيد، شابي حليمة، **مرجع سابق**، ص ص: 10-11.

[2] -http:// energie-renouvlable.blogspot.com/p/blog-page.html?m=1 le 14/03/2017 à 13 :43.

[3]- فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 11، 2012، ص 135.

[4]- سليمان كعوان، أحمد جاية، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10، ص 135.

[5]- **نفس المرجع السابق**، ص 136.

3- الطاقة المائية: وهي الطاقة المستمدة من الحركة المستمرة للمياه والجزائر من الدول التي تعاني من ندرة نسبية في المياه، حيث تقدر فيها حصة قدرات الري لحظيرة الإنتاج الكهربائي بـ 286 جيغا واط وهوما يجعل هذه الإستطاعة ضعيفة، وفي ذات السياق سطرت الحكومة برنامجا لتطهير المياه سيمكن الجزائر إنطلاقا من سنة 2018 من إنتاج الكهرباء والغاز البيولوجي من النفايات المستخرجة من المياه، وحددت المحطات التي يتم إستغلالها مبدئيا في محطة براقي بالعاصمة، وهران، باتنة، سطيف، برج بوعريريج وفقا لما صرح به مدير الديوان الوطني للتطهير[1].

4- طاقة الحرارة الجوفية: تعتبر طاقة الحرارة الجوفية موردا غير محدود يمكن إستخدامه بشكل مباشر من خلال تركيب مضخات على عمق معين تحت سطح الأرض تقوم بإمتصاص الحرارة من باطن الأرض، وفي هذا السياق يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري إحتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°م أهمها منبع المسخوطين بحرارة قدرت ب 96°م، كما يشكل التكون القاري الكلسي خزانا كبيرا من حرارة الأرضي الجوفية التي تمتد على آلاف الكيلومترات المربعة.

5- طاقة الكتلة الحيوية: وهي الطاقة التي تستمد من الموارد العضوية الناتجة عن مخلفات الحيوانات والمخلفات الزراعية وتحللها، وبالرغم من أن الصحراء تتربع على 90% من المساحة الإجمالية[2] ولكنها أيضا تملك منطقة الغابات الإستوائية بمساحة قدرها 2500000 هكتار أي حوالي 10% من مساحة البلاد، تغطي فيها الغابات حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المدرجة في الجبال 1900000 هكتارا[3].

ثالثا- جهود الدولة الجزائرية لإستغلال الموارد الطاقوية المتجددة

يشكل إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الجزائري رهانا أساسيا قصد الحفاظ على الموارد النفطية والتنويع الطاقوي لذا تبنت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقة المتجددة يتمحور حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط موجهة للإستهلاك المحلي و1000 ميغاواط للتصدير ويشتمل البرنامج إلى غاية 2020 على إنجاز حوالي 60 محطة لمختلف طاقات شمسية، كهروضوئية شمسية حرارية، طاقة رياح ومحطات مختلطة.

ومن أجل تحقيق ذلك وضعت الجزائر للبرنامج خطة تحتوي على ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة الدراسة (2011-2013) مرحلة الإنجاز ونشر البرنامج (2014-2015) ومرحلة تعميم البرنامج والمشاريع على نطاق واسع (2016-2020).

[1] -http:// www.el-fadjr.com/ar/econimie/269332.html le 25/04/2017 à 19 :24h.
[2] -http:// www.el-fadjr.com/ar/econimie/269332.html le 25/04/2017 à 19 :24h.
[3] - فروحات حدة، **مرجع سابق**، ص ص: 151-154.

وفي آفاق 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني وإحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط، ويرتقب مع حلول 2030 أن يتم تأسيس قدرة بحوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني مع إحتمال تصدير ما يقارب 10000 ميغاواط[1].

المؤسسات والهيئات الخاصة بتنظيم إستغلال الطاقة المتجددة في الجزائر:

1- مركز تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة (CDER): وتتلخص مهامه في جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية، الريحية، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية وصياغة هذه المعلومات لإستعمالها في تطوير إنتاج الطاقات المتجددة وإستغلالها.

2- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (UDES): وهي وحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية وتطويرها.

3- وكالة ترقية وعقلانية إستعمال الطاقة (APAUE): يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات.

4- نيو إينارجي ألجيريا new energy algeria: وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركة الوطنية سونلغاز ومجمع SIM للمواد الغذائية تم إنشاؤها سنة 2002 تتلخص مهامها في ترقية الطاقات المتجددة وتطويرها.

رابعا-الإطار القانوني لتنظيم واستغلال الطاقة المتجددة بالجزائر

إن السياسة الوطنية لترقية الطاقات المتجددة مؤطرة بقوانين ونصوص تنظيمه تتمثل أهمها في[2]:

- قانون التحكم في الطاقة والمتمثل في القانون رقم 99-09 الصادر في جويلية 1999؛
- قانون الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز والمرسوم التنفيذي الذي تبعه والمتعلق بتكاليف التنويع ويتعلق الأمر بالقانون رقم 02-01 الصادر في 05 فيفري 2002؛
- قانون رقم 04-09 الصادر في 14 أوت 2004 والخاص بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

مع غياب المؤشرات الداعية للتفاؤل في ظل تراجع قيمة المحروقات وتراجع إحتياطاتها السائرة في طريق الزوال يفتح ثراء الجزائر بموارد الطاقات المتجددة بابا للأمل نحو توجه طاقوي مستدام بإمكانه المساهمة في إنعاش الإقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى تطبيق جميع سبل ترشيد الحفاظ على الطاقة وتنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة المتجددة، وضرورة تقدير الدولة لأهمية القيام بمشاريع زائدة وكبيرة تتوافق مع الإمكانيات الطاقوية الضخمة التي تزخر بها الجزائر خاصة في مجال الطاقة الشمسية مع الإستفادة من خيرات الدول الرائدة في هذا المجال.

---

[1]- بلهادف رحمة، يوسفي رشيد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في اطار الاستغلال المستدام للنفط العربي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 09، جويلية، 2015، ص 272.

[2]- فروحات حدة، **مرجع سابق**، ص ص 152 253.

ما يحب للحكومة الجزائرية هو سعيها الدائم لتنويع إقتصادها من خلال إطلاق برامج تنموية وتوجه مبالغ ضخمة لأغلب القطاعات إلا أنها لازالت تواجه تحد صعب وهو إتباع سياسة مالية مستدامة خاصة وأن إيراداتها معتمدة أشد الاعتماد على النفط، فهي بذلك دائمة التعرض لمخاطر تقلبات أسعاره من جهة والخفض الحتمي لإنتاجه على المدى الطويل من جهة أخرى ما جعلها تقع في مشكلة تمويل تنميتها.

المبحث الثاني: الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارد "كآلية لإستثمار الفوائض البترولية في تمويل التنمية الإقتصادية.

اعتمدت الجزائر في تمويل تنميتها ومختلف قطاعاتها بصورة أساسية على الإيرادات النفطية المتقلبة أسعارها لكن هذا الإعتماد المتزايد أدى إلى تعقيد سياستها المالية، ولمعالجة هذه الإختلالات قامت الجزائر وكغيرها من الدول بإنشاء واحد من الصناديق السيادية التي وإن تعددت مسمياتها إلا أنها إشتركت في أهدافها وقواعد عملها، وكان الصندوق الذي إعتمدته الجزائر هو صندوق ضبط الموارد.

المطلب الأول: ظروف نشأة صندوق ضبط الموارد وآلية عمله

يمثل صندوق ضبط الموارد الصندوق السيادي الوحيد للجزائر الذي تم تأسيسه في فترة الرخاء التي شهدت فيها حجم الإيرادات النفطية انتعاشا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ما ساهم في تحقيق فوائض مالية معتبرة ألزمت البحث عن آلية للاستفادة منها في الحفاظ على الاستقرار المالي للجزائر، فتم بذلك تأسيسه وأسندت له المهام الرئيسية المتمثلة في تمويل عجز الميزانية ومعالجة الإلتزامات المالية للدولة (المديونية).

أولا- نشأة صندوق ضبط الموارد

تعود نشأة صندوق ضبط الموارد إلى فترة حققت فيها الجزائر تراكما ماليا ضخما سنة 2000، أين عرفت أسعار البترول ارتفاعا محسوسا انعكس إيجابا على المداخيل البترولية التي بلغت 110.7 مليار دولار في سنة 2007، فتقرر إنشاؤه بناءا على قانون 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 والموافق ل 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي 2000 الذي تقر المادة 10 منه على أن يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-202 بعنوان "صندوق ضبط الموارد".

لضبط عملياته خصص جانب الإيرادات لتحصيل فوائض القيم الجبائية الناتجة من مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة في قانون المالية إضافة إلى الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما بالنسبة للنفقات فوجهت إلى ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي؛ فصندوق ضبط الموارد ينتمي لحسابات التخصيص للخزينة، يمول من خلال فائض قيمة الجباية البترولية، المتجاوز لتقديرات قانون المالية وإيرادات متعلقة بالصندوق بالإضافة لتسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية بهدف تمويل عجز الخزينة مع المساهمة في تخفيض حجم المديونية بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج[1].

[1] فرحات عباس، سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية دراسة تجربة النرويج والجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 04 ديسمبر 2015، ص 15.

ثانيا- صندوق ضبط الموارد ممولا للعجز الموازني والمديونية

تمثل الوظائف الأساسية التي أسندت للصندوق وهذا ما توضحه الأرقام المبينة في الجداول الموالية:

1. **دور الصندوق في تمويل العجز الموازني:** لعب صندوق ضبط الموارد دورا هاما في ذلك وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000-2016)الوحدة مليون دج.

سنوات	صندوق ضبط الموارد	الجباية البترولية	تمويل عجز الموازنة	رصيد إجمالي الموازنة	نسبة مساهمة الصندوق في تخفيض العجز الموازني
2000	453237	720000	0	-54400	-
2001	356001	840600	0	-55200	-
2002	198038	916400	0	-16100	-
2003	476892	836060	0	-10400	-
2004	944391	862200	0	-187300	-
2005	2090524	899000	0	-472200	-
2006	3640686	916000	91530	-647300	14
2007	4669893	973000	531952	-1282000	41
2008	5503690	1715400	758180	-1381200	55
2009	4680747	1927000	364282	-1113700	33
2010	5634775	1501700	791938	-1496600	53
2011	7143157	1529400	1761455	-2468900	71
2012	7917012	1519040	2283260	-3246200	70
2013	7695983	1615900	2132471	-2310400	92
2014	5563.5	1577730	-	-	-
2015	4408.1	1722940	-	-	-
2016	2072.2	1682550	-	-	-

المصدر- من إعداد الطالبتين بناءا على:

1. ملاح رشيدة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق التوازن المالي في الجزائر**، 2013، مذكرة ماستر علوم تسيير تخصص إدارة وتسيير المؤسسة، جامعة المدية، 2014
2. **تقارير وزارة المالية لسنة 2016** على الرابط التشعبي: www.mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق لم يمول أي عجز طيلة خمسة سنوات الأولى من حياته فقد كانت الدولة تمول عجزها عن طريق الاقتراض الداخلي، وأضحت الدولة تعتمد على الصندوق مع بداية 2006 ب 14% من قيمة العجز لترتفع إلى 92% سنة 2013، غير أن المستجدات الأخيرة التي صاحبتها الصدمة النفطية أدت لتراجع دوره الناتج عن انخفاض أرصدته التي عرفت تدهورا حادا فمن رصيد مقدر ب 7695983 مليون دج سنة 2013 إنخفضت إلى 2072.2 مليون دج سنة 2016.

3. دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية:

كان له فضل كبير في التخفيف من حجم الإلتزامات المالية للدولة الجزائرية التي لطالما شكلت عائقا في وقت مضى وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (05): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية (2000-2016)

الوحدة :(مليون دج)

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	الدين العام	استخدامات الصندوق في تسديد الدين	نسبة مساهمة صندوق في سداد الدين العام
2000	453237	1022900	1529475	2552375	221100	9
2001	356001	999400	1357500	2356900	184467	8
2002	198038	980500	1095540	2076040	170060	8
2003	476892	982200	1116983	2099183	156000	7
2004	944391	1000000	1012350	2012350	222703	11
2005	2090523	1094300	868493	1962793	147838	13
2006	3640686	1779700	65903	1845603	618111	33
2007	4669893	1044100	68400	1112500	314455	28
2008	5503690	734000	34493	768493	465437	61
2009	4680747	808800	36248	845048	0	-
2010	5634775	1099200	35640	1134840	0	-
2011	7143157	1216400	35085	1251485	0	-
2012	7917012	1312200	30188	1342388	0	-
2013	7695983	1171700	28088	1199788	0	-
2014	5563.5	-	-2438	-	-	-
2015	4408.1	-	-3326	-	-	-
2016	2072.2	102084	102084	557832	-	-

المصدر– من إعداد الطالبتين بناءا على:

1. ملاح رشيدة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق التوازن المالي في الجزائر**، 2013، مذكرة ماستر علوم تسيير تخصص إدارة وتسيير المؤسسة، جامعة المدية، 2014
2. **تقارير وزارة المالية لسنة 2016** على الرابط التشعبي: www.mf.gov.dz

لا يمكن أن ننفي الدور الذي ساهم فيه صندوق ضبط الموارد في تقليص حجم المديونية داخلية كانت أو خارجية، خاصة في فترات شهدت فيها أسعار البترول أرقام قياسية، وما ساعد في ذلك عدم تأثره بالأزمة العالمية لكون نشاطه مقتصرا داخل إقليم الجزائر، غير أن الاختبار الحقيقي يؤكد عدم فعالية الصندوق وهذا ما ظهر عند حدوث الصدمات السلبية التي شكل فيها الصندوق الوجهة الأولى للدولة للتخفيف من آثارها على الاقتصاد الجزائري باستغلال احتياطاته التي انخفضت إلى أدنى المستويات، فجعلت الدولة تضطر لإلغاء التسقيف المعلن عنه بداية إنشائه (أن لا تقل إحتياطاته عن 740 مليار دج) وهذا ما جاء به قانون المالية 2017، وهذا ما دفع العديد للقيام بتقييمه من أجل تبيين النقائص والخلل الذي كان سببا في وصوله إلى ما هو عليه الآن.

المطلب الثاني– تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد

يمكن تقييم أداء صندوق ضبط الموارد من خلال تسليط الضوء على ما يلي[1]:

أولا– حوكمة الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخلبين وظائف الصندوق والموازنة العامة، الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خلال فترات ارتفاع الجباية البترولية.

ثانيا– المراقبة والمساءلة: إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الموازنة العامة للدولة مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة.

ثالثا– الشفافية والإفصاح: إن عدم نشر تقارير دولية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الإطلاع على تطور وضعية الصندوق.

يظهر التقييم السابق افتقار صندوق ضبط الموارد لأدنى الشروط والمعايير العالمية لتقييم الصناديق السيادية وهذا راجع لعدة نقائص اكتسبها منذ نشأته.

المطلب الثالث: معوقات ونقائص صندوق ضبط الموارد في الجزائر

سنحاول من خلال الجدول الآتي استخلاص معوقات ونقائص صندوق ضبط المورد الجزائري[2]:

---

[1] بوفليح نبيل، **صندوق ضبط لموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 241.

[2] مفاتيح إدريس، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، صندوق ضبط الموارد الجزائر، نموذجا**، مذكرة ماستر أكاديمي 2013، علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد بترولي، جامعة ورقلة، ص46.

جدول رقم (06): معوقات ونقائص صندوق ضبط الموارد

المتغيرات	التحليل
هيكل الصندوق	إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي لتداخل بين وظائف الصندوق والوظائف العامة.
وظائف الصندوق	إن استغلال الصندوق في تحقيق التنمية المحلية المستدامة واقتصار عمله الخارجي على تسديد الديون الخارجية، تحرم الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها لو استثمرت السيولة المالية المعطلة في الأسواق المالية.
يتم تمويل الصندوق اعتمادا على إيرادات البترولية	صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار البترول فهو عرضة لصدمات انخفاض أسعار البترول إلى مستويات متدنية لفترات طويلة.
تسيير الصندوق	وزارة المالية هي من يسير صندوق ضبط الموارد يعني هيمنة الحكومة على الصندوق، يعني هيمنة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.

المصدر: مفاتيح إدريس، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، صندوق ضبط الموارد الجزائر، نموذجا**، مذكرة ماستر أكاديمي 2013، علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد بترولي، جامعة ورقلة، ص46.

حقق هذا الصندوق جزءا هاما من الأهداف التي كانت مسطرة له وقت إنشاءه لاسيما فيما يتعلق بتسديد الديون الخارجية، تمويل العجز في الموازنة العامة، كذلك تمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، وهو ما يفتح لنا المجال لوضع اقتراحات للتحسين من صندوق ضبط الموارد بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

فعلى الرغم من تصنيف الصندوق السيادي للجزائري صندوق ضبط الموارد، ضمن أكبر الصناديق السيادية في العالم إلا أنه يعاني من عدة نقائص كانت سببا في ما آل إليه اليوم سواء من حيث اقتصار اعتماد مداخيله على الصادرات الطاقوية أو من خلال سوء إدارته التي تعتبره مجرد حساب من حسابات الخزينة ما جعله يحتل المراكز الأخيرة في توفره على مؤشرات الحوكمة (أنظر الملحق رقم3-1)، مما لم يسمح بالاستغلال الأمثل لموارده، وهذا ما يفرض على الحكومة ضرورة إخضاعه لإصلاحات شاملة وجذرية تشمل مبادئه، أهدافه وحوكمته ومجال عمله.

المبحث الثالث: تجارب دولية في إدارة الصناديق السيادية

خلافا لصندوق ضبط الموارد الجزائري قد أثبتت دول نجاحها كالنرويج بصندوق التقاعد الحكومي الذي فرض نفسه وإحتل موقع الصدارة في مقدمة الصناديق السيادية في العالم بفضل إدارة حكيمة وتسيير كفء، وكذا تجارب الصناديق السيادية لدول الخليج العربي كصندوق الإستثمار لأبوظبي (ADIA) الذي تلى ترتيبه صندوق التقاعد الحكومي للنرويج، مشكلة بذلك نماذج رائدة بإمكان الجزائر الإحتذاء بها في تطوير صندوقها

السيادي وإعادة هيكلته حتى يكون عامل دعم للسياسات التنموية ومصدرا من المصادر التمويلية إلى الأمل البعيد وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تجربة أبوظبي في إنشاء الصناديق السيادية "جهاز أبوظبي للإستثمار (ADIA)"

على غرار الدول الغربية تمكنت دول الخليج العربي وعلى رأسها إمارة أبوظبي من التوصل لإمتلاك إدارة فعالة لصناديقها السيادية التي تمكن فيها صندوق أبوظبي للإستثمار من ضمان تحقيق تنمية متزنة لرأس المال عبر منهجية إستثمارية محكمة.

أولا- نشأة جهاز أبو ظبي للإستثمار

أنشئ جهاز أبوظبي للإستثمار (ADIA) في عام 1976 بهدف الإستثمار في أصول إمارة أبوظبي من خلال إستراتيجية الإستثمار التي تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل وهو مؤسسة إستثمارية عالمية متنوعة، مهمته إستثمار الأموال وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على الرفاه المستقبلي للإمارة، ومنذ نشأته قام جهاز أبوظبي للإستثمار ببناء سمعة قوية في الأسواق العالمية كمستثمر موثوق ومسؤول.

يعود نجاح جهاز أبوظبي للإستثمار إلى فريق عمل مكون من 1400 عامل من الإمارات العربية المتحدة و40 جنسية عالمية يمتلكون أعلى مستويات القيادة والنزاهة المهنية، ويعتمد على مجموعة من القيم والمبادئ التنظيمية التي توجه طريقة عمله وكذا عملية إتخاذ القرارات المتمثلة في الإبتكارات الحكيمة والتعاون الفعال والتنفيذ المستقل، وقد أوكلت للجهاز مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة عن طريق إستثمارها بناءا على محفظة إستثمارية مبنية على التنويع المرن. إستجابة للتغيرات الكبرى الحاصلة في البنية الإستثمارية من خلال الإستثمار في مختلف فئات الأصول من أسهم وعقارات، ويدار نحو 80% من إستثماراته في الخارج.

وتتطلع إستراتيجيته إلى أبعد من الأهداف القصيرة الأجل بل تركز على السعي للإستدامة من خلال عوائد طويلة الأجل موزعة استثماراتها على عديد المناطق واضعة أمريكا الشمالية في المركز الأولى بحصة 35% إلى 50%، أوروبا ما بين 20% إلى 35% أما حصة أسواق دول آسيا المتقدمة ما بين 10% إلى 20%، إلا أنه رفع إستثماراته للداخل عام 2014 إلى 35%[1].

. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أصبح الصندوق أكثر فهرسة ليعطي هيكل فريد من الأصول والخصوم، ويمثل جهاز (ADIA) حاليا المشتري الرئيسي للولايات المتحدة العقارية والمؤسس الحقيقي من خلال مختلف الكيانات الفرعية وغالبا ما يشتري الملكيات للمصلحة الجزئية مع مديري العقارات الرائدة[2].

وقد أظهرت البيانات المحدثة لمؤسسة (SWF institute) المتخصصة في دراسة إستثمارات الحكومات والصناديق السيادية في أحدث تقرير لها إرتفاع أصول جهاز أبوظبي للإستثمار بنحو 19 مليار دولار لتصل

[1]- سليماني عبد الكريم، **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع الإشارة في حالة أبو ظبي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص: 69 72.

[2]-http://elmirssal.com/post102/184099 le 24/04/2017 à 09:11h.

إلى 792 مليار دولار محافظا بذلك على المرتبة الثانية ضمن أكبر الصناديق السيادية في العالم لسنة 2016[1].

[1]-http:// el-aliqtisadi.com/797215 le 24/04/2017 à 09 :00h.

ثانيا- الهيكل التنظيمي لجهاز أبوظبي للإستثمار

سنتناوله من خلال الشكل التالي:

شكل رقم3-3: الهيكل التنظيمي لجهاز أبو ظبي للإستثمار

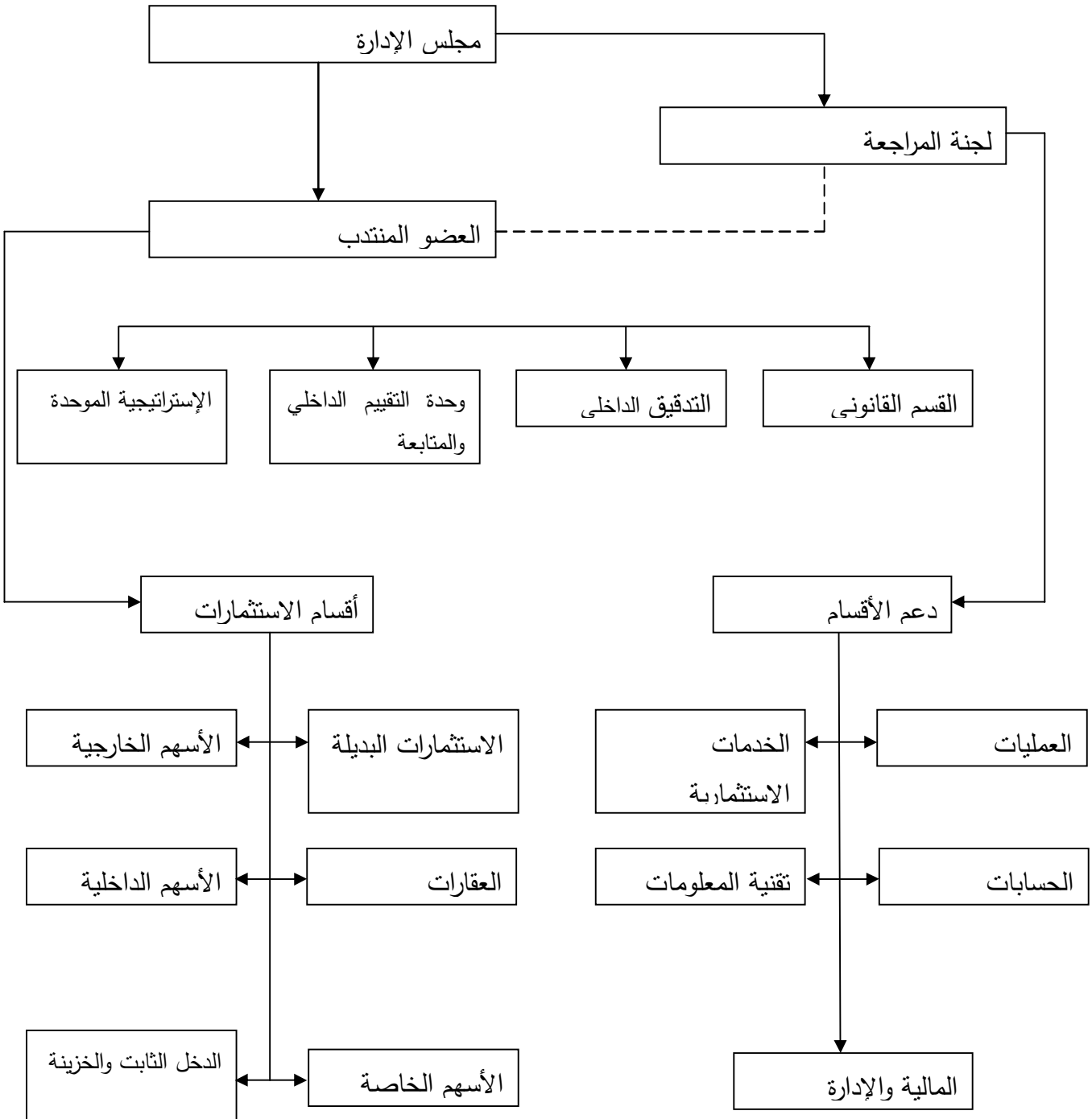

المصدر: سليماني عبد الكريم، دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع الإشارة في حالة أبو ظبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص68.

يوضح الهيكل التنظيمي ل (ADIA) صورة لمختلف أقسامه وتوزيعات كل قسم حسب الوظيفة المخصصة له، كما أن المناصب والمسؤوليات بداخله تأخذ الشكل الهرمي ابتداءا من رئيس مجلس الإدارة والمتمثل في رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وهو المكلف بتعيين مجلس

إدارته، كما يشغل المنصب العضو المنتدب الشيخ أحمد بن زايد آل نهيان ويعتبر هذا المنصب المسؤول عن مختلف الأقسام الأخرى، كما أن الشيخ أحمد بن زايد آل نهيان له صلاحية بأن يرأس مجلس إدارة (ADIA) في حالة انشغال حاكم إمارة أبوظبي، وعلى هذا نلاحظ أن هناك رقابة إستثنائية عليه وما يلاحظ كذلك أن الجهاز يستثمر في مختلف القطاعات والمناطق[1].

ثالثا– عوامل نجاح صندوق أبوظبي للإستثمار

جاء في أحد خطابات الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس ديوان وولي عهد أبوظبي والعنصر المنتدب لجهاز أبوظبي للإستثمار أن الجهاز يعد أحد أفضل المؤسسات السيادية للإستثمار في العالم من خلال مسيرته الزاخرة بالانجازات الكبيرة والنجاحات المتواصلة التي أرجعها لـ[2]:

– العمل على تحقيق تنمية متزنة لرأس المال عبر منهجية إستثمارية محكمة إبتداءا من طريقة تخطيط وتنظيم الأعمال وصولا إلى آلية إتخاذ القرارات.

– الإستجابة لمعايير الحوكمة الدولية في إدارة الصناديق السيادية.

– توظيف كوادر بشرية بعدد فاق 5000 موظف كانوا نموذجا للولاء والكفاءة والتميز يمثلون أكثر من 60 جنسية مختلفة، مع الحرص على الإستمرارية في متابعتها وتوفير فرص التدريب لكافة موظفيه.

– إنشاء محافظ إستثمارية متنوعة بالإعتماد على معطيات إقليمية وإستراتيجية مدروسة ومتوازنة لإختيار فئات الأصول الإستثمارية.

– إحتضان الابتكار والتجديد لتطوير إمكاناته بإستمرارية وتعزيز مرونته على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والحرص الشديد على التخطيط للمستقبل بوضع أهداف بعيدة المدى.

– حرص الجهاز دائما على إختيار شركائه بعناية من أجل بناء علاقات طويلة الأجل قوامها التفاهم والإحترام المتبادل والمصلحة المشتركة في نجاح أعماله.

ولازالت إمارة أبوظبي وحكامها يسعون جاهدين لتطوير الصناديق بما يلاءم أهدافهم المرسومة والرامية إلى تحقيق إستدامة تنموية موقنين بذلك للدور البارز الذي لعبته الصناديق السيادية في تحقيق مخططاتهم التنموية ومكانتهم الحالية.

المطلب الثاني: صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

إستطاع صندوق التقاعد الحكومي للنرويج أن يفتك المرتبة الأولى بين الصناديق السيادية في العالم ولسنوات ظل تجربة يقاس عليها تستحق الدراسة وكذا البحث والإهتمام بأهم بواعث نجاحه.

أولا– نشأة صندوق التقاعد النرويجي وإستراتيجياته

تعود نشأة الصندوق السيادي النرويجي إلى ثمانينات القرن الماضي عندما رأت الحكومة النرويجية ضرورة إدارة العائدات النفطية بكفاءة وحكمة بعد إكتشاف النفط بفضل عمليات الحفر المتواصلة لسنوات والتي قامت

[1]- سليماني عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 68.

[2]-http:// albayan.ae/econom/capital-markets/2016-03-22-1-26 -00366,le 24/04/2016 à 21 :30h.

بها شركة (Philips pétroleum)عام 1969، فكانت بداية التحول الYاقتصادي في النرويج من دولة تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك إلى دولة رائدة عالميا في مجال التنقيب عن النفط والغاز[1]، وبعد الطفرة التي عاشتها في السبعينات قامت الحكومة النرويجية سنة 1982 بتعيين لجنة خاصة لبحث موضوع زخم العمليات النفطية وتأثيرها على الإقتصاد الوطني والحياة الإجتماعية بصورة عامة، وبعد دراسات ومناقشات شاملة قدمت اللجنة تقرير عام 1983 ومن جملة ما جاءت به في التقرير ما يتعلق بضرورة خلق صندوق لعائدات النفط يفصلها عن الإقتصاد الوطني وعن الإستهلاك الداخلي، ويشكل في الوقت نفسه إحتياطيا يحمي إقتصاد البلد من تذبذبات العنيفة المحتملة في أسعار النفط، غير أن الحكومة لم تتبع هذه التوصيات مباشرة وإنما أخذت الوقت الكافي للتفكير في الأمر وتصميم الصندوق قبل تشكيله عام 1990 تحت اسم صندوق النفط النرويجي لتغير اسمه عام 2006 ويصبح صندوق التقاعد الحكومي النرويجي[2] والذي أنشأ أساسا بهدف تعزيز قدرة الحكومة على التسيير طويل الأجل لمداخيل الثروة النفطية وتحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال والحفاظ على إستقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من أثر تقلبات المداخيل النفطية عن طريق تحويلها إلى ثروة مالية من خلال إستثمارها في الأسواق المالية العالمية[3].

جدول رقم3-10: تطور رأسمال صندوق السيادي النرويجي خلال(1996-2013)

الوحدة :(مليار دولار).

السنوات	1996	1998	2008	2001	2004	2006	2007	2010	2013
أصول الصندوق	7.9	28.7	64.6	141.4	170.1	241.6	314	443	887

المصدر: بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة غلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 216.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة الفوائض النفطية تستحوذ على 75% في المتوسط من رأس ماله والباقي موزع على مصادر أخرى، وبهذا أصبحت النرويج إحدى أعلى نسب إحتياطي رأسمالي لكل فرد على مستوى العالم، فاليوم يبلغ عدد سكان النرويج نحو 5.5 مليون نسمة ما يعني أن ثروة كل مواطن تصل إلى نحو مليون كرونة[4].

ولتفادي آثار تقلبات النفط على إقتصاد البلاد يركز الصندوق إستثماراته في الخارج في نحو 9000 شركة تعمل في قطاعات مختلفة في 75 دولة، حيث ترتكز 40% من إستثماراته في أمريكا الشمالية و38% في

1- http://www.alaarabya.net/ar/mob/aswa/q/special/interviews/2016/06/09.html le 28/04/2017 à 22:10h.

[2]- بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 216.

[3]- فرحات عباس،سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية، دراسة تجربة كل من النرويج والجزائر**،مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 19.

[4]-http://www.alaarabya.net/ar/mob/aswa/q/special/interviews/2016/06/09.html le 28/04/2017 à 22 :10h.

أوروبا و 18% في آسيا و4% في باقي دول العالم، كما ينوع الصندوق باقته الإستثمارية، فيستثمر 60% في الأسهم و35% في السندات و5% في العقارات والجدول الموالي يوضح تطور عوائده.

جدول رقم3-11: تطور عوائد الصندوق السيادي النرويجي (2000-2013)

سنوات	2000	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العائد على الأسهم	-5.82	22.49	-6.82	-40.7	34.27	13.34	-8.84	18.06	26.28
العقارات	-	-	-	-	-	-	-4.37	6.68	0.1
عائد كلي	3.47	3.79	0.15	-23.3	25.62	9.62	-2.54	13.42	15.95

المصدر: بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 221.

عرفت مداخيله تذبذب خاصة بداية إنشاءه ما دفع بإدارة إستثمارات بنك النرويج عام 2004 إلى الإستعانة ب 19 شركة إستثمار متخصصة لإدارة حافظة أسهم الصندوق بمقتضى 44 تكليفا مختلفا، وأوكلت إدارة حافظة الدخل الثابت للسندات للصندوق إلى 16 شركة أخرى بمقتضى 21 تكليف.

ثانيا- إدارة صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تعتمد إدارته على تدخل ثلاث جهات وهي[1]:

- وزارة المالية التي تعتبر هي المالكة للصندوق؛
- البرلمان الذي تتمثل مهمته الأساسية في مراقبة ومساءلة وزارة المالية؛
- البنك المركزي الذي توكل إليه مهمة تسيير وإدارة الصندوق.

حيث تقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة، وقد عهدت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي، ولهذا الغرض قام البنك بتأسيس وحدة فرعية تابعة له تحت مسمى بنك إدارة الاستثمارات النرويجي (NBIM) وقد أنشأ مجلس إشرافي عام 2004 ليراقب أوجه الإستثمار ويخضع الصندوق النرويجي في سياسته الإستثمارية لرقابة البرلمان الذي يتعين أن تعرض عليه مميزات الصندوق السنوية وإنتاجيته، ويلزم أن تحظى إدارة الصندوق بإعتماد وموافقة البرلمان على برامجه المستقبلية وهو ما يعطي مزيدا من الشفافية في إدارة الصندوق واستثمار موارده.

[1]- بلقلة إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 222.

ثالثا– عوامل نجاح صندوق التقاعد النرويجي في إدارة الفوائض النفطية

تعد تجربة النرويج مع صناديق النفط من أكثر التجارب نجاحا التي يرجعها البعض إلى أسباب منها المكتسبة تاريخيا ومنها المخطط لها مع إنشاء الصندوق جاءت إجمالا في العوامل التالية[1]:

– تمتعها بدرجة كبيرة من التجانس السياسي واعتماد الشفافية في إدارة العوائد النفطية بكفاءة ما جعلها تحظى بثقة النرويجيين في حكومتهم؛

– يدار صندوق التقاعد النرويجي بطريقة تتمتع بدرجة عالية من الشفافية والمسؤولية والكفاءة، فقد تصدر مؤشر "لينا بورغ مادويل" للشفافية وتحصل على كامل النقاط العشر على سلم المؤشر، إضافة إلى تطبيقه لكافة معايير الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية؛

– قيام النرويج بإصلاح بنية الإقتصاد الكلي قبل شروعها في عمل الصندوق؛

– تشكيل إستراتيجية متماسكة لسياسة المالية العامة وإدارة الصندوق التي ترتكز على دعامتين رئيسيتين هما السعي لتخفيف مستوى الإنفاق العام مع مرور الوقت وفك إرتباطه بإيرادات النفط المستقبلية، إضافة إلى إستبدال ثروة النفط بأصول مالية ينتظر زيادة قيمتها مع مرور الوقت لكي تتوالم مع الزيادة المستقبلية المتوقعة في الإنفاق العام؛

– الحفاظ على هيكل صناعي متنوع ما أمكنها من وضع الأساس لتنمية مستقرة ومتوازنة، كما لا يمكن أن ننكر أن مواطن القوة التاريخية للنرويج بإمتلاكها إطار مؤسسي راسخ وتاريخ طويل في مجال شفافية المالية العامة وأنشطة البنك المركزي كلما ساهمت في نجاح الصندوق وإستثماراته.

وبهذا تبقى النرويج الرائدة في مجال إدارة الصناديق السيادية ومثالا حيا على أن لعنة الموارد ما هي إلا إنعكاس ونتيجة لفشل الدولة في وضع سياساتها وسوء إدارة وإستغلال مواردها وإمكاناتها.

المطلب الثالث: صندوق الإستثمار الجزائري كبديل أنجع لصندوق ضبط الموارد

تشكل التجارب السابقة وغيرها مرجعا يمكن الإستفادة منه في إعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد الجزائري وهذا ما حاول بعض الدارسين تقديمه مقترحين بذلك عديد النماذج التي رسمت تصورا آخر للصندوق السيادي الجزائري من بينها الهيكل المقترح تحت إسم صندوق الإستثمار الجزائري الذي سيتم عرضه في هذا المطلب.

أولا– لوازم إعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد الجزائري

إن الدور الذي يقوم به صندوق ضبط الموارد في وقتنا الحالي لا تجعله ذو كفاءة ولتحسين وضعه لابد من إعداد إستراتيجية طويلة المدى يتطلب تنفيذها مجموعة من الإجراءات المتمثلة في:

– تعديل هيكل الصندوق وأهدافه وفصله عن الخزينة العمومية وتحويله من مجرد حساب إلى هيئة مستقلة ويجب على الحكومة تقليل الإعتماد عليه في تحقيق توازن الموازنة العمومية[2].

[1]- بلقلة إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 222.
[2]- مريم شطيبي، **مرجع سابق**، ص32 .

– ضرورة مراجعة القواعد القانونية التي تحكم سير هذا الصندوق والسماح للحكومة بإستغلال أمواله بالإستثمار داخليا وخارجيا في مشاريع التي قد تدر مستقبلا إيرادات دائمة ومستقرة لميزانية الحكومة.

– إشراك البرلمان والرأي العام في مراقبة تسيير الحكومة لأموال هذا الصندوق لإضفاء المزيد من الشفافية والنزاهة والخضوع للمبادلة من خلال تقديم مدير الصندوق لتقارير دورية وفصلية عن أداءه والقيام بنشرها وعرضها على الرأي العام ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني من أجل زيادة المصداقية.

– تكوين إطارات عالية الكفاءة مختصة في مجال توظيف الأموال في الأسواق المالية العالمية تسند لها مهمة تسيير الصندوق بالإضافة إلى الإستفادة من خبرات ودراسات الباحثين الإقتصاديين[1].

– ضرورة تنويع موارد الصندوق ومصادر تمويله والخروج من التبعية المفرطة للمحروقات، وهذا ما سيجنب الإقتصاد الجزائري بصفة عامة والسياسة المالية وصندوق ضبط الموارد بصفة خاصة ويلات الصدمات الخارجية والتي غالبا ما ينتج عنها آثار سلبية تمس جميع الميادين.

– الإستفادة من التجارب الناجحة للدول في تسيير صناديقها السيادية لإعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد في قالب جديد بإدارة خاصة تتماشى مع إعتماد مبادئ الحوكمة في تسييره والعمل على إستخدامه وتنميته بما يضمن إستدامة التنمية[2].

ثانيا– الإطار القانوني للصندوق الاستثمار الجزائري

وفي هذا المجال يتعين على الحكومة إصدار قانون أساسي للصندوق مستقل عن قانون المالية مع إعتباره المرجع الرئيسي لجميع اللوائح والتعليمات المتعلقة بالصندوق علما أن إصدار هذا القانون يتطلب تشكيل لجنة مستقلة مكونة من خبراء إقتصاديين وقانونيين يعهد إليها مهمة إعداد النسخة الأولية للقانون، مع العلم أنه يمكن للجنة الإستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال بما فيها مبادئ (سنتياغو) المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي شريطة أن يتم تكثيف هذه القواعد والمبادئ وفقا للخصائص الإقتصادية والمبادئ القانونية المعمول بها في الجزائر وتقديم الحكومة مشروع القانون للبرلمان لمنافشته وإثرائه ومن ثم المصادقة عليه حتى يدخل حيز التنفيذ بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليه[3].

ثالثا– الهيكل التنظيمي المقترح لصندوق الإستثمار الجزائري

يعد الهيكل التالي من بين النماذج المقترحة لتحسين أداء وفعالية الصندوق السيادي الجزائري.

[1]- سهام بن حنبش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000-2011**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 42-44.

[2]- مريم شطيبي، **مرجع سابق**، ص 33.

[3]- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 238.

الشكل رقم 3-4: الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار الجزائري

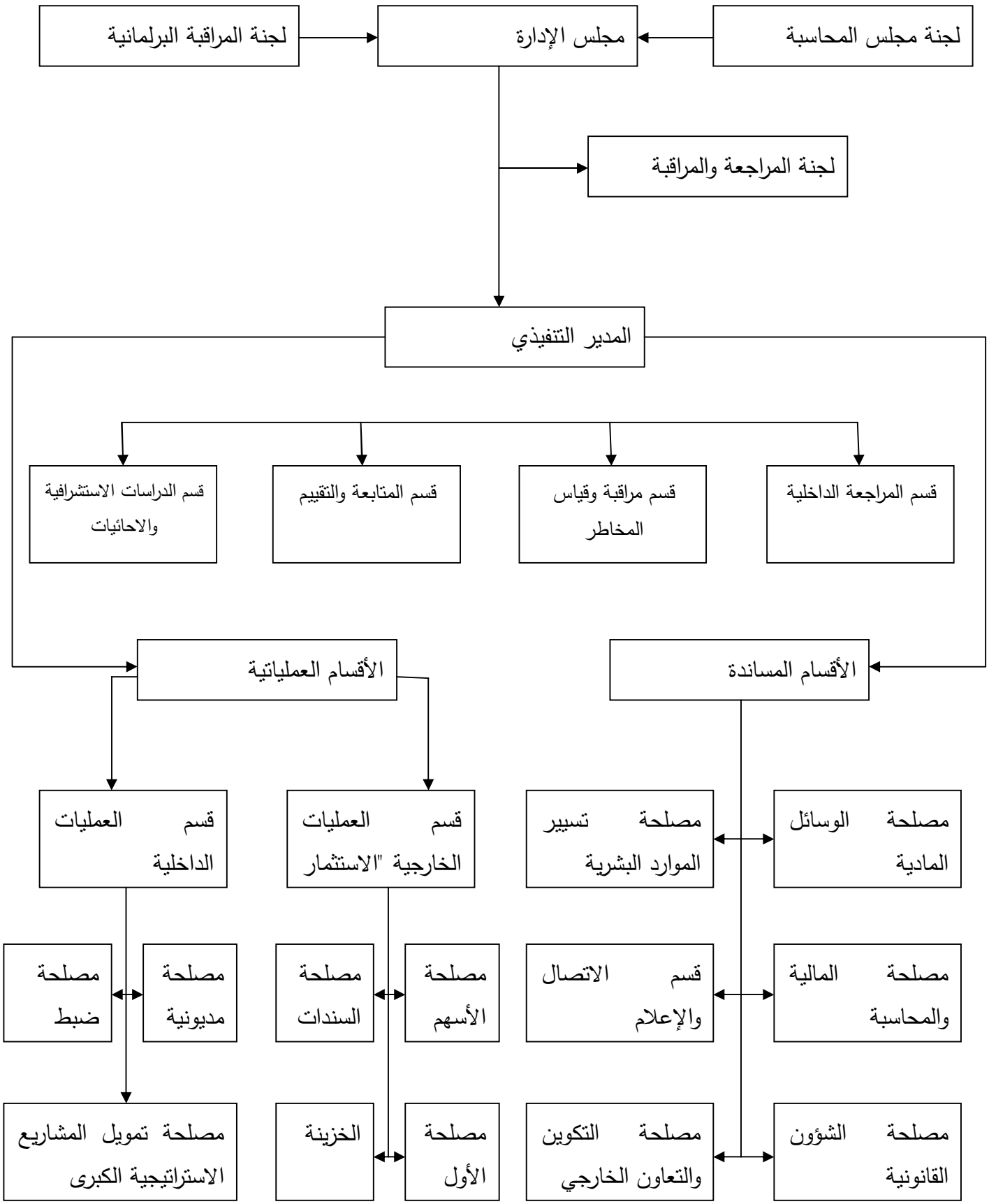

المصدر: بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 242.

يتولى إدارته:

1- مجلس الإدارة: يعتبر أعلى سلطة في الصندوق يتولى مهمة رسم وإعداد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بنشاط الصندوق مع الحرص على متابعة تنفيذها ويتم اختيار أعضائه بناءا على خبرتهم في المجال المالي.

2- لجنة المراقبة البرلمانية: يتم تأسيسها من قبل البرلمان ومكلفة بمراقبة نشاط الصندوق عن طريق عقد لقاءات دورية مع مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للصندوق بالإضافة إلى إمكانية مراقبتها لنشاطات مختلف مصالحه وأقسامه.

3- لجنة مجلس المحاسبة: وهي لجنة تابعة لمجلس المحاسبة مكلفة بنفس مهام لجنة برلمانية زيادة على التدقيق في النتائج المعلنة من طرف الصندوق.

4- لجنة المراجعة والتدقيق: تقوم بمراقبة وتدقيق مختلف أقسام ومصالح الصندوق وتقدم تقريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة دون المرور على المدير التنفيذي.

5- المدير التنفيذي: يعد المشرف الفعلي على الصندوق يكلف بتنفيذ سياسات مجلس الإدارة ويعتبر المسؤول المباشر على مختلف مصالح وأقسام الصندوق وهو مطالب بإعداد وتقديم تقارير فصلية وسنوية حول أداء الصندوق لمجلس الإدارة ووزارة المالية بصفتها مالكة الصندوق، كما يمكن للمدير التنفيذي تقديم التزامات لمجلس الإدارة من أجل تغيير أو تعديل إستراتيجية الاستثمار المتبعة للصندوق.

بعد وضع الإطار القانوني ورسم هيكل تنظيمي للصندوق يتعين على مجلس إدارته بناء إستراتيجية استثمارية مرنة وبعيدة المدى تتكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية حتى تكون قادرة على تحقيق الأهداف البعيدة للصندوق التي تأتي في مقامها الأول مع أقل خطر ممكن، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أساليب استثمارية طويلة المدى مثل شراء أسهم خاصة بشركات عالمية بغرض الاحتفاظ بها نظرا لاستقرار عوائدها مع تدني المخاطر المصاحبة لها.

وتحديد المخاطر المصاحبة لعملية الاستثمار من المهام التي ترجع لقسم مراقبة المخاطر وقياسها، ويمكن الحد منها من خلال تكوين محفظة استثمارية مثلى للصندوق تعتمد على مبدأ التنوع لتحقيق أعظم عائد ممكن بأقل خطر محتمل.

رابعا- المبادئ الواجب إتباعها في إدارة صندوق الإستثمار الجزائري

وفي إطار الإستراتيجية المرسومة يمكن اقتراح مجموعة من المبادئ التي يتعين على إدارة الصندوق وكافة مسؤوليه الإلتزام بها[1]:

- منع الاستثمار في الشركات التي تنشط في مجالات تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل شركات إنتاج الكحول، التبغ ...الخ.

[1]- بوفريح نبيل، **مرجع سابق**، ص ص: 243-247.

– منع الإستثمار في الشركات التي تمارس نشاطات مخالفة لحقوق الإنسان على غرار التمييز العنصري، تشغيل الأطفال، التلوث البيئي.

– منع الاستثمار في البلدان غير الصديقة للجزائر والشركات المتعاملة معها ولإحترام الصندوق لهذه المبادئ يمكن تكوين لجنة مستقلة مكونة من خبراء في مجالات متعددة تعهد إليها مهمة إعداد قائمة سنوية تتضمن الشركات التي تمارس نشاطات مخالفة للمبادئ الأخلاقية المحددة سلفا ومراقبة النشاط الاستثماري للصندوق للتأكد من إلتزامه بعدم الإستثمار في الشركات المعلنة في القائمة.

لم تقتصر النماذج المطروحة على هذا النموذج لكن غياب الجدية في التعامل معها يبقيها في قائمة الإنتظار ما يلغي أهمية دورها وفرص الاستفادة منها في تحقيق مكاسب استثمارية للجزائر.

خلاصة الفصل:

مع كل الأهمية التي يحظى بها النفط في الإقتصاد الجزائري إلا أنه أصبح في قائمة الأخطار التي تهدد إستقراره، فبعدما قامت بإنشاء أول صندوق سيادي لها وضع في شكل حساب خاص أعتمد عليه في تصحيح العجز الموازني للسنوات الفارطة دخل الآن في طور العد التنازلي لنضوب وهذا ما أرجع أساسا للخطأ في تأسيسه، بداية كمجرد حساب تابع يفتقر إلى أدنى شروط الحوكمة العالمية في إدارة الصناديق السيادية.

وعلى الرغم من جهود الدولة الجزائرية ومحاولاتها لربط التعاون مع بلدان عربية تمكنت من رفع راية نجاحها في إدارة الصناديق السيادية بفضل كوادر أجنبية إلا أنها لم تجد تجاوبا ولا تعاونا، ولكن هذا لا يشفع لحكومتنا التي كان من الأولى أن توجه إهتماماتها لاستثمار كفاءاتها ودعم الخبرات والأدمغة الجزائرية عوض تهميشها حتى أضحى الأمر المعتاد عليه هو أن ترسم أهدافها وتخطط لمستقبلها بأقلام أجنبية أتاحت لها فرصا تغاضى منشأها عن تقديمها.

فيبقى بذلك الإرادة السياسية والجدية في التعامل مع الفوائض المالية (التي وإن قلت قيمتها مازالت المصدر الرئيسي المعتمد عليه في تمويل التنمية) عنصرا غائبا فلا مخطط مرسوم ولا نموذج لبعث الحلول يخرج من إطار التنظير مادام الوقت والإذن بالتطبيق في طي المجهول

الخاتمة العامة

تعد مسيرة الجهود الجزائرية للنهوض بالتنمية الاقتصادية اعتمادا في تمويلها على الإيرادات النفطية، مشالا حيا على أن الثروات الريعية وإن كانت مغرية في مداخيلها وفي انخفاض تكاليفها يبقى التذبذب من أخطر سماتها وعدم استدامتها أولى ميزاتها، ولعل قول كريستين لاغارد –مدير عام صندوق النقد الدولي– بأن "الدول النامية هي الأقدر على النهوض بتنميتها حتى وإن لم يتوقع منها ذلك"، يلغي تماما فكرة أن الاعتماد على الخارج واللجوء إلى موارده المالية وخبراته العلمية وتطبيق نماذجه التنموية أمر واجب وسيوفر ما تعجز المصادر المحلية عن توفيره.

ومما سبق وكخلاصة لما ذكر يمكن التأكيد على أن الإيمان والتسليم بحتمية التنويع الاقتصادي ضرورة، وإن السعي لتطبيقه والعمل على توفير متطلبات إنجاحه فرض لا مناص منه، إذا ما كانت الجزائر راغبة فعلا في الوصول إلى نهاية لطريق النمو الذي طالت مسيرته نصف قرن والعد مازال متواصلا، فالقائل بأن هذا الأمر راجع لسببين إما لأننا نمشي في الطريق الخطأ منذ انطلاقتنا ولا مخرج منها أو أننا نسير في حلقة مفرغة لا نهاية لها وكلا الأمرين صواب، فالجزائر لم تعي بعد أن الانطلاقة التنموية لا تكون بتطبيق نموذج مستورد نقل من هيكل لا يتناسب مع هيكلنا الاقتصادي ولا بتبني أفكار خارجية لا علاقة لها بخصوصياتنا، كما أن المحاولات الجدية لتطبيق التنمية لا تكون بكثرة التعديلات ولا الاجتهاد في جمع النماذج وتوالي تجارب الاستراتيجيات التنموية، بل إن القضاء على التخلف لن يكون إلا بالقضاء على أسبابه وبعث النمو لن يتحقق إلا بتوفير طريق ممهد لتسهيل مساره ولن يكون هناك حل لاستدامة تمويل التنمية ما لم يكن هناك تنمية أصلا، فما دام اعتمادنا لا يزال على قطاع ريعي لا علاقة له بأسس القطاعات الاقتصادية التنموية فستبقى الجزائر سائرة في طريق المجهول ولن ينفعها كثرة ما مقدم من حلول.

أولا: اختبار الفرضيات

لقد تمكن البحث من اختبار مدى صحة فرضياته التي يمكن سردها على النحو التالي:

–**الفرضية الأولى:** "اعتماد الجزائر على المحروقات في دعم استراتيجيات تنميتها هي السبب الوحيد في عدم نجاحها".

هي فرضية خاطئة بالرجوع إلى ما ذكرناه من أسباب أخرى في المبحث الأول من الفصل الثاني، الذي تم فيه التطرق إلى المعيقات الرئيسية التي اعتبرت أساس ضعف التنمية وعدم فاعلية المشاريع التنموية المستخدمة في الجزائر، كضعف النظام السياسي، وتعقيدات الدولة القانونية، المالية، والمصرفية، إضافة إلى تسارع النمو الديمغرافي الذي يوجب على الدولة التضحية بما هو موجه للاستثمارات التنموية في سبيل تلبية الطلبات، وتغطية الحاجات الاجتماعية،و هذا ما يتعارض مع ضرورة توفير أرصدة ضخمة للإنتاج، وتخطيط

طويل المدى من شانه بناء قاعدة تنموية صلبة، زيادة على هذا حالة اللااستقرار الأمني التي سادت الجزائر إبان العشرية السوداء، والتي ضربت قطاعات إستراتيجية ، كقطاع السياحة الذي لا يزال مهمشا لوقتنا هذا.

-**الفرضية الثانية:** "لا يمكن اعتبار أن التنويع الاقتصادي والنهوض بالقطاعات البديلة كسبيل لإنعاش تمويل التنمية الاقتصادية أمر حتمي فقط نظرا لانخفاض الإيرادات البترولية مع آخر صدمة نفطية".

وتعد فرضية صحيحة، فإذا ما عدنا إلى طبيعة الصدمات نجد الكثير من المحللين يعطيها طابع الدورية، مما يجعل فئة كثيرة من المتفائلين تبين بإمكانية ارتفاعها مجددا، وهذا ما جرى به العرف في الأسواق النفطية (تفاعل قوى العرض والطلب)، وبالتالي لا يمكن اعتبار انخفاض الأسعار وحده سببا في الإعلان عن أن التنويع الاقتصادي ضروري إذا ما دققنا في الأسباب التي خلقت الصدمة، والتي ذكرت في المبحث الثاني من الفصل الثاني، والمستجدات العالمية كالتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة والاهتمامات البيئية التي جعلت عديد الدول الريعية تدق ناقوس الخطر معلنة عن ضرورة إعادة ترتيب توجهاتها لان ما ذكر لا يبعث على التفاؤل بل يدعونا للتأكد بان ما ستؤول إليه أسعار النفط على المدى الطويل سيكون أقل بكثير مما هي عليه الآن.

-**الفرضية الثالثة:**

"تمتلك الجزائر ما يؤهلها للخروج من هيمنة قطاع المحروقات لغناها وتوفرها على غيره من الموارد والطاقات".

وتعد فرضية صحيحة، وهذا ما بين في كل من المبحث الثالث من الفصل الثاني الذي يؤكد على ان الجزائر تملك ثروة حقيقية تؤهلها للنهوض بقطاعاتها الاقتصادية، ما يجعلها بلدا قابلا لأن يكون متنوعا اقتصاديا على مختلف القطاعات التي أعطيت قراءة لأهمها في المبحث الأول من الفصل الثالث، غير أن استثمار واستغلال هذه الفوائض يحتاج إلى إرادة حقيقية، ومتابعة جدية للمشاريع والبرامج المرصودة من اجل تنمية هذه القطاعات.

-**الفرضية الرابعة:**

بالرجوع إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد كآلية لإدارة الفوائض والإيرادات البترولية ، وما ساهم في تحقيقه خلال فترات البحبوحة المالية، يكفي ذلك للقول أنه وفق في وظائفه بصفته واحدا من بين "الصناديق السيادية "، هي فرضية غير صحيحة .

فبالرجوع إلى ما آل وسيؤول إليه احتياطي صندوق ضبط الموارد في حال استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه في ظل انخفاض أسعار البترول، و بالرجوع إلى الأهداف الرئيسية التي أنشئ من اجلها

الصندوق ومقارنة بغيره من الصناديق السيادية الناجحة لدول أخرى نجد انه يفتقر لأدنى الشروط المتوفرة فيها من هيكل تنظيمي، إدارة كاملة، خطط استثمارية ورقابة عالية وتطوير دائم ومستديم مبني على دراسات متواصلة، ساهمت كلها في تعزيز الاستقرار المالي لهذه الدول خلافا لصندوق ضبط الموارد الجزائري.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال المرور بمراحل هذه الدراسة وبتسليط الضوء على كافة أبعادها يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– إن الصدمات النفطية المتمثلة أساسا في تغيرات أسعار البترول سواء كانت ايجابية أو بارتفاعها أو سلبية بانخفاضها، كصدمة 2014 التي كانت آخرها، فالنفط من السلع الذي يخضع في تسعيره لقوى العرض والطلب، ولكن من غير الطبيعي أن لا تدرك الجزائر لحد ألان خطورة اعتمادها على سلعة وحيدة باستحواذها على 95%من صادراتها كمصدر للتمويل، وهو ما ربط مصير اقتصادها وتنميتها شاملة بمصير أسعاره؛

–يعد التنويع الاقتصادي الخيار الأمثل للحفاظ على استقرار الأوضاع المالية، الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد ، والجزائر في سبيل تحقيق ذلك لا تحتاج إلى إمكانات و موارد تزخر بها بقدر ما تحتاج إلى حنكة وصرامة في إدارتها واستغلالها؛

–إن العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية، خلقت مشكلة تمويل القطاعات البديلة في الجزائر، حتى و ان قلت الفوائض المالية للايرادات البترولية، تبقى المورد الوحيد الذي يجب ترشيد استثماره بما يمكنه من خلق موارد أخرى تكون قادرة مستقبلا على تبيين دوره في تمويل التنمية الاقتصادية.

–تعتبر صناديق الثروة السيادية أدوات هامة في إدارة الفوائض المالية، غير ان الصندوق السيادي الجزائري "صندوق ضبط الموارند" والذي لم يتوفر عند انشاءه على المعايير الدولية في حركة الصناديق السيادية وافتقاره لخطة استثمارية ، كان سببا في وصوله الان الى اقتراب نضوب احتياطاته ، لذا وجب النظر في إعادة هيكلته بما يسمح بتفعيل دوره في تحقيق الغايات المنشودة منه.

ثالثا: الاقتراحات

–تبني إصلاحات هيكيلية ومعالجة شاملة وجذرية لكافة هيئات المنظومة القانونية، السياسية، الاقتصادية والاستفادة من آراء الخبراء الاقتصاديين في ذلك؛

–السعي لخلق قطاعات بديلة لقطاع البترول الذي أصبح مهددا بالنفاذ ومرهونا بتقلبات أسعاره بين فترة وأخرى من اجل تحقيق الاستقرار المالي وضمان استدامة تنموية؛

–التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، التي تحتل بها الجزائر الصدارة، و هذا ما قد يشكل قيمة مضافة لها مستقبلا في المجال الطاقوي؛

– ضرورة إعادة هيكلة صندوق ضبط الموارد بما يتيح فرصة لاستثمار ما تبقى من إيرادات نفطية، من اجل دعم القطاعات البديلة كالفلاحة، الصناعة، السياحة والنهوض بها الآن لتكون دعائم تمويلية صلبة بالإمكان الاعتماد عليها مستقبلا كركائز تمويلية.

رابعا: آفاق الدراسة

وهذه بعض المواضيع التي يمكن تكون محل دراسات مستقبلية:

– النفط الصخري و الطاقة الشمسية كبدائل طاقوية في ظل المستجدات الحالية؛

– السياحة قطاع استراتيجي لدعم تمويل التنمية الاقتصادية؛

– صندوق الاستثمار الجزائري بين الدراسة ومتطلبات التطبيق؛

– مفاتيح الإقلاع الاقتصادي في رؤية الجزائر ؛

– شروط نجاح البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا-الكتب

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

2. توبي شيللي، دينا الملاح، **النفط السياسة والفقر والكوكب**، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.

3. سامر علي عبد الهادي، **التمويل وأثره على الفجوات الإقتصادية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.

4. سعدون بوكابوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1968-1988)/(1990-2005)**، دار الفكر الحديث للنشر، الجزائر، 2013.

5. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

6. الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

7. عبد الكريم العيساوي، **التمويل الدولي مدخل حديث**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

8. عدنان حسين يونس، **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الإقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

9. عمر محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

10. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2014.

11. قتيبة عبد الرحمان العاتي، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

12. مازن حسن الباشا، **التمويل الخارجي وآثاره على الهيكلية في القطاعات الإقتصادية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2014.

13. محب خلة توفيق، **التطور وإقتصاديات الموارد**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

14. محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009.

15. محمد رمضان، **تقلبات أسعار النفط والموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، أبحاث سينال كابيتال، جويلية 2012.

16. محمود عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2010.

17.مرسي سعيد مطر وأخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

18.مصطفى كمال طلبى، **التنمية المستدامة ضرورة للمنطقة العربية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، دار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

19.نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العملية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

20.هشام محمود الإقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والقومية في البلدان النامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

ثانيا- المقالات والمجلات

21. أحمد تيجاني هشير، **دراسة إحصائية لمساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1974-2012**، مجلة الباحث ، عدد 15، 2015.

جايفيد يوناس وآخرون، **تكلفة الإرهاب**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 52، جويلية 2015.

22.سليمان كعوان، أحمد جاية، **تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 10.

23.السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر 2015.

24.شرف براهيمي، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**، مجلة الباحث، عدد 12، 2013.

25.عبد الرزاق بن زاوي، حافظ أمين بوزيدي، **تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر**، دراسة اقتصادية قياسية 1949-2013، مجلة الباحث عدد 16، 2016.

26.عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016.

27.عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس، بغداد، العراق، 2013.

28.علي صلاح محمود، **الوقود الأحفوري غير التقليدي هل هو الثروة الهيدروليكية**، مجلة رؤى إستراتيجية، جانفي، 2015.

29.فرحات عباس،سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية، دراسة تجربة كل من النرويج والجزائر**،مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، ديسمبر 2015.

30. فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.

31. محمد بن بوزيان، عبد الحميد الخزيمي، **تغيرات سعر النفط والإستقرار النقدي في الجزائر "دراسة تحليلية وقياسية"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، عدد 2، 2012.

32. نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات وأثرها على الاقتصاديات الريعية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 05، جوان 2016.

33. برويش السعيد، شابي حليمة، **دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**، مداخلة ضمن ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

34. خالد بن راشد الخاطر، **دراسات تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015.

35. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (ONEFD)، على الرابط التشعبي: www.onefd.edu.dz le 03/04/2014 à 16 :08h

36. روب رتيبة، بوسبعين تاسعديت، **مداخلة بعنوان أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، حقائق وآفاق، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطيعة.

37. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي "2001 – 2014"**، المؤتمر الدولي لجامعة سطيف، 2013.

38. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2014.

39. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "اوابك"، **التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، تقارير أكتوبر 2016 ومارس 2015 وفيفري 2017، على الرابط التشعبي: www.oapecorg.org، تاريخ التصفح: 04/03/2017 à 02 :03h le

40. **مؤشرات أداء الاقتصاد العربي**، المنظمة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر/ ديسمبر 2016.

41. بلهادف رحمة، يوسفي رشيد، **الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 09، جويلية، 2015.

42. سليماني محمد، بايزيد علي، **دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، المجلة الجزائرية للاقتصاد

والمالية، مجلة علمية دولية سداسية ومحكمة تصدر عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعو يحيى فارس بالمدية ، العدد 03، أفريل 2015، المدية، الجزائر.

المذكرات:

1. براهمية أمال، سلايمية ظريفة، **تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الإقتصادية،** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات "دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2006.

2. بسيط نسرين، **تمويل البنى التحتية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

3. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

4. بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014-2015.

5. بوطرفة منى، **الإختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني وأثرها على ميزانية الدولة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2011.

6. بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

7. خلادي إيمان نور اليقين، **دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

8. راهم فريد، بوركاب نبيل، **إنهيار أسعار النفط "الأسباب والنتائج"**، المؤتمر الأول للسياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

9. زينب بوشيحة، **تقييم أداء الإقتصاد الجزائري من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2000-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2014-2015.

10. سارة منصور، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الإقتصادية "واقع البنوك الجزائرية"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع: مالية ، تبسة، الجزائر، 2010-2011.

11. السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري (1979-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

12. سليماني عبد الكريم، **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع الإشارة في حالة أبو ظبي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

13. سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مدرسة الدوكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013-2014، ص 130.

14. سهام بن حنبش، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000-2011**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

15. عبد الحميد مرغيث، **تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري وسياسات اللازمة للتغلب على الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جيجل، الجزائر.

16. عبد القادر ملالي، عبد القادر عوينان، **الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر: واقع وآفاق**، يومي 11 و12 ماي 2010، بالمركز الجامعي آكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر.

17. فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية" دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، الجزائر، 2011-2012.

18. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009.

19. مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري ضمن محور التداعيات المحتملة لازمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، الجزائر، 14 ماي 2015.

20. مفاتيح إدريس، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة، صندوق ضبط الموارد الجزائر، نموذجا، مذكرة ماستر أكاديمي 2013، علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد بترولي، جامعة ورقلة.

21.موري سمية، **اثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر –دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2014–2015.

22.ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006–2007.

المواقع:

1. http:// elkhabar.com/press/article/9955@sthash.p9rqva4r7.dpbs
2. http:// energie-renouvlable.blogspot.com/p/blog-page.html?m=1
3. http// : www.radioalgèrie.dz/news/ar/article/20170118/100653.html
4. http// :ennharonline.com/ar/mobile/algèrie-news/2986-95html
5. http// :www.elkhabarelyoum.dz/ar/index.php ?option-com.content&ptmi-compent&id-201740
6. http// :www.ech-chaab.com/ar/57751.htmn ?-componen&print-1,
7. http://www.andi.dz/index.php/ar/conaitre-l-algerie/ressources
8. http://www.4shared.com/get/9356700/a59ff155/online,
9. http:// www.ouarsenix.com/vb/showphread.php?t=92105
10. http://www.alaarabya.net/ar/mob/aswa/q/special/interviews/2016/06/09.html
11. http://www.alaarabya.net/ar/mob/aswa/q/special/interviews/2016/06/09.html
12. www.arab.ency.com
13. www.alriyadh.com/980337.php
14. http://www.ashared.com/get/9356700/a59FF155/onlinehtm
15. gulf :argaam.com/article/article detail/67665
16. http:// www.dzairss.com/echchaab/62087
17. www.ons.dz/emploi.et.chemage.htmn
18. http// :www.djazairess.com/akhbarlyoum/201740
19. http://hmsalgeria.net/ar/editor/7319.20161115
20. http:// el-aliqtisadi.com/797215
21. http://elmirssal.com/post102/184099
22. http:// www.el-fadjr.com/ar/econimie/269332.html
23. http:// www.el-fadjr.com/ar/econimie/269332.html
24. http://www.ashared.com/get/9356700/a59FF155/onlinehtm
25. http:// albayan.ae/econom/capital-markets/2016-03-22-1-26 -00366

الملاحق

الملحق رقم: (2-2): تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر في الفترة 2013-2016

8

الناتج الداخلي الخام

1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملايير الدينارات)

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء و أشغال عمومية	خدمات سوقية	خدمات غير سوقية	حقوق و رسوم على الواردات
2013	16 643,8	4 968,0	10 440,0	1 640,0	771,8	1 627,4	3 849,6	2 551,2	1 242,2
الثلاثي 1	4 294,7	1 214,8	2 770,8	427,1	201,9	438,9	1 011,4	691,5	309,1
الثلاثي 2	4 370,7	1 260,1	2 802,7	439,5	207,6	446,0	1 022,1	687,6	307,9
الثلاثي 3	4 357,3	1 197,5	2 847,9	443,6	212,5	456,2	1 057,7	679,0	311,9
الثلاثي 4	4 219,9	985,5	2 921,2	461,3	216,6	452,9	1 104,1	686,4	313,2
2014	17 242,5	4 657,8	11 342,6	1 771,5	838,5	1 794,0	4 195,2	2 743,4	1 242,1
الثلاثي 1	4 087,6	819,3	2 956,4	470,6	220,7	471,9	1 107,9	685,4	311,8
الثلاثي 2	4 134,2	841,8	2 966,7	480,3	223,7	467,6	1 106,3	688,8	325,7
الثلاثي 3	4 190,4	764,0	3 094,9	489,5	226,7	486,7	1 145,1	747,0	331,4
الثلاثي 4	4 179,8	709,2	3 131,0	496,0	229,8	481,9	1 190,6	732,6	339,6
2015	16 591,9	3 134,3	12 149,0	1 936,4	900,9	1 908,1	4 549,9	2 853,7	1 308,6
الثلاثي 1 *2016	4 058,6	557,1	3 153,0	492,2	239,1	494,3	1 207,2	720,2	348,5
الثلاثي 2 *2016	4 235,7	622,9	3 277,7	524,7	242,4	536,0	1 223,6	751,0	335,1
الثلاثي 3 *2016	4 304,1	702,9	3 270,9	529,7	248,7	520,2	1 249,3	723,0	330,3
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام									
2013	100,0	29,8	62,7	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3	7,5
الثلاثي 1	100,0	28,3	64,5	9,9	4,7	10,2	23,6	16,1	7,2
الثلاثي 2	100,0	28,8	64,1	10,1	4,7	10,2	23,4	15,7	7,0
الثلاثي 3	100,0	27,5	65,4	10,2	4,9	10,5	24,3	15,6	7,2
الثلاثي 4	100,0	23,4	69,2	10,9	5,1	10,7	26,2	16,3	7,4
2014	100,0	27,0	65,8	10,3	4,9	10,4	24,3	15,9	7,2
الثلاثي 1	100,0	20,0	72,3	11,5	5,4	11,5	27,1	16,8	7,6
الثلاثي 2	100,0	20,4	71,8	11,6	5,4	11,3	26,8	16,7	7,9
الثلاثي 3	100,0	18,2	73,9	11,7	5,4	11,6	27,3	17,8	7,9
الثلاثي 4	100,0	17,0	74,9	11,9	5,5	11,5	28,5	17,5	8,1
2015	100,0	18,9	73,2	11,7	5,4	11,5	27,4	17,2	7,9
الثلاثي 1 *2016	100,0	13,7	77,7	12,1	5,9	12,2	29,7	17,7	8,6
الثلاثي 2 *2016	100,0	14,7	77,4	12,4	5,7	12,7	28,9	17,7	7,9
الثلاثي 3 *2016	100,0	16,3	76,0	12,3	5,8	12,1	29,0	16,8	7,7
(تغير سنوي بالنسبة المئوية)									
2013	2,7%	-10,3%	8,8%	15,4%	5,9%	9,1%	16,5%	-3,7%	15,3%
2014	3,6%	-6,2%	8,6%	8,0%	8,6%	10,2%	9,0%	7,5%	0,0%
2015	-3,8%	-32,7%	7,1%	9,3%	7,4%	6,4%	8,5%	4,0%	5,4%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة الحظيرة

(*) إحصائيات مؤقتة

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 37 مارس 2017

الملحق رقم (2-1): أهم السلع التي تصدرها الجزائر لعام 2015

أهم السلع (المنتجات) التي تصدرها الجزائر عام 2015			
	السلعه	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1	الوقود المعدني، والزيوت، ومنتجات التقطير	33,019.867	95.5
2	المواد الكيميائية غيرالعضوية والمعادن الثمينة	604.095	1.7
3	الأسمدة	427.208	1.2
4	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والإسمنت	116.899	0.3
5	المواد الكيميائية العضوية	78.701	0.2
6	السكريات والحلويات والسكر	65.744	0.2
7	الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	49.681	0.1
8	الفاكهة والمكسرات	44.880	0.1
9	السلع غير المحددة	37.819	0.1
10	الجلود الخام (غير الفراء)	24.726	0.1
11	المعدات الإلكترونية الكهربائية	10.108	0.0
12	الزنك ومصنوعاته	10.063	0.0
13	الخضروات والجذور والدرنات	8.282	0.0
14	الأسماك	8.237	0.0
15	عجائن من الخشب والمواد السليلوزية	6.762	0.0
16	الكاكاو ومحضراته	5.734	0.0
17	القلين ومصنوعاته	5.627	0.0
18	حديد وفولاذ	5.475	0.0
19	منتجات الطحن، والشعير، والنشويات، والحبوب	4.741	0.0
20	أجزاء الطائرات والمركبات الفضائية	4.584	0.0
	أخرى	47.641	0.1
	الإجمالي	34,586.874	

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مؤشرات أداء الاقتصاد العربي**، السنة 34، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2016.

الملحق رقم (3-3): مقارنة بين تجربتي وكفاءة الصناديق السيادية لكل من النرويج والجزائر

عناصر المقارنة	النرويج	الجزائر
1) درجة الارتباط بالنفط	بلد متوسط الارتباط بالنفط من الدرجة B	بلد شديد الارتباط بالنفط من الدرجة B
2) معلومات عامة عن الصندوق. – التسمية وتاريخ التأسيس – نوع الصندوق ومجال عمله – أهداف الصندوق: – موارد الصندوق:	صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي ، 1990. صندوق ثروة سيادي نفطي، خارجي. – تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية مع تحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروات بين الأجيال. – الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وحمايتها من خطر الصدمات الخارجية. – دعم نظام التقاعد الحكومي مستقبلا فائض قيمة الجباية البترولية وعوائد استثمارات الصندوق.	صندوق ضبط الموارد، 2000. صندوق ثروة سيادي نفطي، داخلي. – تمويل عجز الخزينة العمومية مع تخفيض المديونية العمومية. – فائض قيمة الجباية البترولية المحول من طرف الحكومة.
3) حوكمة الصندوق. – ملكية الصندوق: – إدارة الصندوق: – الهيكل التنظيمي:	وزارة المالية. البنك المركزي عن طريق بنك إدارة الاستثمارات النرويجي " NBIM". وجود هيكل تنظيمي للهيئة المكلفة بإدارة أصول الصندوق	وزارة المالية. وزارة المالية. عدم وجود هيكل تنظيمي باعتبار أن الصندوق عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية.
4) الرقابة والمساءلة.	وجود نظام رقابة داخلي في الهيئة المكلفة بالتسيير ورقابة وزارة المالية. وجود رقابة خارجية عن طريق البرلمان النرويجي.	عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق باعتبار الصندوق من الحسابات الخاصة التي لا تخضع لرقابة البرلمان.
5) الشفافية والإفصاح.	– وجود مستوى مرتفع من الشفافية عن طريق نشر تقارير فصلية وسنوية مفصلة حول أداء الصندوق من طرف بنك"NBIM " وخضوعها لمراجعة مستقلة. – تقديم وزارة المالية تقرير سنوي للبرلمان حول أداء الصندوق. – توفر موقع إلكتروني للصندوق.	– نشر المعلومات يتم بصورة سنوية وإجمالية عن موارد واستخدامات الصندوق وعدم خضوعها لمراجعة مستقلة. – عدم الإفصاح عن التعليمات التي تنظم سير الصندوق. – عدم توفر موقع إلكتروني للصندوق.
6)التصنيف حسب مؤشرات الأداء : مؤشر ترومان "2008". مؤشر" ليندوغ– مدول " 2010"	المرتبة 02 بنسبة 92 %. المرتبة 01 بمجموع 10 نقاط.	المرتبة 23 بنسبة 27 % . المرتبة الأخيرة بمجموع 01 نقطة.

المصدر: بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

الملخص

شكلت العلاقة الرابطة بين التمويل والتنمية الاقتصادية جوهر الإشكالية التي حجزت للاقتصاد الجزائري مقعدا في مقدمة الاقتصاديات الهشة هيكيليا وغير المستقرة ماليا وذلك نتيجة منحها الموارد البترولية زمام الحكم والسلطة في التمويل.

وقد أدى الاعتماد الكبير للجزائر على النفط إلى جعل واقعها التنموي رهينة لتقلباته السعرية وللصدمات النفطية التي كانت آخرها صدمة 2014 رامية بثقل انعكاساتها وسلبياتها على التنمية الاقتصادية بالجزائر.

فعلى الرغم من أن الجزائر أولت لمسألة الاستقرار المالي المرتبط بالايردات البترولية اهتماما وذلك بإنشائها لصندوق ضبط الواردات، إلا أن سوء إدارته وافتقاره لإستراتيجية استثمارية ولأدنى معايير الحوكمة في إدارة الصناديق السيادية كان السبب في إضعاف الاستفادة من مداخيله البترولية، وهذا ما يستوجب إعادة النظر في هيكليته واستراتيجية إدارته من أجل دعم القطاعات الناشئة التي تشكل العصب الرئيسي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والضامن الوحيد لاستدامة تمويلها.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التنمية الاقتصادية، الصدمة النفطية الراهنة

Abstract

The relationship between finance and economic development has been at the core of the problem that has placed the Algerian economy at the forefront of the weak and financially unstable Hikkelia economies as a result of oil resources being given the power and authority to finance.

Algeria's heavy reliance on oil has made its development reality hostage to its price fluctuations and to oil shocks, the most recent of which was the shock of 2014, which weighs heavily on the economic development of Algeria.

Although Algeria has given attention to the issue of financial stability associated with oil revenues, it has created interest in the establishment of the import control fund. However, its poor management, lack of investment strategy and the low standards of governance in the management of sovereign funds have weakened its oil revenues. In order to support the emerging sectors that are the mainstay of promoting economic development and the only guarantor for the sustainability of their financing.

Keywords: finance, economic development, current oil shock